رؤية مقترحة لتفعيل دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة

إعداد

أ.م.د/ أميرة عبد الله حامد
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة المنصورة

أ.م.د/ مروة بكر مختار الدياسطي
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة المنصورة

الملخص:

تمثل المرأة المعيلة في الوقت الحالي من أكثر شرائح المجتمع احتياجًا لأوجه الرعاية والمساندة حتى تتمكَّن من أداء دورها تجاه أسرتها ومجتمعها، فالنساء المعيلات تواجه مجموعة متنوعة من المشكلات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والنفسيَّة والصحيَّة والقانونيَّة؛ يترتب عليها تهديدًا للتوازن النفسي والاجتماعي لها نحو تلبية احتياجاتها؛ من أجل الحصول على حياة أفضل، ومن ثمَّ يتأتى أهميَّة دور الجمعيات الأهليَّة داخل المجتمع؛ من أجل تلبية احتياجاتها التربويَّة لتمكينها اجتماعيًّا واقتصاديًّا لتحقيق أمان اجتماعي واقتصادي لها ولأسرتها، وإدماجها في عمليات التنمية المختلفة؛ وعليه جاء البحث الحالي ليضع ملامح رؤية مقترحة لتفعيل دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهلية.

واعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي في تحليل الأدبيات والدراسات السابقة؛ من أجل التأصيل النظري لمفهوم الجمعيات الأهليَّة، والمرأة المعيلة، والوقوف على أبرز المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة في المجتمع المصري، كما اعتمد على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات التي تغطي أبعاد موضوع البحث وتساعد على تحقيق هدفه الرئيسي؛ إذ تمَّ تصميم استبانة قدمت إلى عينة من المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة العاملة في مجال المرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة؛ للوقوف على واقع توافر الاحتياجات التربويَّة المقدَّمة للمرأة المعيلة من قبل الجمعيات الأهليَّة ودرجة أهميتها؛ ومن ثمَّ الوصول إلى ملامح رؤية مقترحة لتفعيل دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهلية.

الكلمات المفتاحية: مشكلات المرأة المعيلة – الجمعيات الأهلية – الاحتياجات التربوية

A proposed vision to activate the role of the Non-Governmental Organizations in satisfying the Educational Needs of the Woman breadwinner in Dakahlia Governorate

:Abstract

Currently, Woman breadwinner is considered one of the most social classes of society in need of care and support to be able to perform her role towards her families and society. Woman breadwinner face a variety of social, economic, psychological, health and legal problems; which is a threat to their psychological and social balance, towards satisfying their needs; in order to obtain a better life, and hence the importance of the role of non-governmental organizations in society; in order to satisfy their educational needs to empower them socially and economically to achieve social and economic security for them and their families, and integrate them into various development processes; Accordingly, the current research aimed to put the features of a proposed vision to activate the role of non-governmental organizations in satisfying the educational needs of Woman breadwinner.

The current research used the descriptive method in analyzing the literature and previous studies; In order to theoretically establish the concept of non-governmental organizations and the woman breadwinner, and to identify the most prominent problems facing the woman breadwinner in Egyptian society, the questionnaire was also used as a primary tool for collecting data and information that cover the dimensions of the research topic and help achieve its main objective; a questionnaire was designed and presented to the study sample, represented by officials and workers in non-governmental organizations working in the field of woman breadwinner in Dakahlia Governorate; to identify the reality of the availability of educational needs provided to the the woman breadwinner by non-governmental organizations and the degree of their importance; and then to reach the features of a proposed vision to activate the role of non-governmental organizations in satisfying the educational needs of the woman breadwinner.

Keywords: Problems of the woman breadwinner - Non-Governmental Organizations - Educational needs

المقدمة والدراسات السابقة:

تُعد قضايا المرأة من القضايا المحورية التي اهتم بها المجتمع العالمي والإقليمي والمحلي في الآونة الأخيرة، فتقدم أي مجتمع يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى النهوض بالمرأة وتقدمها، باعتبار أن العبء الأكبر من التنمية المجتمعيَّة يقع على عاتقها.

وإيمانًا بدور المرأة وما تمثله من ثروة قومية لا يستهان بها من حيث العدد والأهميَّة بدأ الاهتمام بشئونها من خلال وضع خطط وبرامج ومشروعات يتم من خلالها النهوض بها وتنمية كفاءتها وزيادة فاعلية مشاركتها في التنمية بكل أبعادها المختلفة (محمود&عوض&عبد الفتاح، ٢٠١٨، ٢٦٨)؛ وتمثل المرأة مقياسًا لمدى تطور المجتمع ونموه بمدى قدرتها ومشاركتها في التنمية سواء الاجتماعيَّة، أو الاقتصاديَّة؛ لما لها من دورٍ فعَّال ومؤثر في عملية التنمية، فهي تسعى لتلبية احتياجاتها الحياتية اجتماعيًّا وثقافيًّا وتعليميًّا وصحيًّا، وتعاني المرأة بصفة عامَّة والمرأة المعيلة بصفة خاصَّة من نقص الموارد المالية وافتقارها للجوانب الصحيَّة والتعليميَّة والاجتماعيَّة والسياسيَّة، بالإضافة إلى ما تعانيه من ضغوط حياتية؛ ممَّا ترتب ارتفاع نسبة الإعالة في المجتمع؛ ممَّا يترتب عليه مساندة اجتماعيَّة لها (الشخيبي، ٢٠٢٠، ٩٨٧)، "وليس بجديد على النساء أن يشاركن في إعالة أسرهنَّ فهو أمر معتاد منذ فجر التاريخ الإنساني، لكن الجديد هو تفاقم تلك الظاهرة عالميًّا ومحليًّا وترك النساء دون أي حماية اجتماعيَّة ليعُلن أسرهنَّ منفردات، وفي ذات الوقت تعاني النساء من التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (يسري، ٢٠١٩، ١١٥)".

فالمرأة المعيلة في الوقت الحالي من أكثر شرائح المجتمع احتياجًا لأوجه الرعاية والمساندة حتى تتمكَّن من أداء دورها تجاه أسرها ومجتمعها؛ حيث تواجه السيدات المعيلات عديدًا من المشكلات التي تؤدي إلى تدني أوضاعها الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والصحيَّة والثقافيَّة، وعدم القدرة على إشباع احتياجاتها الأساسيَّة والأسريَّة لها ومن تقمن بإعالتهنَّ من الغذاء الكافي والمسكن الملائم والخدمات الاجتماعيَّة بأنواعها المختلفة من تعليم وصحة وإشباع الضرورات الأساسية؛ ممَّا يترتب عليه تهديدًا للتوازن النفسي والاجتماعي، بالإضافة إلى المعاناة من

العديد من الصراعات النفسيَّة والشعور بالإحباط والقلق نحو تلبية حاجاتها (عيد، ٢٠٢٠، ٤٨١).

وحتى تكون مشاركة المرأة المعيلة فعَّالة وتؤتي ثمارها يجب إعدادها اعدادًا جيدًا من كافة النواحي حتى تتبلور شخصيتها وتتسع دائرة اهتمامها؛ وبالتالي يتضح دورها في التنمية المستهدفة، ويترتب عليه زيادة فرص الحصول على التعليم والمهارات وفرص العمل؛ ومن ثمَّ ارتفاع الدخل؛ وهذا بدوره يسهم في الحد من الفقر على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع؛ ومن ثمَّ تحسين الرفاهية (Fadil El-Turkey,2021,113).

وعليه تسعى الدول ومنها مصر تطوير أداء السياسات الاجتماعيَّة وممارساتها وفقًا للواقع السياسي والاجتماعي والمتطلبات المختلفة لكل دولة على حدة؛ من أجل التخفيف من أوضاع المعيشية الصعبة وتحسين الظروف الإنسانيَّة لفئات وشرائح اجتماعيَّة مهمشة، وتعتمد معظم الدول ومنها مصر على نهج من أصل نهجين لشبكات الأمان الاجتماعي، هما: الاعتماد بشكل رئيس على أنظمة الدعم العام، أو تقديم مجموعة من البرامج المجزأة محدودة الأثر لمكافحة الفقر ومحدودية الدخل للفئات المهمشة ومنها النساء المعيلات (جامعة الدول العربية- المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٩، ٢٧).

ولتحقيق ذلك تشارك الحكومة منظمات المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة؛ لإنجاز عديد من الأهداف المجتمعيَّة وفي تحمل المسئوليَّة في إشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات والمشاركة في اتخاذ القرارات بالإضافة إلى تشجيع المشاركة المجتمعيَّة وتقديم بعض الحلول للأزمات والمشكلات التعليميَّة، والصحيَّة والرعاية الاجتماعيَّة، والعشوائيات وأطفال الشوارع والفقر، وبعض السلوكيات الاجتماعيَّة السلبية للفئات المهمشة ومنها النساء المعيلات (النجار، ٢٠١٠، ٣٣).

ولقد تعددت أدوار منظمات المجتمع المدني ومنها الجمعيات الأهليَّة في العملية التنموية ما بين تقديم الخدمات المباشرة لأعضاء المجتمع إلى تعبئة الموارد فيه والدفاع عن حقوق أفراده وتمكين المرأة؛ ومن ثمَّ فإنَّ أي محاولة لتطوير ودعم قدرات الفئات المهمشة ومنها النساء المعيلات يراعي تلك الأدوار المختلفة التي تقوم بها وتضعها في الاعتبار عند التخطيط

للأنشطة لتطويرها ومساعدتها (محمود&عوض&عبد الفتاح، ٢٠١٨، ٢٧١)، فدور الجمعيات الأهليَّة لا يقتصر على مساعدة المرأة المعيلة لإقامة مشاريع مختلفة، ولكن متابعتها أثناء تنفيذ هذه المشروعات وتوفير الظروف المناسبة لعمل هذه المرأة بما لا يتعارض مع القيم والعادات السائدة (السيسي، ٢٠١٩، ١٥٢).

ونتيجة لما تواجه المرأة المعيلة من ظروف معيشية صعبة، يأتي أهميَّة دور الجمعيات الأهليَّة داخل المجتمع؛ من أجل وضع آليات لتمكين المرأة من توفير قروض لها وإقامة مشروعات صغيرة لتحقيق أمان اجتماعي واقتصادي لها ولأسرتها، وإدماجها في عمليات التنمية التي تتم من خلال تمكينهم اجتماعيًّا واقتصاديًّا (عبد الحليم، ٢٠٢٣، ٢٣٣)، كما أشارت دراسة(Ziyae, Sadeghi, Shahamat Nejad, Tajpour,2021,606) إلى أن تعزيز قدرات المرأة المعيلة لا بدَّ أن تتم من خلال التعليم والتدريب الفني وإكساب المهارات المتعلقة؛ من أجل ممارسة النشاط الريادي؛ ومن ثمَّ تتوافق احتياجات المرأة مع فهم الأدوار الاجتماعيَّة والثقافيَّة والنفسيَّة والعوامل الاقتصاديَّة وعلاقاتها المتبادلة.

وعلى الرغم من الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهليَّة فإنها لا تسهم في تخفيف أعباء المرأة المعيلة المرتبطة بالأوضاع المعيشيَّة؛ ممَّا يتطلب مزيدًا من الدعم الإيجابي لهذه الفئة لتمكينها من الحصول على حقوقها والقيام بواجباتها تجاه أسرتها من خلال اتخاذ التدابير اللازمة؛ لذلك وفي سبيل مواجهة مشكلات المرأة المعيلة ودور الجمعيات الأهليَّة في الحد من مخاطرها المجتمعيَّة تضافرت الجهود البحثية في مجال العلوم التربويَّة والإنسانيَّة والاجتماعيَّة، ومنها:

دراسة (عبد الحميد، ٢٠٠٨)؛ حيث هدفت رصد وتحليل الأوضاع الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للمرأة المعيلة، وكذلك أنماط التكيف والمواجهة التي تقوم بها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، والطريقة الأنثروبولوجيا، وطريقة المسح الاجتماعي. وتوصَّلت الدراسة إلى أن نسبة المرأة المعيلة في مصر تتزايد؛ الأمر الذي يتطلب العمل على مواجهتها السريعة للعوامل المسببة لهذه الظاهرة، وانتهت الدراسة بتقديم آليات ومقترحات لمساندة المرأة المعيلة على تحمل مسئولياتها ورفع مستواها الاجتماعي.

واستهدفت دراسة مايسنباخ (Meisenbach,2010) التعرُّف على تجارب النساء المعيلات للأسر وتأثيرها على القرارات الفرديَّة والعائليَّة والتنظيميَّة، واعتمدت الدراسة على المنهج الفينومينولوجي، واستخدمت الدراسة المقابلة كأداة لجمع المعلومات وتمَّ تطبيقها على خمس عشرة امرأة من النساء المعيلات شرق ووسط غرب الولايات المتحدة. وتوصَّلت النتائج إلى ستة عناصر أساسية تؤثر في تجارب النساء المعيلات تمثلت في امتلاك السيطرة، والميل إلى الاستقلالية، والشعور بالضغط والقلق، والشعور بالذنب والاستياء نحو أي تقصير، وتقدير مساهمات الشريك، والسعي إلى تقييم التقدم الوظيفي.

وجاءت دراسة (سعدالله، ٢٠١١) لبناء إطار مفاهيمي عن المرأة المعيلة وبعض المشكلات التي تواجه تمكينها وعلاقته بطريقة تنظيم المجتمع، بالإضافة إلى بناء وتصميم مقياس لتمكين المرأة المعيلة؛ من أجل الارتقاء بمستوى تمكينها في المجتمعات النامية، وقد تناول المقياس أبعاد بناء الوعي والإدراك، وبناء القدرات، والمشاركة الفاعلة والإنجاز. وتوصَّلت الدراسة إلى أن مستوى تمكين المرأة المعيلة يكون مرتفعًا إذا حصلت على نسبة ٧٥% فأعلى من الدرجة الكلية للمقياس، ويكون مقبولًا أو متوسطًا إذا حصلت على نسبة ٥٠% إلى أقل من ٧٥% من الدرجة الكلية للمقياس، ويكون ضعيفًا إذا حصلت على نسبة أقل من ٥٠% من الدرجة الكلية للمقياس.

وبينت دراسة (السيد،٢٠١٦) أساليب التكيف المعيشي للمرأة المعيلة في ظل ظاهرة تأنيث الفقر، وطبيعة العلاقة بين بعض المتغيرات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة المدروسة وأساليب التكيف المعيشي للمرأة المعيلة. وتوصَّلت الدراسة إلى أن من أهم أساليب التكيف المعيشي الإيجابية التي تتبعها المرأة إعداد أنشطة منزلية مدرة للدخل خاصَّة للإنتاج الغذائي بنسبة ٣٦% والعمل عند الغير بالزراعة بنسبة ٨٨%، كما أوضحت الدراسة أن من أهم المشكلات التي تقابل المرأة المعيلة عدم وجود المالي الكافي لتوفير الغذاء للأبناء، وعدم الحصول على الإرث من ذويها.

وجاءت دراسة (نصر، ٢٠١٧) لتقصي المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة وعلاقتها ببعض المتغيرات النفس اجتماعيَّة المتمثلة في التمكين النفسي، والذكاء الانفعالي، وفعالية الذات، وجودة الحياة لدى المرأة المعيلة، ولجمع البيانات تمَّ استخدام مقاييس مشكلات المرأة

المعيلة والتمكين النفسي والذكاء الانفعالي ومقياس الفعالية العامَّة للمرأة المعيلة ومقياس جودة الحياة العامَّة، وتكوَّنت عينة الدراسة من مائة امرأة من السيدات المعيلات ممن تراوحت أعمارهنَّ ما بين ٢٠- إلى ٤٥ وتراوح حجم أسرهنَّ من ٣-٧ أفراد غير متعلمات. وأسفرت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائيَّة بين مشكلات المرأة المعيلة السكنيَّة والاقتصاديَّة والتمكين النفسي.

وهدفت دراسة (عطية، ٢٠١٨) تحديد مستوى المساندة الاجتماعيَّة التي تُقدم للمرأة المعيلة، ودراسة العلاقة بين المساندة الاجتماعيَّة للمرأة المعيلة والتنمية المستدامة للأسرة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وطُبقت الدراسة على مائة وخمس عشرة امرأة معيلة في كل من الحضر والريف بمحافظة كفر الشيخ من مستويات اجتماعيَّة واقتصاديَّة مختلفة. وتوصَّلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيًّا بين أفراد عينة الدراسة في المساندة الاجتماعيَّة بأبعادها والتنمية المستدامة للأسرة بمحاورها تبعًا لتعليم المرأة المعيلة، وأوصت الدراسة بضرورة التأكيد على تحقيق المساندة الاجتماعيَّة للمرأة المعيلة وقدراتها وتنمية مهاراتها الحياتية للمشاركة في تنمية المجتمع بصفة عامَّة والتنمية الأسرية بصفة خاصَّة.

كما أسفرت دراسة (محمود &عوض &عبد الفتاح، ٢٠١٨) عن أهم خصائص السيدات المستفيدات من خدمات الجمعيات الأهليَّة لتحقيق تمكين المرأة، وكذلك تحديد الفروق بين الضغوط البيئية للمرأة في كل من الريف والحضر، وتحديد الفروق بين دور الجمعيات الأهليَّة لتمكين المرأة في كل من الريف والحضر واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. وتوصَّلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيَّة بين السيدات المعيلات في الريف والحضر في ضغوط العمل والضغوط الصحيَّة وضغوط الدخل والإنفاق والضغوط الأسرية، وأوصت الدراسة بالتركيز على التوسع في الأنشطة والمشروعات الاقتصاديَّة التي تقدمها الجمعيات الأهليَّة بما يحقق عائدًا ماديًّا يُمكن أن يسهم في تحسين وضعها داخل المجتمع.

وجاءت دراسة (عمر،٢٠٢٠) للتعرُّف على دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم برامج التنمية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة للمرأة المعيلة، ورصد التحديات التي تواجه المرأة المعيلة والتي تحول دون الاستفادة من البرامج التنموية المقدمة لها من مؤسسات المجتمع المدني، واعتمدت

الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، وتمَّ تطبيق الدراسة الميدانية على عينة من السيدات المعيلات المستفيدات من برامج التنمية التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني، بلغ حجمها ١٥٠. وتوصَّلت الدراسة إلى أن بُعد دعم برامج التنمية الاجتماعيَّة للمرأة المعيلة جاءت بدرجة كبيرة، وجاء بُعد التحديات التي تواجه استفادة المرأة المعيلة من برامج التنمية جاءت بدرجة متوسطة، وأوصت الدراسة بضرورة دعم الحكومة لأجهزة منظمات المجتمع المدني وتيسير إجراءات نشاطها في المجتمع، ودعم برامج التنمية للفئات المهمشة والأكثر حرمانًا والأكثر فقرًا وبخاصة المرأة المعيلة.

كما أشارت دراسة عيد (٢٠٢٠) إلى الخصائص الاجتماعيَّة والثقافيَّة للنساء المعيلات، وأهم المشكلات التي تواجه النساء المعيلات وبرامج تمكينهنَّ، وبناء قدراتهنَّ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وطُبقت الاستبانة على عينة قوامها ٢٢٠ من المستفيدات من النساء المعيلات من التضامن الاجتماعي بمدينة المنصورة. وتوصَّلت الدراسة إلى أن معظم المبحوثات من النساء المعيلات تعاني من المشكلات الاقتصاديَّة ومشكلات العمل والمشكلات الاجتماعيَّة الأسريَّة والنفسيَّة والصحيَّة والتعليميَّة، وقدمت الدراسة مجموعة من المقترحات لتفعيل دور شبكات الضمان الاجتماعي في تحسين نوعية حياتهنَّ، كما أكدت الدراسة أن الخدمات الاقتصاديَّة من أهم مؤشرات تحسين نوعية جودة حياة النساء المعيلات.

واستهدفت دراسة (الهرميل، ٢٠٢٠) تحديد أبرز آليات الجمعيات الأهليَّة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهمية التنسيق بين الجهود الحكومية والأهلية لتحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة، وطُبقت الدراسة على اثني عشر عضوًا من أعضاء مجلس الإدارة والأخصائيين الاجتماعيين، ومائة وعشرة من المستفيدين من خدمات الجمعية. وتوصَّلت الدراسة إلى أن التنسيق بين جهود الجمعيات الأهليَّة والجهود الحكومية تسهم في تحقيق التنمية المجتمعيَّة، وأوصت الدراسة بضرورة التدريب لزيادة المهارات والخبرات للأخصائيين الاجتماعيين لاستخدام التكنولوجيا لتطوير الأنشطة والخدمات المقدمة من الجمعيات الأهليَّة لتحسين نوعية الحياة في المجتمع.

وأشارت دراسة (إمبابي، ٢٠٢١) إلى العوامل المؤدية إلى وجود ظاهرة النساء المعيلات للأسر، وأهم مشكلات النساء المعيلات وبرامج تمكينهنَّ وبناء قدراتهنَّ لمواجهة تلك المشكلات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي مستخدمة أداة الاستبانة وطُبقت على عينة قوامها مائتان وعشرون من المستفيدات من التضامن الاجتماعي بمدينة المنصورة، وتمَّ التوصل إلى مجموعة من المقترحات لتفعيل دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحسين نوعية حياة المرأة المعيلة وتحقيق الأمن الاجتماعي.

وهدفت دراسة (السيد& القليني& إبراهيم، ٢٠٢١) التعرُّف على أهم المشكلات التي تعاني منها السيدات المعيلات، وتحديد مسئوليات التكيف النفسي والاجتماعي والبيئي للسيدات المعيلات. وتوصَّلت الدراسة إلى وجود أربعة متغيرات تسهم في تفسير التباين الكلي في مستوى التكيف النفسي والاجتماعي للسيدات المعيلات تمثلت في مستوى المعيشة ومتوسط عدد سنوات تعليم الأبناء، والدخل السنوي والحالة الاجتماعيَّة، وأوصت الدراسة بتنظيم ورش ولقاءات للسيدات المعيلات وأسرهنَّ، اقتراح قنوات تنمية اقتصاديَّة جديدة لهنَّ، رفع مستوى الوعي الثقافي للأسرة، نشر ثقافة أن السيدات المعيلات مكون أساسي من مكونات الأسرة المصرية، إنشاء رابطة للسيدات المعيلات لحل المشكلات اللاتي يتعرضن لها مع العمل على زيادة دخلهنَّ.

وأسفرت دراسة ضياء، صادقي، شهامة نجاد، تاجبور(Ziyae, Sadeghi, Shahamat Nejad, Tajpour,2021) إلى تقديم إطار استشرافي لريادة الأعمال الحضرية للنساء المعيلات؛ من أجل خفض معدل البطالة والمشكلات الناشئة عنها، وتعزيز الاستدامة في مكان العمل من خلال تطوير الشركات الناشئة والمشاريع الجديدة، واعتمدت الدراسة على المنهج النوعي، وتمَّ عمل مقابلات مع أربع وعشرين سيدة وكشفت نتائج الدراسة عن الجوانب الرئيسة لنموذج ريادة الأعمال الحضرية والذي تكوَّن من عوامل سببية وعوامل متداخلة وظروف سياقية، وتمَّ صياغة السياسات وتنظيم الخطط التعليميَّة والدورات التدريبية وتحديد الفرص، ووضع قواعد الحماية لتنمية ريادة الأعمال لدى النساء، وتمكينهم.

واستهدفت دراسة فاضل التركي (Fadil El-Turkey,2021) التعرُّف على الجوانب الرئيسة المتعلقة بالتمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء المعيلات والوقوف على التحديات التي قد تواجههم، وقدَّمت الدراسة إطارًا نظريًّا عن ذلك، كما توصَّلت الدراسة إلى بعض المقترحات والآليات التي من شأنها زيادة فرص جوانب التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء المعيلات.

كما جاءت دراسة خميس وأيوسو (Khamis & Ayuso, 2022) للتعرُّف على العوامل المسببة في زيادة عدد النساء المعيلات من خلال الوقوف على الخصائص الأكثر صلة وتأثيرها على الأسرة، ولتحقيق هذه الأهداف، أُستخدم برنامج المسح الاجتماعي الدولي (ISSP) وتمَّ تجميع الخصائص التي تمَّت دراستها في أربعة أبعاد: بلد الإقامة، والخصائص الاجتماعيَّة، والديموغرافيَّة، وقيم المساواة، وأوصت الدراسة بضرورة دراسة العوامل التي تؤثر على استقرار أو عدم استقرار النساء المعيلات داخل أسرهنَّ.

وهدفت دراسة (رضوان، ٢٠٢٢) وصف وتقدير احتياجات المرأة المعيلة الاجتماعيَّة بكل من الريف والحضر وذلك لتحقيق تكامل برامج الحماية الاجتماعيَّة المقدمة للمرأة المعيلة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وأسلوب المسح الاجتماعي. وتوصَّلت إلى وجود علاقة طردية بين تقدير احتياجات السيدات المعيلات من برامج الحماية الاجتماعيَّة ومستوى العمر في كل من الحضر والريف، وانتهت الدراسة بوضع عدد من المؤشرات التخطيطية لتحقيق برامج الحماية الاجتماعيَّة، والعدالة في توزيع الخدمات بشكل يتفق مع احتياجات السيدات المعيلات.

كما أوضحت دراسة رحيم وعطا أحمد عبد العزيز(Rohaym & Ata Ahmed Abd Elaziz,2022) تحديد أدوار الجمعيات الأهليَّة التي تقدم برامج للنساء المعيلات في المجتمع المحلي، واعتمدت الدراسة على المسح الاجتماعي الشامل للمسئولين، والمعيلات المستفيدات من برامج التمكين التي تقدمها المنظمات المدنية. وتوصَّلت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات، منها: تقديم برامج تدريبية متخصصة في إعداد وتأهيل الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المشاريع والمنظمات لتمكين النساء المعيلات في المجتمع المحلي، إعداد وصف

للمساهمات البرامجية للجمعيات الأهليَّة المسئولة عن تمكين النساء المعيلات على المستوى المحلي المجتمع، سواء برامج اجتماعيَّة، أو اقتصاديَّة، أو صحيَّة، أو تعليميَّة، أو تأهيليَّة؛ من أجل تحسين مستوى الممارسة المهنية لهذه الجمعيات.

كما هدفت دراسة (عبد الحليم، ٢٠٢٣) تحديد دور الجمعيات الخيرية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة، واعتمدت الدراسة على منهجية المسح الاجتماعي، وطُبقت أداتا الاستبانة على عينة من أعضاء مجلس الإدارة والعاملين بالجمعيات، والسيدات المعيلات المستفيدات من خدمات تلك الجمعيات. وتوصَّلت الدراسة إلى أن غالبية عينة الدراسة متزوجات وأن معظمهم أميون وأن حجم أسرهنَّ من ٦-٩ أفراد. وأكدت الدراسة أن هناك علاقة جوهرية دالة إحصائيًّا عند مستوى٠١. بين الحالة الاجتماعيَّة للسيدات المعيلات وحصولهنَّ على الخدمات المقدمة من الجمعيات، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور الجمعيات لتمكين السيدات المعيلات اقتصاديًّا من خلال تقديم برامج تعليميَّة للحد من أمية السيدات المعيلات (عبد الحليم، ٢٠٢٣، ٢٣٣).

ومن خلال ما سبق يتضح الاهتمام العالمي والإقليمي والمحلي بقضايا المرأة المعيلة باعتبارها من أكثر فئات المجتمع حاجة إلى تلبية احتياجاتها التربويَّة سواء اقتصاديَّة أو اجتماعيَّة أو بيئيَّة أو سكنيَّة، أو قانونيَّة أو نفسيَّة؛ نظرًا لما تعانيه من مشكلات وصعوبات أثرت في جوانب شخصياتها والتي تقف حائلًا أمامها لتعيش حياة كريمة إنسانية، بالإضافة إلى أهميَّة دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية تلك الاحتياجات للمرأة المعيلة وتقديم أوجه الرعاية والمساندة حتى تتمكن المرأة المعيلة من أداء دورها تجاه أسرتها ومجتمعها، وعليه فقد اهتمت بعض الدراسات بتلبية الاحتياجات التربويَّة وبخاصة الاجتماعية للمرأة المعلية مثل دراسة (رضوان، ٢٠٢٢، وكذلك اهتمام الدراسات بالتعرف على المشكلات التي تعاني منها المرأة المعيلة مثل دراسة(السيد& القليني& إبراهيم، ٢٠٢١)، بالإضافة إلى تناول الدراسات دور الجمعيات الأهلية لمساندة المرأة المعيلة مثل دراسة(Rohaym & Ata Ahmed Abd Elaziz,2022)، ويلتقي البحث الحالي مع دراسة كلًا من دراسة (الهرميل، ٢٠٢٠)(عبد

الحليم، ٢٠٢٣) في تفعيل دور الجمعيات الأهليَّة لتحسين نوعية الحياة للمرأة المعلية وتلبية احتياجاتها ، كما يلتقي مع الدراسات السابقة في تناوله بعض الأطر النظرية عن مفهوم المرأة المعيلة والجمعيات الأهلية، وأبرز المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة في المجتمع المصري، وجاءت الدراسة الحالية استكمالاً لما سبق، ومع ذلك فالبحث الحالي يختلف عن الدراسات السابقة في تناوله واقع دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة، ومن ثم وضع ملامح رؤية مقترحة لتفعيل دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة.

مشكلة البحث

تمثل ظاهرة النساء المعيلات ظاهرة مهمة لها أبعادها الخطيرة على الأسرة والمجتمع بأسره؛ ممَّا يستوجب دراساتها ومعرفة أسبابها وأبعادها في ظل ارتفاع معدلات الأسر التي تعيلها النساء في المجتمع، وما ترتب عليه تدنيًا في الأوضاع الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والصحيَّة، وعدم إشباع الكثير من الحاجات الضرورية لهذه الأسر (عيد، ٢٠٢٠، ٤٨٢)، وعلى الرغم من الظروف الصَّعبة وما تعانيه المرأة المعيلة من مشكلات متعددة فإنها تقف صامدة أمام هذه الظروف لتحقيق أهدافها الحياتيَّة المختلفة، بما يتوافر لديها من قدر من الوفرة الاقتصاديَّة التي تعانيها على الحياة (نصر، ٢٠١٧، ٢١٦).

فدور المرأة المعيلة هو دور متزايد الأهميَّة وشائع في المجتمع المعاصر، وهو دور يؤثر على العلاقات الأسرية، والهويات الفردية، والسياسات التنظيمية؛ وبالتالي تستحق مزيدًا من الدراسة (Meisenbach,2010,17)؛ حيث أكدت دراسة (صالح،٢٠١٥، ٤١٠، عفيفي، ٢٠٢٣، ٤٦) أهميَّة وضع خطة من قبل مديرية التضامن الاجتماعي لتفعيل دور الجمعيات الأهليَّة لدعم برامج التمكين الاقتصادي للمرأة، وكذلك تطوير برامج الجمعيات الأهليَّة لتواكب تعدد احتياجات المرأة المعيلة والمتغيرات الحديثة، وتوفير الموارد الكافية لتحقيق ذلك كما أوصت دراسة (يوسف، ٢٠١٩، ٣٥٥) بضرورة اهتمام الدولة بوضع استراتيجيات التمكين الاقتصادي للمرأة بصفة عامَّة والمعيلة بصفة خاصَّة عن طريق تغطية مظلة التأمين الصحي

والتعليم المجاني وتقديم القروض الميسرة لإتاحة المشروعات وتوفير الإمكانات التدريبية للمرأة لرفع قدرتها ومهاراتها على العمل، وهو ما أكدته دراسة الخولي (٢٠٢٢، ١٠٧) بضرورة الاهتمام بأوضاع المرأة المعيلة، وتحديد سُبل الارتقاء بجودة حياتها في ظل سياسة تنموية رشيدة، وتوجيه كافة فئات المجتمع بأهمية تغير النظرة السلبية للمرأة المعيلة من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

كما أشارت دراسة عبد الحميد (٢٠٠٨، ٣٣٤) بضرورة تضافر الجهود الأهليَّة والحكومية؛ من أجل دعم المرأة المعيلة لتستمر في أداء أدوارها بدون عقبات، وكذلك ضرورة تعاون مختلف الجهات المعنية بقضايا المرأة الحكومية والأهلية لتوفير فرص عمل لها وتدعيميها في النشاط الاقتصادي من خلال وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة القوى العاملة والصندوق الاجتماعي للتنمية (عيد، ٢٠٢٠، ٥٣١)، وتوفير خدمات وبرامج الرعاية الاجتماعيَّة المختلفة كالخدمات الصحيَّة والتعليميَّة، وزيادة فهمها بالمشكلات النفسيَّة وأساليب مواجهتها، ورفع ثقتها بنفسها وتعديل الأفكار السلبية لها، وزيادة وعيها بدورها في تحقيق التنمية المجتمعيَّة (الشخيبي، ٢٠٢٠، ١٠٠٠).

كما أوصت دراسة عثمان (٢٠١٦، ٩٨،٩٩) بضرورة العمل على تسهيل الإجراءات الإداريَّة وزيادة الإمكانات المادية والبشرية والتكنولوجية لتنفيذ البرامج المقدمة للمرأة المعيلة لتلبية احتياجاتها التربويَّة؛ من أجل رفع مستوى الوعي الاجتماعي والاقتصادي لديها لتستطيع مواجهة مشكلاتها المختلفة وإشباع احتياجاتها، وفي هذا الإطار أكدت دراسة كلٍّ من)يسري، ٢٠١٩، ١١٩، عمر، ٢٠٢٠، ٣١٨، أحمد، ٢٠٢٣، ٢٨٨، ٢٨٩) ضرورة مشاركة الدولة مع مؤسسات المجتمع المدني ومن بينها الجمعيات الأهليَّة لتشجيع النساء وتحفيزهن لمجابهة مخاوفهنَّ المختلفة، وتيسير إجراءات نشاط الجمعيات الأهليَّة في المجتمع لما تؤديه من دور بارز في دعم برامج التنمية للفئات المهمشة وخاصة المرأة المعيلة، وكذلك ضرورة التنسيق والتعاون بين الجمعيات الأهليَّة العاملة بالمجال التنموي ثلاثية الأبعاد (صحة- عمل – تعليم)؛ من أجل التكامل بين الأداء والأدوار؛ لتحسين نوعية الحياة للأسر الأولى بالرعاية عن طريق تنفيذ مشروعات وبرامج تحسين نوعية حياتهم.

وبذلك يُمكن القول إنَّ تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة أصبح ضرورة لا يُمكن الاستغناء عنها لتستطيع المرأة المعيلة مواجهة مشكلاتها التي تعوقها دون تحقيق أهدافها؛ ومن ثمَّ كان من المهم وضع ملامح رؤية مقترحة لتفعيل دور الجمعيات الأهليَّة لتلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة.

ومن ثمَّ أمكن صياغة مشكلة البحث الحالي في السؤال الرئيسِ الآتي:

كيف يُمكن تفعيل دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

١.ما الإطار المفاهيمي للمرأة المعيلة، وأبرز المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة في المجتمع المصري ؟

٢.ما الإطار الفكري الحاكم للجمعيات الأهليَّة؟

٣.ما واقع دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة؟

٤.ما ملامح الرؤية المقترحة لتفعيل دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة؟

أهداف البحث

تمثل الهدف الرئيس للبحث الحالي في وضع ملامح رؤية مقترحة لتفعيل دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهلية، وتطلب ذلك تحديد مجموعة من الأهداف تمثلت فيما يأتي:

١.تحديد الإطار المفاهيمي للمرأة المعيلة.

٢.الوقوف على أبرز المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة في المجتمع المصري.

٣.التعرُّف على الإطار الفكري الحاكم للجمعيات الأهليَّة.

٤.التعرُّف على واقع دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة.

أهميَّة البحث

تتضح أهميَّة البحث الحالي من النقاط الآتية:

١- **الأهميَّة النظريَّة، والتي تنبع من:**

- دور الجمعيات الأهليَّة باعتبارها ركيزة أساسية في بناء مجتمعات قوية ومتماسكة، فهي تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعيَّة، من خلال تنفيذ برامج ومشاريع تهدف تحسين ظروف الحياة للفئات الأكثر احتياجًا في المجتمع.
- ما تمثله المرأة من قوة بشرية فهي تمثل نصف المجتمع؛ ومن ثمَّ لا بدَّ من مساعدتها في كافة النواحي للتغلب على المشكلات التي تعترضها حتى يُمكن أن تشارك بفعالية في برامج التنمية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة.
- يُعد البحث استجابة للتوجهات العالمية المعاصرة وتوصيات البحوث التي تنادي الاهتمام بالمرأة المعيلة، باعتبارها أحد الفئات المجتمعيَّة التي أصبحت محل اهتمام كبير؛ من أجل رصد خصائصها ومسبباتها وطرق مساعدتها على أداء أدوارها على الوجه الأكمل.

٢- **الأهميَّة التطبيقيَّة والتي جاءت من:**

- توجيه الأنظار نحو أبرز الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة بما يسهم في اتخاذ القرارات المناسبة وتعزيز قدرتها على مواجهة مشكلاتها المختلفة.
- يُمكن من خلال هذا البحث وضع رؤية مقترحة تساعد الجمعيات الأهليَّة على تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة، تساعدها في مواجهة العقبات ووضع حلول إيجابية لها بطريقة علمية.
- من المتوقع أن تفيد نتائج الدراسة الحالية المسئولين والعاملين في مجال الجمعيات الأهليَّة المعنية بالمرأة المعيلة بمجموعة من المقترحات البناءة عند وضع الخطط والبرامج والمشروعات.

منهج البحث وأداته

في ضوء طبيعة الموضوع وأهدافه اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي في تحليل الأدبيات والدراسات السابقة؛ من أجل التأصيل النظري لمفهوم للجمعيات الأهليَّة، والمرأة المعيلة، والوقوف على أبرز المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة في المجتمع المصري، كما اعتمد على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات التي تغطي أبعاد موضوع البحث وتساعد على تحقيق هدفه الرئيسي؛ إذ تمَّ تصميم استبانة قدمت إلى عينة الدراسة والمتمثلة في المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة العاملة في مجال المرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة؛ للوقوف على واقع توافر الاحتياجات التربويَّة المقدمة للمرأة المعيلة من قبل الجمعيات الأهليَّة ودرجة أهميتها؛ ومن ثمَّ الوصول إلى ملامح رؤية مقترحة لتفعيل دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهلية.

مصطلحات البحث

تحددت أهم مصطلحات البحث فيما يأتي:

١-**الجمعيات الأهليَّة Non –Governmental Organizations يعرفها البحث الحالي** بأنَّها: منظمات غير حكومية غير ربحية تقوم على العمل التطوعي، خاضعة لقانون الجمعيات الأهليَّة رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م، تسعى إلى تحسين نوعية حياة الأسر الأولى بالرعاية بصفة عامَّة والسيدات المعيلات بصفة خاصَّة وتلبية احتياجاتهم من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج والمشروعات لتمكينهم اقتصاديًّا واجتماعيًّا لمواجهة الظروف الحياتية المعاصرة.

٢-**المرأة المعيلة The Woman Breadwinner ؛ يعرفها البحث الحالي بأنَّها:** كل امرأة تقوم برعاية أسرتها رعاية كاملة في وجود الزوج، أو عدم وجوده لأسباب متعددة كالطلاق والترمل والمرض والبطالة وغيرها، وتحصل على إعانات من الجمعيات الأهليَّة، وتستفيد من برامج ومبادرات الحماية المقدمة إليها بما يكفل إشباع احتياجاتها الأساسية لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصاديَّة والصحيَّة والتعليميَّة والنفسيَّة والثقافيَّة.

٣- **الاحتياجات التربويَّة Educational needs ؛ ويعرفها البحث إجرائيًّا بأنَّها:** مجموعة المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم التي تحتاجها المرأة المعيلة لتستطيع من خلالها التكيف مع التحديات الأسرية والمجتمعية؛ ومن ثمَّ تحسين نوعية حياتها وتمكينها اجتماعيًّا واقتصاديًّا.

حدود البحث

اقتصر البحث على الحدود الآتية:

- **الحد الموضوعي:** اقتصر البحث على تفعيل دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة.
- **الحد المكاني:** تمَّ تطبيق أداة البحث على الجمعيات الأهليَّة التي تقدم خدمات للمرأة المعيلة بخمس إدارات بمحافظة الدقهليَّة تمثلت في (إدارة الجمالية، إدارة تمي الأمديد، إدارة شرق، إدارة السنبلاوين، إدارة ميت غمر).
- **الحد الزمني:** طُبقت الاستبانة بداية من ٢٠٢٤/٦/٢٠ إلى ٢٠٢٤/٧/١٧ واستمر التطبيق حوالي شهر.
- **الحد البشرى:** تمثلت عينة البحث من المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة التي تقدم خدمات للمرأة المعيلة بخمس إدارات بمحافظة الدقهليَّة.

مخطط البحث

تحقيقًا لأهداف البحث الحالي، وطبقًا للمنهجية المتبعة، فإنَّ خطواته قد سارت على النسق الفكري الآتي:

المحور الأوَّل: الإطار المفاهيمي للمرأة المعيلة، وأبرز المشكلات التي تواجهها في المجتمع المصري.

المحور الثاني: الإطار الفكري الحاكم للجمعيات الأهليَّة في مصر.

المحور الثالث: الإطار الميداني للبحث؛ وذلك للتعرُّف على واقع دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة ودرجة أهميتها.

المحور الرابع: ملامح رؤية مقترحة لتفعيل دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة.

وفيما يلي تناول كلّ محور من المحاور الثلاثة بشيء من التفصيل.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمرأة المعيلة وأبرز المشكلات التي تواجهها في المجتمع المصري

تُعد ظاهرة المرأة المعيلة من الظواهر الاجتماعيَّة المهمة التي أخذت في الانتشار في الفترة الأخيرة، وأصبحت محل اهتمام عديد من العلوم الاجتماعيَّة كعلم النفس والاجتماع والتربية والاقتصاد والسياسة؛ ممَّا ترتب عليه تغيرات في توزيع الأدوار والمسئوليات داخل الأسرة والمجتمع.

وتختلف نسبة ظاهرة المرأة المعيلة من مجتمع إلى آخر باختلاف الظروف الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة بكل مجتمع، ومن الواضح في العصر الحالي اتساع ظاهرة المرأة المعيلة والتي لها آثارها السلبية ليس على المرأة وأسرتها فقط، بل المجتمع بأثره؛ ومن ثمَّ جاء المحور الحالي ليتضمن إطارًا فكريًّا تمَّت صياغته في ضوء ما تمَّ التوصل إليه من خلال الأدبيات العلمية المتخصصة؛ من أجل التعرُّف على مفهوم المرأة المعيلة، وتصنيفات النساء المعيلات، وخصائصها، وأساليب تكيفها، وجهود الدولة المصرية في تضامن المرأة المصرية بصفة عامَّة والمرأة المعيلة بصفة خاصَّة، ومشكلات المرأة المعيلة في المجتمع المصري، وفيما يلي عرض موجز لهذه العناصر.

أولًا: مفهوم المرأة المعيلة

يُعد مفهوم المرأة المعيلة من المفاهيم الاجتماعيَّة التي لاقت اهتمامًا في العلوم الاجتماعيَّة والنفسيَّة والاقتصاديَّة، وفيما يلي عرض لبعض وجهة نظر الباحثين والكتابات حول مفهوم المرأة المعيلة على النحو التالي:

ينظر إلى المرأة المعيلة على أنها: تلك المرأة التي تعول أسرتها؛ بسبب بطالة زوجها، أو إنهاء خدمته؛ بسبب عدم كفاية المستوى التعليمي للعمل الذي يقوم به، أو الطلب المحدود في سوق العمل على الأفراد ذوي المهارات الضعيفة (Bloemen & Stancanelli, 2007,28).

ويُمكن تعريفها على أنها: "المرأة التي تعول أفراد أسرتها بمفردها ولا يشارك معها الزوج وذلك لعدة أسباب منها الطلاق، أو الترمل، أو الهجرة، أو مرض الزوج بمرض عضال، أو السفر، دخل أقل بمناظرتها في المجتمع، لكن بمستويات قدرة مختلفة، لديها القدرة على العمل" (عبد الحميد، ٢٠٠٨، ٢٩٧).

كما يعرفها عثمان (٢٠١٦، ٨٢) على أنها: المرأة التي تكون أرملة، أو مطلقة، أو مع وجود زوج، ولكن لا يسهم في توفير الموارد للأسرة، وتلجأ للاستفادة من الجمعيات الأهليَّة لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصاديَّة والصحيَّة والتعليميَّة والنفسيَّة والثقافيَّة.

كما تعرف على أنها: "المرأة المسئولة مسئولية كاملة عن إدارة شئون أسرتها وتلبية احتياجاتها وتوفير الموارد المالية اللازمة للحياة الأسرية بدون الرجل، وقد تكون زوجة لمتوفٍ، أو أرزقي، أو عاطل عن العمل، أو مريض متقاعد مع انخفاض المستوى التعليمي والاقتصادي إلى الحد الذي تنخفض معه القدرة على إشباع الاحتياجات الأسرية الأساسية" (يوسف، ٢٠١٩، ٣٠٦).

كما يشار مفهوم المرأة المعيلة إلى كل امرأة تتولى بصورة دائمة مهمة الإنفاق على أعضاء أسرتها ورعايتها اجتماعيًّا واقتصاديًّا، ويشمل هذا التعريف الأرامل، والمطلقات والمهجورات واللاتي لم تتزوجن وزوجات المرضى والمعاقين، أو العاطلين، أو ممن يرفضون الإنفاق على أسرهم (السيسي، ٢٠١٩، ١٤٤).

كما يعرف حسانين (٢٠٢٠، ٨٦١) المرأة المعيلة بأنَّها: الأرملة أو المطلقة المسئولة بمفردها عن رعاية أفراد أسرتها اجتماعيًّا واقتصاديًّا، وتعاني من مشكلات مختلفة؛ ممَّا يستلزم تنمية قدرتها على مواجهة تلك المشكلات.

ويُشير مفهوم المرأة المعيلة إلى "تلك السيدة التي تتحمل الأعباء الأسرية واتخاذ القرارات الشخصية والأسرية؛ لإحداث نوع من التوازن بين مسئوليات الأمومة والوفاء بالاحتياجات

الأسرية بمختلف مظاهرها الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة؛ نتيجة لغياب رب الأسرة لعدة أسباب كالوفاة، أو السفر، أو الطلاق، أو المرض، أو البطالة (الخولي، ٢٠٢٢، ٩٣).

كما يعرفها رضوان (٢٠٢٢، ١٢٧) على أنها: "مجموعة النساء التي تقوم برعاية أسرتها رعاية اقتصاديَّة واجتماعيَّة وصحيَّة في وجود الزوج، أو عدم وجوده، وتحصل على إعانات وتستفيد من برامج الحماية المقدمة إليها بما يكفل إشباع احتياجاتها الأساسية.

كما تعرف على أنها المرأة التي تمثل مصدر دخل للأسرة؛ بسبب الترمل، أو الطلاق، أو الهجرة، أو الإعاقة، أو ما يواجه الزوج من تحديات ماليَّة واجتماعيَّة تتطلب المساعدة، وتستفيد من البرامج ومبادرات التمكين التي تقدمها المنظمات غير الحكومية داخل البيئة المحيطة بها(Rohaym & Ata Ahmed Abd Elaziz,2022,152)

وفي ضوء التعريفات السابقة يُمكن القول إنَّ مفهوم المرأة المعيلة يدور حول كل امرأة تقوم بـ:

- إعالة أفراد أسرتها؛ بسبب عوامل مختلفة مثل الطلاق، أو الترمل، أو الهجرة، أو مرض الزوج.
- تحمل الأعباء الأسرية واتخاذ القرارات الشخصية والأسرية؛ لتحقيق التوازن بين مسئوليات الأمومة والوفاء بالاحتياجات والمتطلبات الأسرية.
- تولي مهمة الإنفاق على أعضاء أسرتها بصورة دائمة ورعايتهم اجتماعيًّا واقتصاديًّا.
- تستفيد من المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهليَّة لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصاديَّة والصحيَّة والتعليميَّة والنفسيَّة والثقافيَّة.

وعليه يُمكن تعريف المرأة المعيلة إجرائيًّا بأنَّها: كل امرأة تقوم برعاية أسرتها رعاية كاملة في وجود الزوج، أو عدم وجوده لأسباب متعددة كالطلاق والترمل والمرض والبطالة وغيرها، وتحصل على إعانات من الجمعيات الأهليَّة، وتستفيد من برامج ومبادرات الحماية المقدمة إليها بما يكفل إشباع احتياجاتها الأساسية لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصاديَّة والصحيَّة والتعليميَّة والنفسيَّة والثقافيَّة.

ثانيًا: تصنيف النساء المعيلات

يُمكن تصنيف الأسر التي تعولها امرأة إلى عدة تصنيفات تتضح، كما يلي :

(١)التصنيف وفق الأسباب التي أدت بالمرأة إلى إعالة أسرتها:

تصنف المرأة المعيلة وفقًا للأسباب التى أدت بها إلى إعالة أسرتها إلى(صالح،٢٠١٥، ٣٩٦-٣٩٨) (يوسف،٢٠٢١، ٣٣):

١-**الأرامل:** وهنَّ نساء فقدن أزواجهنَّ؛ بسبب الوفاة، ومن ثمَّ فهنَّ معيلات لأسرهنَّ؛ إذ يعتمدن بالأساس على دخلهنَّ الخاص؛ من أجل العيش دون الاعتماد على دخل أبنائهنَّ، أو أقاربهنَّ، أو آبائهنَّ، وتصبح للأرملة وضعًا اجتماعيًّا أرقى وسط عائلتها ومجتمعها لو امتنعت عن الزواج؛ من أجل تربية الأبناء.

٢-**المطلقات:** على الرغم من أهميَّة الأسرة ودورها في المجتمع فإنه قد يحدث العديد من المشكلات داخل الأسرة الأمر الذي يصل إلى حد الطلاق؛ ممَّا يؤثر سلبًا على الزوج والزوجة والأبناء؛ نتيجة انهيار النسق الأسري، وتقوم المطلقات بأدوار جديدة متوقعة، إضافة إلى ضغوط الحياة؛ ممَّا يزيد مسئوليتها الاجتماعيَّة ويجعلها تعيش في إطار أزمة وأكثر احتياجًا للمساعدة للخروج من هذه الأزمة ومحاولة التغلب عليها وخاصة إذا كانت قدراتها لا تساعدها على ذلك.

٣-**زوجات رجال عاطلين عن العمل:** نسبة كبيرة من هؤلاء النساء يكن زوجات رجال في المعاش، أو رجال مرضى، أو عجائز، أو رجال لم يعودوا قادرين على العمل؛ ومن ثمَّ تصبح الزوجة هي المسئولة عن الإنفاق على أسرتها.

٤-**زوجات الرجال الأرزقية:** إنَّ هذه هي على الأرجح أصعب أنواع الأسر التي تعولها نساء والأكثر شيوعًا، وإن وجودها هو تحدّ حقيقي للاعتقاد السائد بأنَّ الرجال هم المصدر الوحيد الأساسي لدخل الأسرة؛ حيث إنَّ النساء هنَّ اللاتي ينفقن على تلك الأسر.

٥-**الزوجات المهجورات:** هنَّ من هجرهنَّ أزواجهن مؤقتًا، أو بصفة دائمة، وتزداد هذه الفئة بشكل مستمر؛ نتيجة للأعباء الاقتصاديَّة المتزايدة على الرجال؛ حيث إنَّ انخفاض

فرص العمل يدفع بفقراء الرجال من الأحياء الشعبية إلى هجر زوجاتهم دون التكفل بهنَّ ماديًّا.

٦-**زوجات مدمني الكحول أو المخدرات:** وهؤلاء النساء لا يقوم أزواجهنَّ بالإنفاق عليهنَّ؛ لأن هؤلاء الأزواج ينفقون كل دخلهم، وأحيانًا جزء من دخل زوجاتهم على المخدرات، أو شرب الكحول.

٧-**الزوجة الثانية:** نجد في حالات تعدد الزوجات لا يستطيع الزوج سد احتياجات الأسرة؛ فتصبح المرأة الأولى بمثابة العائل الأساسي للأسرة وتقوم برعايتها وتلبية احتياجاتها.

٨-**الزوجات اللاتي يسهمن إسهامًا كبيرًا في دخل الأسرة:** بعض النساء يكن متزوجات من أزواج لهم دخول منتظمة ووظائف ثابتة، لكن أجورهنَّ منخفضة بالدرجة التي لا تسمح لهم بتغطية احتياجات أسرهم.

٩-**النساء اللاتي لم يسبق لهن الزواج:** النساء اللاتي لم يتزوجن أبدًا يمثلن أقل نسبة من النساء اللاتي يعلن أسرهنَّ وتبعًا للقانون فإنَّ المرأة لا تكون عانسًا حتى تصل إلى سن الثمانية والأربعين، وعندها تصبح مؤهلة للحصول على معاش.

١٠-**النساء المتزوجات من رجال مرضى أو مصابين بالعجز:** يُوجد عددٌ كبيرٌ في المجتمع من النساء اللاتي يكن هنَّ العائل الوحيد للأسرة؛ نتيجة لمرض الزوج، أو مصابين بالعجز، وتنشأ هذه الحالة؛ نتيجة الزواج المبكر للمرأة من رجل كبير في السن.

(٢)التصنيف وفقًا للمعيار الاقتصادي

يمكن تصنيف المرأة المعيلة وفقًا للمعيار الإقتصادى إلى(سالم، ٢٠١٣، ٢٢):

١- **أسر تقوم المرأة بتحمل المسئوليَّة وحدها** بالنسبة لتدبير الموارد المالية لتلبية احتياجات الأسر ولا سيَّما احتياجات البقاء بشكل دائم، أو مؤقت.

٢- **أسر تقوم المرأة بتحمل الجزء الأكبر من عبء تدبير الموارد المالية** بشكل دائم أو مؤقت وقد يساعدها في تحمل هذه المسئوليَّة الزوج، أو الأبناء، أو أفراد الأسرة الآخرين.

(٣)التصنيف وفق البُعد الاجتماعي:

يُمكن تصنيف الأسر التي تعولها النساء إلى (سالم، ٢٠١٣، ٢٢):

١- أسر تعيش فيها المرأة المعيلة بمفردها.

٢- أسر تعيش فيها المرأة مع آخرين سواء أبنائها، أو أقاربها.

(٤)التصنيف وفق معيار الوجود الفعلي للعائل الأساسي التقليدي للأسرة.

يُمكن تقسيم الأسر التي تعولها نساء إلى (يوسف، ٢٠٢١، ٣٣٣) :

١- أسر يغيب عنها العائل الأساسي من الذكور بشكل دائم.

٢- أسر يغيب عنها العائل الأساسي من الذكور بشكل مؤقت.

٣- أسر يُوجد بها العائل الأساسي بشكل دائم.

بالإضافة إلى ما سبق تصنف النساء اللاتي تعلن أسرهنَّ إلى نوعين (يوسف،٢٠٢١ ، ٣٣٣)

النوع الأوَّل: تعول المرأة الأسرة بشكل رسمي وفعلي وذلك في حالات الطلاق، أو وفاة الزوج.

النوع الثاني: تعول المرأة الأسرة بشكل فعلي، ولكن غير رسمي مثل حالات هجر الزوج وتعدد الزوجات، وإعاقة الزوج والهجرة والحالات التي تكون المرأة فيها هي المسئولة الرئيسة عن إعالة الأسرة.

ومن ثمَّ يُمكن القول بأنَّ تصنيف النساء المعيلات يتم بناءً على الأدوار والمسئوليات التي يضطلعن بها، وكذلك يختلف باختلاف السياقات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والثقافيَّة، وأيًّا كان هذا التصنيف والأسباب فإنَّ النساء المعيلات يتحملن مسئولية إعالة أسرهنَّ بالكامل، من خلال تلبية احتياجات أفراد الأسرة وتوفير الدعم المالي والعاطفي لهم.

ثالثًا: خصائص المرأة المعيلة

تتسم المرأة المعيلة بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

(١) **المسئوليَّة في تحمل الأعباء الأسرية،** من خلال الوفاء بالاحتياجات الأسرية بمختلف مظاهرها الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة والقيام بدورين اثنين معًا دور الأم ودور الأب، فهي التي تربي وترعى وتنفق على أسرتها بدون مساعدة من أي شخص سواء في وجود رب الأسرة، أو غيابه لعدة أسباب كالوفاة والسفر والطلاق والمرض والبطالة؛ ممَّا يقع على

عواتقهنَّ ضغوط خاصَّة باتخاذ القرارات سواء الشخصيَّة أو الأسريَّة (صالح، ٢٠١٥، ٣٨٨، نصر، ٢٠١٧، ١٧٥).

(٢)**التحمل في إشباع حاجاتها الأساسية** وحصولها على خدماتها المختلفة المقدمة لها ولأبنائها من شبكات الضمان الاجتماعي لإحداث نوع من التوازن بين مسئوليات الأمومة والعمل الذي تقوم به (عيد، ٢٠٢٠، ٤٨٦-٤٨٧).

(٣)**المرونة في مواجهة الظروف الاجتماعيَّة والمدنيَّة** فهي المسئولة عن إعالة أسرتها، فهي تتولى مسئولية رعاية شئون أسرتها وبمفردها وحصولها على خدمات مختلفة المقدمة لها ولأبنائها من شبكات الضمان الاجتماعي؛ ومن ثمَّ التكيف مع الظروف المتغيرة (عيد، ٢٠٢٠، ٤٨٦-٤٨٧).

(٤)**الاستقلالية في تحمل مهمة الإنفاق الكلي** على أسرهنَّ وتوفير الموارد المالية لاستيفاء احتياجات أعضاء أسرهنَّ، أو تحمل الجزء الأكبر من هذا العبء، فهي تمثل مصدر دخل الأسرة وتعولها وترعاها ولا يشارك الزوج معها تلك المسئوليَّة لعدة أسباب منها الترمل، الطلاق، أو الهجرة، أو العجز، أو المرض، أو الهجرة السفر لمدة طويلة (السيد، ٢٠١٦، ٣٠٨).

(٥)**العمل الجاد للتكيف المعيشي**؛ حيث تعمل المرأة المعيلة في أكثر من وظيفة، أو تعمل لساعات طويلة سواء العمل عند الغير بالزراعة، العمالة الأجرية، العمل عند الغير بالأعمال المنزلية لتوفير دخل كافٍ، إعداد أنشطة منزلية مدرة للدخل (السيد، ٢٠١٦، ٣١٢-٣١٣).

(٦) **إتقان مهارات متعددة**، فالمرأة المعيلة تتقن مهارات متعددة، سواء في العمل، أو في المنزل؛ لتلبية متطلبات الحياة اليومية (Rohaym & Ata Ahmed Abd Elaziz,2022,152).

واستنادًا إلى ما سبق يتضح أن المرأة المعيلة تتولى مسئولية إعالة أفراد أسرتها ونفسها، فهي تؤدي دورًا محوريًّا في الحفاظ على استقرار الأسرة، فهي تتقن العديد من المهارات التي

تُمكنها من أداء الأعمال والمشروعات التي تدر عليها دخلًا يسهم في توفير احتياجاتها الأساسية، والتكيف مع المتغيرات المحيطة بها.

رابعًا: أساليب تكيف المرأة المعيلة

تتعدد أساليب تكيف المرأة المعيلة وذلك وفقًا للنظريات التالية:

(١) نظريَّة الحاجات الإنسانيَّة:

ترجع نظريَّة الحاجات الإنسانيَّة إلى ابراهام ماسلو وهو من أبرز علماء النفس الإنساني، ويدور محور هذه النظرية إلى أن هناك سلسلة من الحاجات الأساسية المتباينة لدى الإنسان، وترتبط هذه الحاجات بالسلوك العام للفرد، كما أنها تمثل دوافع لديه تجاه القيام بعمل معين، وتنقسم هذه الدوافع إلى خمسة دوافع تتمثل في الحاجات الفسيولوجية، وحاجات السلامة والأمن، والحاجات الاجتماعيَّة، وحاجات الاحترام، وحاجات تحقيق الذات وتقدير إمكاناته، وكلما تسنى للفرد إشباع حاجة معينة من حاجاته تختفي وتظهر غيرها من حاجاته الأخرى (الطارق، ٢٠١٨، ١٨٨-١٩١).

وعليه فإنَّ اختلاف مستوى التكيف لدى الأفراد بصفة عامَّة والنساء المعيلات بصفة خاصَّة؛ يرجع إلى الاختلاف في مستوى الحاجات الإنسانيَّة للسيدات المعيلات وفقًا لهذه النظرية، فهناك فئة من السيدات المعيلات يبحثن عن إشباع الحاجات الفسيولوجية، وفئة أخرى تبحث عن إشباع حاجات الأمن، وفئة أخرى تبحث عن إشباع الحب، ويتوقف إشباع تلك الحاجات على بعض الخصائص والسمات المميزة لهؤلاء السيدات مثل العمر والمستوى التعليمي، ومستوى الانفتاح الثقافي، مستوى الدافع الإحرازي والمستوى المعيشي لهؤلاء السيدات المعيلات لتحسين مستوى تكيفهنَّ النفسي والاجتماعي والبيئي ليقابلن مستوى حاجاتي أعلى، مثل: الحاجة إلى الشعور بالانتماء، والاحترام وتقدير الذات (السيد& القليني& إبراهيم، ٢٠٢١، ٥٣).

ووفقًا لهذه النظرية ففهم احتياجات المرأة المعيلة بداية من الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى وصولًا إلى الاحتياجات العليا مثل تحقيق الذات يسهم في تكيفها مع المجتمع

المحيط بها؛ ومن ثمَّ يُمكن وضع استراتيجيات دعم فعَّالة تسهم في تحسين نوعية حياتها وقدرتها على الوفاء بمسئولياتها بشكل أفضل.

(٢) نظريَّة التحليل النفسي

تعتمد نظريَّة التحليل النفسي لفرويد على فهم عميق للعوامل النفسيَّة التي تؤثر على شخصية الفرد وسلوكه، كما أنها تؤكد أهميَّة الجانب الاجتماعي وإثاره القوى الداخلية للفرد لتساعده في مواجهة المشكلات والضغوط التي تواجهه في الحياة (فايد& الحسيني& عياد،٢٠٢٠، ٢٩١)، كما أنها تُركز على أهميَّة التجارب في مرحلة الطفولة واللاوعي في تشكيل الشخصية والسلوك البشري، وتُشير إلى أن هناك ثلاثة عوامل تسهم في توازن القوى النفسيَّة للفرد، تتمثل في العوامل البيولوجية، والعوامل المرتبط بالنوع والعامل السيكولوجي، كما أنها تسهم في تفسير ظواهر العقل تفسيرًا طبيعيًّا وفقًا لشروط موضوعية للبيئة الطبيعيَّة والأسس البيولوجيَّة والثقافيَّة (قنبر، ٢٠٢١، ٨٩،٩٠،٩١).

وطبقًا لهذه النظرية فإنَّ ما تتعرض له المرأة المعيلة في مرحلة الطفولة يؤثر طرقها في التكيف والتعامل مع التحديات التي تواجهها سواء مع أفراد الأسرة، أو المجتمع ككل، بالإضافة إلى تأثيره على نموها النفسي وسلوكها وتصورها حول المسئوليَّة والاستقلاليَّة وكيفية اتخاذ القرار.

(٢) نظريَّة التبادل الاجتماعي

تعتبر نظريَّة التبادل الاجتماعي واحدة من النظريات السوسيولوجية التي تركز على دراسة التفاعلات الاجتماعيَّة باعتبارها سلسلة من التبادلات ذات القيمة؛ حيث تقوم على أساس مجموعة من المعايير التي تحكم التفاعلات الاجتماعيَّة من خلال وجود نظام معين من التوقعات الاجتماعيَّة في إطار الأدوار والمراكز داخل المجتمع، كما تُشير نظريَّة التبادل الاجتماعي إلى عملية تبادل المنافع بين أطراف العلاقات الاجتماعيَّة المختلفة على أساس من الاقتناع والمسئوليَّة والأخذ والعطاء، فهي تعني وجود شبكة من الاعتماد المتبادل، فسلوك الفرد قائم على العلاقات التبادلية سواء الملموسة، أو غير الملموسة (صابر& المكاوي& عبادة& أبو ليلة، ٢٠٢١، ٢٣٣، ٢٣٨).

فالحياة الاجتماعيَّة ما هي إلا عملية تبادل وتفاعل بين الأفراد، فأطراف التفاعل تأخذ وتعطي لبعضها البعض فالأخذ والعطاء يُعد أساس العلاقات الاجتماعيَّة بين الأفراد، فسلوك الفرد يتميز بالطبيعة المزدوجة التي تدفعه للاتجاه للآخرين في حركة أخذ وعطاء متبادل، فالأفراد يتبادلون العواطف والخدمات وفي تبادلهم يسعون إلى تحقيق أكبر ربح ممكن بأقل تكاليف، أو خسائر ممكنة (صابر& المكاوي& عبادة& أبو ليلة، ٢٠٢١، ٢٣٣).

وفي ضوء هذه النظرية فالمرأة المعيلة تستطيع التكيف مع المجتمع المحيط بها من خلال الاعتماد على التفاعلات الاجتماعيَّة مع الأسرة، والأصدقاء، والمؤسسات الاجتماعيَّة؛ لتخفيف الأعباء الملقاة عليها من خلال سُبل الدعم العاطفي والمادي، ومواجهة التحديات المختلفة، وتعزيز دعمها من خلال سياسات وممارسات اجتماعيَّة واقتصاديَّة أفضل؛ ومن ثمَّ تغيير وضعها وتأثيرها في المجتمع.

تعتبر النظريات المختلفة السَّابق عرضها محورية لفهم التحديات النفسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة التي تواجه المرأة المعيلة؛ حيث تحتاج إلى دعم اجتماعي واقتصادي يساعدها على الانتقال من تلبية الاحتياجات الفسيولوجية إلى مستويات أعلى من الثقة بالنفس وتقدير الذات، كما أنها تحتاج إلى فهم التوترات الداخلية والصراعات النفسيَّة التي تمرُّ بها حتى تحقق توازن بين الأدوار الأسريَّة والمجتمعيَّة التي تقوم، وكذلك كيفية إقامة علاقات اجتماعيَّة تعود عليها بفوائد أكبر لمساعدتها في تحمل أعباء المختلفة.

خامسًا: جهود الدولة المصرية في تضامن المرأة المصرية بصفة عامَّة والمرأة المعيلة بصفة خاصَّة

بذلت الدولة جهودًا متعددة لدعم المرأة بصفة عامَّة والمرأة المعيلة بصفة خاصَّة من خلال تنفيذ مجموعة من السياسات والمبادرات والبرامج التي تهدف تعزيز تمكينها اجتماعيًّا واقتصاديًّا وتحسين ظروفها المعيشيَّة، ومن هذه الجهود ما يلي.

(١) وضع الاستراتيجيَّة الوطنية لتمكين المرأة المصرية (التمكين في الحق في الاختيار، الاعتماد على الذات، بناء قدرات التنظيم والعمل التعاوني)

"وتستهدف الاستراتيجيَّة الوطنية لتمكين المرأة المصرية التي أطلقت عام ٢٠١٧م لتعزيز وضع المرأة في إطار ونهج شامل يأخذ في اعتباره المراحل والأدوار المختلفة خلال دورة حياة المرأة، والتي تضع عليها أعباء اجتماعيَّة واقتصاديَّة متغيرة، تحتاج معها إلى مساندة مجتمعية تمكنها من المساهمة في تنمية الوطن دون إخلالها بمسئولياتها الأسرية" (المجلس القومي للمرأة، الاستراتيجيَّة الوطنية لتمكين المرأة، ٢٠١٧، ٧).

وتتضمن الاستراتيجيَّة أربعة محاور عمل متكاملة تمثلت في التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية، من خلال تحفيز المشاركة السياسية للمرأة بكافة أشكالها، والتمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها وزيادة مشاركتها في قوة العمل، والتمكين الاجتماعي من خلال تهيئة الفرصة للمشاركة الاجتماعيَّة للمرأة وتوسيع قدراتها على الاختيار، والحماية من خلال القضاء على الظواهر السلبية التي تهدد حياتها وسلامتها وكرامتها وتحول بينها وبين المشاركة الفعَّالة في كافة المجالات، فضلًا عن العمل الجاد على تغيير ثقافة المجتمع نحو المرأة، وتعزيز سُبل حصولها على حقوقها القانونيَّة (مجلس الوزراء المصري، ٢٠٢٢، ١٥-١٦).

وتركز الاستراتيجيَّة على بُعد التمكين الاجتماعي للمرأة من خلال تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعيَّة أكبر للمرأة وتوسيع قدراتها على الاختيار، ومنع ممارسات التمييز ضد المرأة، أو التي تضر بها، سواء في المجال العام، أو داخل الأسرة، كما يهدف التمكين الاجتماعي للمرأة مساعدة النساء على الحصول على حقوقهنَّ في المجالات المختلفة، وتوفير خدمات التعليم والصحة للمرأة، ومساندة المرأة التي تعيش في ظروف صعبة بما في ذلك المرأة المعيلة والمسنة والمعاقة (المجلس القومي، للمرأة الاستراتيجيَّة الوطنية لتمكين المرأة، ٢٠١٧، ٢٠).

كما سعت الاستراتيجيَّة إلى التوسع في برامج تأهيل المرأة المعيلة والتي تساعدها على العمل والحصول على دخل مستمر، من خلال التوسع في برامج محو الأمية الكتابية، والرقمية، والتكنولوجية للمرأة، ودمجها مع برامج التدريب المهني ورفع القدرات، بالإضافة إلى توفير الخدمات المساندة للمهمشات والمعيلات والغارمات من خلال إعادة النظر في منظومة الدعم بصورة تكفل توجيه الدعم للسيدات الأكثر احتياجًا والأسر التي ترأسها امرأة، والتوسع في

برنامج تكافل وكرامة لما يُمكن أن يحققه من إنجاز لتمكين النساء المعيلات، ورفع كفاءة دور وحدات الخدمات الاجتماعيَّة التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي في تقديم الخدمات للسيدات المعيلات والمهمشات (المجلس القومي، للمرأة الاستراتيجيَّة الوطنية لتمكين المرأة، ٢٠١٧، ٣٧، ٥٣).

(٢) الشراكات مع المجتمع المدني

يُعد المجتمع المدني بكافة قطاعاته شريكًا أساسيًّا في تنفيذ الاستراتيجيات التي من دورها تعزيز دور المرأة بصفة عامَّة والمعيلة بصفة خاصَّة لما له من انتشار واسع بالمجتمع ودوره المهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنفيذ البرامج والأنشطة المختلفة لتحسين نوعية حياة المواطن.

ومن ثمَّ سعت وزارة التضامن الاجتماعي إلى تعزيز الشراكات الفعَّالة بين كافة الأطراف المعنية الحكومية والأهلية والدولية والقطاع الخاص للإسهام في تحقيق رؤيتها وأهداف التنمية المستدامة؛ حيث أصدرت الوزارة القانون الخاص بتنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م ولائحته التنفيذية في يناير ٢٠٢١، وترتب على هذا القانون إشهار حوالي ٦٩٧٩ جمعية واتحاد ومؤسسة أهلية، وكذلك إصدار تصريح عمل لثلاث عشرة منظمة دولية، بالإضافة إلى إطلاق أول مراحل المنظومة الإلكترونية المتكاملة للعمل الأهلي في مصر والمتعلقة بتوثيق أوضاع كافة مؤسسات العمل الأهلي (إنجازات وزارة التضامن الاجتماعي،٢٠١٤-٢٠٢١، https://www.moss.gov.).

(٣) توفير نظم الحماية الاجتماعيَّة والضمان الاجتماعي

تشكل نظم الحماية الاجتماعيَّة بُعدًا في السياسات الاقتصاديَّة بما يكفل الحد من الفقر وتحسين جودة الحياة للأفراد فبرامج الحماية الاجتماعيَّة تمثل "مجموعة الأنشطة والخدمات الاجتماعيَّة التي يقدمها المجتمع والموجهة نحو تحقيق غرض أو مجموعة من الأغراض؛ بهدف تحسين قدرات ومدّ الخدمات الاجتماعيَّة لبعض الفئات المستهدفة لتحقيق الحماية

الاجتماعيَّة من عدم المساواة؛ بهدف تجنبهم المخاطر الاجتماعيَّة (رضوان،٢٠٢٢، ١٢٧)، كما أنها تمثل مجموعة من السياسات والآليات التي تنظم عمل الدولة لوصول الخدمات إلى الفئات المستهدفة والارتقاء بالمرأة فى شتى الجوانب الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والتعليميَّة والثقافيَّة" (عبد الله، ٢٠٢١، ٥٨١) ، بالإضافة إلى إتاحة حالات الرعاية الصحيَّة وتوفير دخل أدنى للأشخاص الذين لا يتجاوز دخلهم خط الفقر ودعم الأسر لا سيَّما التي لديها أطفال فهي تعوض فقدان العمل الناتج عن المرض، أو البطالة، أو الأمومة، أو فقدان عائل الأسرة، الشيخوخة (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٨، ٣٠)، ومن نماذج الحماية الاجتماعيَّة؛

١- **شبكات الأمن الاجتماعي:** آلية رئيسة ضمن آليات الحماية الاجتماعيَّة والتي تتمثل في التحويلات النقدية والعينية المشروطة وانتهجت مصر محورين لزيادة فاعلية شبكات الأمان المحور الأوَّل: يعتمد على مدّ مظلة التحولات النقديَّة والعينيَّة للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل، والمحور الثاني يتضمن إجراءات لتحسين كفاءة استهداف الفئات المستحقة لهذه التحويلات (الجندي، ٢٠٢٣، ٩٢، ١٠٧).

٢- **سياسات سوق العمل النشطة** وتعبر عن ديناميكية العمل بجوانبه المختلفة (الطلب والعرض والتفاعل) وهي عبارة عن حزمة من البرامج يتم إطلاقها من قبل الحكومة؛ بهدف تحسين وتنشيط أداء سوق العمل تستهدف زيادة التشغيل والدخول منها، توفير الوظائف كالإشغال العام ودعم التشغيل الذاتي في المشروعات متناهية الصغر، دعم الأجور وتحديد حد أدنى لها، برامج لتحسين خدمات التشغيل، برامج التعليم والتدريب وتحسين المهارات وتشجيع العمل الحر، المواءَمة بين متطلبات أصحاب العمل وسوق العمل بشكل عام، والمعروض من المهارات والمؤهلات لطالبي العمل (أبو شمالة، ٢٠٢٠، ١٥١).

٣- **سياسات سوق العمل غير النشطة** وهي سياسة لمواجهة المشكلات الاجتماعيَّة للتخفيف من حدتها، ولترسيخ ممارسة الحماية الاجتماعيَّة كإعانات البطالة، والتشريعات الخاصَّة بحماية العمالة والإجراءات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية واتفاقيات العمل الجماعية (أبو شمالة، ٢٠٢٠، ١٥٢) ومن أمثلتها التأمينات الاجتماعيَّة والصحيَّة، وزيادة معاش الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى المساعدات الشهرية الضمانية، ومساعدات أسر

الشهداء والمصابين، وتقديم منح للزواج، وتقديم المساعدات الاستثنائية، والتوسع في عمليات الإقراض متناهي الصغر؛ بغرض إقامة المشروعات لمواجهة ظاهرة البطالة، والتشبيك مع الجهات الخارجية والداخلية للاستفادة من التجارب والمعارف والمهارات التي تمتلكها هذه الجهات وإشراكها في برامج التنمية، وميكنة الخدمات ذات الصلة بالصناعات الحرفية لتسهيل سُبل التواصل والتسويق (وزارة التضامن الاجتماعي، www.moss.gov.eg).

٤- **إطلاق برنامج تكافل وكرامة** البرنامج الرئيسي الذي نفذته مصر في السنوات الأخيرة لتقديم دعم مالي مشروط للأسر الفقيرة وبالأخص للأسر التي ترأسها نساء؛ حيث تمَّ تقديم دعم نقدي للسيدات (ربة أسرة- مطلقة- أرملة – مهجورة- مسنة- سيدة وفتاة ذات إعاقة) في حدود ٢٧٣٥٠٠٠ سيدة يحصلن على الدعم النقدي بأسمائهنَّ بإجمالي دعم سنوي ١٤.٧٠٥مليار جنيه مصري، (جمهورية مصرية العربية، وزارة التضامن الاجتماعي،٢٠١٩، ١)، كما تمَّ تقديم دعم للسيدات المعيلات فبلغ تقديم الدعم النقدي لإجمالي ٢١٣.٠٠٠ سيدة مطلقة، أو أرملة، أو مهجورة، أو امرأة مسجونة، كما بلغ عدد السيدات أصحاب المعاشات والمستحقات من السيدات ٥.٥ مليون سيدة من إجمالي ٩ مليون صاحب معاش ومستحق بتكلفة شهرية ٣.٤ مليون جنيه ومتوسط معاش ٦٢١جنيه (جمهورية مصر العربية، وزارة التضامن الاجتماعي، https://www.moss.gov.).

وفي ضوء ما سبق يتضح قيام الدولة بمجموعة من الجهود لدعم المرأة المعيلة من خلال عدة مبادرات وبرامج تستهدف تحسين ظروفها المعيشيَّة وتعزيز قدراتها الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة وتحسين جودة حياتها وتمكينها، وضمان تحقيق العدالة الاجتماعيَّة والتنمية المستدامة.

سادسًا: مشكلات المرأة المعيلة في المجتمع المصري

نظرًا للتغيرات الاقتصاديَّة والضغوط والبنية الاجتماعيَّة في العصر الحالي، بالإضافة إلى تزايد أعداد السيدات المعيلات في الآونة الأخيرة، زادت حدة المشكلات التي تتعرض لها المرأة المعيلة، ومن بين هذه المشكلات ما يلي:

(١) المشكلات الاجتماعيَّة

نظرًا لتحمل المرأة المعيلة الدور الوظيفي لرب الأسرة والتعامل بصورة مباشرة مع كافة فئات المجتمع سعيًا لتلبية احتياجاتها المعيشية؛ ترتب على ذلك مجموعة من المشكلات الاجتماعيَّة، وتتأثر قدرة المرأة المعيلة على مواجهة المشكلات الاجتماعيَّة، فهناك العديد من المؤثرات في البيئة المحيطة من حولها قد تؤدي دورًا مهمًّا في مضاعفة المشكلات على كاهلها (يوسف، ٢٠٢١، ٣٢٣)، ومنها:

١- **مشكلة نظرة المجتمع المتدنية لها**، وتدور هذه المشكلة حول إطار العرف الاجتماعي والأعراف والعادات والتقاليد السائدة، فهناك بعض الأعراف التي تُجبر المرأة على ظروف اجتماعيَّة منها الزواج، أو تمنعها تمامًا من الزواج الثاني للمرة الثانية بحجة السمعة وكلا الخيارين لا يستطيع البتّ فيهما إلى المرأة ذاتها (حماد، ٢٠١٣، ٣٤).

٢- **مشكلة التفكك الأسري**؛ حيث تُشير إلى "اختلال وظائف الأسرة، أو انهيار الأدوار والبناء الأسري؛ نتيجة غياب أحد الأبوين، أو كليهما، أو الطلاق والناتج عن خلو العلاقات الأسرية من العاطفة وتميزها ويحدث نتيجة أزمات ومشكلات تستولي على الأسرة فيؤدي إلى تمزق أفرادها؛ ومن ثمَّ يعيشون منفصلين (القاسم، ٢٠١٨، ٨)، بالإضافة إلى اضطراب الأسرة وبالتالي يكون مصيرها التفكك لاهتمام كل فرد بما يخصُّ مصلحته الشخصية وبما لا يسهم في استقرار الأسرة وتماسكها (أبو أسعد، ٢٠٠٨، ١١٩)، بالإضافة إلى سيادة بعض المظاهر الأخرى ناتجة عن التفكك الأسري، منها: غياب الدور التوجيهي والرقابي لأفراد الأسرة، البُعد عن الدين وقيم المجتمع والعادات الاجتماعيَّة، تمنع نمو علاقتها السوية وتعطل نمو أفرادها نموًّا سليمًا وتؤثر في صحة أفرادها النفسيَّة مثل كثير من ضغوط الحياة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والصحيَّة والنفسيَّة؛ ممَّا يؤثر سلبًا على التواصل بين أفراد الأسرة (القاسم، ٢٠١٨، ٥، ٧، ٦).

٣- **مشكلة عدم قدرتها على توجيه أبنائها** نتيجة صعوبة التوفيق بين عملها وأعبائها الأسرية وتشتت فكرها، وعدم تركيزها في أي من الواجبات المتعلقة بعملها، أو تلك التي تؤديها في خدمة أسرتها، وتكون النتيجة قصورًا في قدرتها على توجيه أبنائها وافتقادها على القيام بكل الواجبات (سلامة، ٢٠٠٧، ٩٩).

٤- **مشكلة عدم تواصل المرأة المعيلة مع الآخرين** على الرغم من أن الإنسان خُلق على أن يكون جزءًا من مجتمع واستمرار الحياة الإنسانيَّة رهن بوجود الإنسان في المجتمع، ولا مجتمع بغير اتصال وتواصل بين أفراده فإنَّ المرأة المعيلة تعاني من ضعف التواصل مع الآخرين؛ نتيجة قيامها بالعديد من المهام والواجبات التي تلقى على عاتقها؛ ممَّا قد يواجهها تحديات في البيئة المحيطة ويجعلها تعاني من كونها مشوهة اجتماعيًّا لا تستطيع أن تتواصل بفعالية (السيسي، ٢٠١٩، ١٤٧).

٥- **المشكلات المرتبطة بأبناء المرأة المعيلة:** غالبًا ما يضطر أطفال هذه الأسر إلى الانقطاع عن الدراسة والخروج إلى سوق العمل في سن مبكرة بدون مهارات؛ وذلك للحصول على دخل يضاف إلى دخل الأسرة، وقد يسمح هذا الأمر لهم بالخروج من دائرة الفقر إلى أنه يُعد انتهاكًا سافرًا لحقوقهم الإنسانيَّة (نصر، ٢٠١٧، ١٧٩).

٦- **مشكلات الضمان الاجتماعي:** من المشكلات التي تواجهها النساء المعيلات تراجع أنظمة التكافل الاجتماعي؛ نتيجة للكثير من التغيرات والتطورات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وعلى الرغم من وجود سياسة اجتماعيَّة لرعاية الفقراء بشكل عام ويندرج في هذه الفئة النساء المعيلات فإنَّ ما يقدم لهنَّ من معونات ومساعدات، مثل: معاش الضمان الاجتماعي، ومعاش السادات، وبرامج تكافل وكرامة لا يستطيع بالوفاء باحتياجات الأسرة، وعليه تعتمد الأعداد الكبيرة من النساء المعيلات على الإعانات والمساعدات التي يقدمها الأفراد والجمعيات الأهليَّة وغير الحكوميَّة (سعد الله، ٢٠١١،٨٤٢).

وتتضح من تلك المشكلات الاجتماعيَّة التي تعاني منها المرأة المعيلة أنها تؤثر تحديًا أمامها وتؤثر على قدرتها على توفير حياة كريمة ومستقرة لأسرها؛ ومن ثمَّ لا بدَّ من تضافر الجهود الحكوميَّة والمجتمعيَّة لتقديم الدعم اللازم وتعزيز حقوقها الاجتماعيَّة.

(٢) المشكلات الاقتصاديَّة

تعاني المرأة المعيلة من المشكلات الاقتصاديَّة، من بينها: ضعف توافر مؤسسات مالية داعمة، ضآلة المعاشات المتاحة، كما أنها تحتاج إلى وثائق ومستندات للحصول على تلك المعاشات، والافتقار إلى أجور ثابتة تفي باحتياجاتها الأسرية (عز، ٢٠٠٣، ٤٠٤).

وعلى الرغم من جهود الدولة في وجود سياسة اجتماعيَّة لرعاية الفقراء بشكل عام ورعاية النساء الفقيرات والمعيلات بشكل خاص إلا ما يقدم لهنَّ من معاونات ومساعدات مثل الضمان الاجتماعي واجهت عديدًا من التحديات خلال السنوات الماضية، منها: قيود الموازنة، وارتفاع مستويات العجز والدين الحكومي؛ ومن ثمَّ ضعف الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعيَّة، وضعف سهولة النفاذ إلى الخدمات الاجتماعيَّة والتي تسببت في الإقصاء والتهميش الاجتماعي، بالإضافة إلى أن معظم برامج الخدمات المجتمعيَّة مشتتة (جامعة الدول العربية، معهد التخطيط العربي، ٢٠١٩، ٢٩).

بالإضافة إلى أن السياسات الاقتصاديَّة التي تنفذ في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي تتضاعف الأعباء الاقتصاديَّة على المرأة المعيلة وتحاول جاهدة لمواجهة مشكلاتها وسد احتياجاتها.

(٣) المشكلات التعليميَّة والثقافيَّة

تفتقر النساء المعيلات للقدرات الأساسية من تعليم وتدريب وفرص عمل مناسبة، فالغالبية العظمى منهنَّ أُميات يتسربن من التعليم للتغلب على المصاريف الدراسية والدروس الخصوصية؛ ممَّا يسهم في ارتفاع معدلات الأمية، ويترتب عليه ضعف قدرتهنَّ على اكتساب المهارات التي يتطلبها الحصول على فرص عمل مناسبة ويتجلى ذلك بوضوح في لجوء غالبيتهنَّ إلى العمل في القطاع غير الرسمي في مهن لا تتطلب قدرًا من التعليم والتدريب أو العمل في أدنى درجات السلم الوظيفي في القطاع الرسمي (مصطفى،٢٠٢٣،١٧٥).

ومن ثمَّ يترتب على ذلك العديد من المشكلات المستمرة التي يحتاج صناع السياسات إلى التركيز عليها؛ من أجل ضمان حصول المرأة على حق الوصول الكامل إلى جميع مراحل التعليم، والتأكد من أن مسيرتها التعليميَّة ستؤتي ثمارها.

(٤) المشكلات النفسيَّة الوجدانيَّة

تعاني المرأة المعيلة من العديد من المشكلات النفسيَّة؛ بسبب الأوضاع الصعبة والضغوط اليومية التي تمرُّ بها، بالإضافة إلى تحملها المسئوليَّة تتغير حالتها الصحيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والنفسيَّة لكونها أصبحت تقوم بالدور الأكبر في التعامل المباشر مع كافة أطياف المجتمع ومشكلاته، ومن أهم المشكلات التعرض للسلوكيات المنحرفة أثناء العمل، وكذا الاستغلال الجسدي مقابل الحصول على الخدمات والاستفادة من الإعانات المقدمة إليها؛ بسبب الجهل بالحقوق التي تقدمها الدولة؛ ممَّا يزيد من معدل العزلة والاكتئاب وانخفاض تقدير الذات، والقلق والخوف والتوتر، والرغبة في العزلة عن المجتمع (علي& سرحان& الهواري، ٢٠٢٣، ٨٣٠).

(٥) المشكلات الصحيَّة البيئيَّة

تتنوع المشكلات الصحيَّة والبيئيَّة التي تمرُّ بها المرأة المعيلة مثل ارتفاع نفقات العلاج، وتدني الظروف الصحيَّة والغذائيَّة، والافتقار إلى خدمات البنية الأساسية من كهرباء ومياه نقية وصرف صحي والتي تمثل الحد الأدنى من الشروط الصحيَّة الواجب توافرها في السكن، وهذه الأوضاع يترتب عليها تدهور الأحوال الصحيَّة وانتشار العديد من الأمراض المعدية الناتجة عن التلوث والأمراض المزمنة الناتجة عن عدم توافر الشروط الصحيَّة بالمسكن والبيئة المحيطة (سعدالله، ٢٠١١،٨٤٣)، بالإضافة إلى التعرض للإصابات الجسدية والميكروبات عند العمل بأعمال النظافة وخدمة المنازل (علي& سرحان& الهواري، ٢٠٢٣، ٨٣٠).

(٦) المشكلات القانونيَّة الإداريَّة

فالمرأة المعيلة تواجه الكثير من المعاناة في الحصول على ما كفله لها القانون من نفقة لنفسها، أو لأطفالها وخاصة في الحالات التي ينطبق عليها قانون الأحوال الشخصية، كما أن القوانين الأخرى بخلاف قانون الأحوال الشخصية والتي تشكل برامجها بعض فئات النساء المسئولات عن أسر كالأرامل والمطلقات وغير المتزوجات بها قصور شديد من حيث نصوص القانون نفسه، أو تطبيقه، بالإضافة إلى صعوبة إجراءات الحصول على المعاش والمساعدات والحقوق، أو استخراج بعض الأوراق الرسمية (سعدالله،٢٠١١،٨٤٣).

ومن خلال ما تمَّ عرضه للمشكلات المختلفة التي تتعرض لها المرأة المعيلة، فإنها بحاجة إلى أن تتلقى كافة أنماط المساندة اللازمة لتفعيل دورها في المجتمع كالمساندة بالمعلومات والمساندة الأدائية، وكذلك المساندة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والنفسيَّة الوجدانيَّة والقانونيَّة؛ ومن ثمَّ يأتي دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات المختلفة للمرأة المعيلة فدور الجمعيات دورٌ مهمٌّ ومكملٌ للدور الحكومي؛ حيث إنَّها تتبنى أدورًا تنموية وداعمة للمرأة المعيلة، ومساعدتها في الحصول على حقوقها لتمكينها من مواجهة مشكلاتها المختلفة، وعليه يأتي المحور الثاني ليتناول إطار مفاهيمي للجمعيات الأهليَّة قبل التطرق إلى التعرُّف على واقع توافر الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة ودرجة أهميتها من وجهة نظر المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة التي تقدم خدمات للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة وهو ما يتناوله الإطار الميداني للبحث.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للجمعيات الأهلية

تعتبر الجمعيات الأهليَّة من أهم منظمات المجتمع المدني التي تسهم في تلبية احتياجات المجتمع ومواجهة ما يترتب عليها من مشكلات حياتيَّة اقتصاديَّة واجتماعيَّة، كما أصبحت شريكًا فعَّالًا للدولة والقطاع الخاص في العصر الحالي لإيجاد حلول للقضايا والمشكلات المتنوعة التي فرضتها التغيرات العالمية التي لحقت بالمجتمعات الحالية؛ ومن ثمَّ جاء المحور الحالي ليتضمن إطارًا فكريًّا تمَّت صياغته في ضوء ما تمَّ التوصل إليه من خلال الأدبيات العلمية المتخصصة؛ من أجل التعرُّف على مفهوم الجمعيات الأهليَّة، وفلسفتها، وأهدافها، وسماتها، وأنواعها، والإطار القانوني للجمعيات الأهليَّة في مصر، وواقع الجمعيات الأهليَّة بمحافظة الدقهليَّة، وفيما يلي عرض موجز لهذه العناصر.

أولًا: مفهوم الجمعيات الأهليَّة

تُعد الجمعيات الأهليَّة ركنًا أساسيًّا من أركان التنمية الاجتماعيَّة والنهوض بمستوى الحياة الاجتماعيَّة للأفراد، كما أنها إحدى القنوات الشرعية التي يتحقق عن طريقها تطور المجتمع

وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وقد مرَّ العمل الأهلي في مصر بمراحل مختلفة، اتسمت في مجملها بالتنظيم التشريعي المقيد للجمعيات والمؤسسات الأهليَّة، وبصدور قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م بدأت مرحلة جديدة تهدف تعزيز منظومة الجمعيات الأهليَّة وبناء شراكة مستدامة بين الدولة المصرية والقطاع الأهلي من خلال تخفيف القيود المفروضة على تأسيس الجمعيات والمؤسسات الأهليَّة، علاوة على تسهيل الإجراءات الإداريَّة التي كانت تمثل عائقًا في سبيل تحقيق هذه الكيانات الدور المرجو منها (زكريا، ٢٠٢٢، ٦٥١، ٦٥٧).

وقد شهدت الأعوام الماضية طفرة في نمو الجمعيات الأهليَّة في مصر، فقد بلغ عدد الجمعيات الأهليَّة المسجلة في وزارة التضامن الاجتماعي عام ٢٠١٢م (٣٧.٥٠٠ ألف) جمعية أهلية، وارتفع إلى (٤٣.٥٠٠ ألف) جمعية ومؤسسة أهلية في عام ٢٠١٣م ، كما ارتفع هذا العدد إلى (٥٠.٥٧٢ ألف) جمعية أهلية ٢٠١٩ م؛ ممَّا يُشير إلى استمرار النمو الكمّي للجمعيات الأهليَّة ومدى قدرتها على القيام بدور فاعل في عملية التنمية المجتمعيَّة سواء بمفردها، أو من خلال بناء الشراكات مع مؤسسات الدولة المختلفة (عدلي، https://hrightsstudies.sis.gov.eg/)

وتُعد الجمعيات الأهليَّة إحدى المؤسسات الاجتماعيَّة غير التجارية التي لا تستهدف الربح أو العائد بكل مسمياته، وإنما هدفها هو الرعاية الاجتماعيَّة لفئات معينة من أفراد المجتمع وتضم أنشطتها عمليات تربويَّة، أو تأهيليَّة، أو تشغيليَّة" (علي، ٢٠٠٢، ٣٠٧)، كما وصفها عز (٢٠١٠، ١٢٨٨) بأنَّها "منظمات لا تهدف الربح المادي وتتكوَّن من أشخاص طبعيين وأشخاص اعتبارية، لها لائحة ومجلس إدارة وقانون داخلي لها لتنظيم عملها، وتأتي إيراداتها من الاشتراكات والهبات والتبرعات، أو ما تفرضه من رسوم مقابل ما تقدمه من خدمات".

كما تعرف على أنها منظمات غير حكومية غير ربحية ينظمها مجموعة تطوعية من المواطنين على المستوى المحلي، وتركز عملها على قضايا محددة، بما في ذلك حقوق الإنسان والبيئة والصحة والمرأة والطفل، ولها مجموعة من الأهداف منها المعنوية والمادية، ولها مجالات متعددة منها الصحيَّة والتعليميَّة والدينيَّة والخدمات الثقافيَّة والتقنيَّة والبيئيَّة، وكذلك

مجال رعاية كل من الأسرة والأمومة والطفولة والمسنين والمعاقين والأيتام، ومجال التدريب والتأهيل، لتحقيق أهداف المجتمع المحيط بها .(Ali,2020,368)

كما حددها قانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م مادة ١ على أنها "كل جماعة ذات تنظيم تهدف المساهمة في تنمية الفرد والمجتمع وتحقيق متطلباته وتعظيم قدراته على المشاركة في الحياة العامَّة والتنمية المستدامة دون أن تهدف الربح ويتم تأسيسها وفقًا لأحكام القانون وتتألف بحد أدنى من عشرة أشخاص طبيعيين، أو اعتباريين، أو منهما معًا" (جمهورية مصرية العربية، الجريدة الرسمية، ٢٠١٩، ٦).

كما تعرف على أنها: منظمات غير ربحية وغير حكومية تقوم على العمل التطوعي وتقدم خدمات عديدة ومتنوعة تسعى إلى تحقيقها من خلال وضع أهداف متعددة ومتنوعة يتم من خلالها تحقيق التنمية المجتمعيَّة (أحمد& حسين& عيسوي، ٢٠١٩، ١١٩).

كما أضاف أحمد (٢٠٢٣، ٢٦٦) أن الجمعيات الأهليَّة ذات تنظيم مستمر تتألف من عدة أشخاص لغرض الحصول على ربح مادي، وتكون خاضعة لقانون الجمعيات الأهليَّة في جمهورية مصر العربية وتعني بتحسين نوعية حياة الأسر الأولى بالرعاية بالعشوائيات.

كما أشار عبد الحليم (٢٠٢٣، ٢٣٦) إلى أن الجمعيات الأهليَّة منظمات لا تهدف الربح ولها لوائحها ونظمها الأساسية، وتسعى إلى تلبية احتياجات الفقراء والسيدات المعيلات ورعايتهم من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج والمشروعات لتمكينهم اقتصاديًّا واجتماعيًّا لمساعدتهم على مواجهة ظروف الحياة.

ومن خلال التعريفات السابقة يُمكن القول إنَّ مفهوم الجمعيات الأهليَّة يدور حول:

- تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معنية تتألف من أشخاص طبيعيين، أو اعتباريين.
- يتم إشهارها بقرار من وزارة التضامن الاجتماعي بعد استيفاء متطلبات قانون الجمعيات الأهليَّة رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م.
- منظمات لا تهدف الربح ولها لوائحها ونظمها الأساسية، وتسعى إلى تحسين حياة الأسر الأولى بالرعاية.
- تسعى إلى تحقيق أهداف متعددة ومتنوعة يتم من خلالها تحقيق التنمية المجتمعيَّة.

وفي ضوء ما سبق من تعريفات متنوعة لمفهوم الجمعيات الأهليَّة يُمكن تعريفها من منظور تربوي بأنَّها: منظمات وغير حكومية غير ربحية تقوم على العمل التطوعي، خاضعة لقانون الجمعيات الأهليَّة رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م، تسعى إلى تحسين نوعية حياة الأسر الأولى بالرعاية بصفة عامَّة والسيدات المعيلات بصفة خاصَّة وتلبية احتياجاتهم من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج والمشروعات لتمكينهم اقتصاديًّا واجتماعيًّا لمواجهة الظروف الحياتيَّة المعاصرة.

ثانيًا: فلسفة الجمعيات الأهليَّة

تختلف فلسفة الجمعيات الأهليَّة وفقًا للمجتمع الذي تُوجد فيه فلكل جمعية فلسفتها الخاصَّة بها، ولكن بصفة عامَّة تنبثق فلسفة الجمعيات الأهليَّة من تحسين جودة حياة المجتمعات المحيطة بها من خلال "تنمية المجتمع وزيادة كفاءته وتحقيق ما يصبو إليه من أهداف ومساهمة أفراده على جميع المستويات للقضاء على النواحي السلبية وغير المرغوب فيها (أحمد& حسين& عيسوي ٢٠١٩، ١٢٧)، بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعيَّة وتقليل الفجوات الاجتماعيَّة بين أفراد المجتمع، والعمل على تمثيل أصوات الفئات المهمشة والأولى بالرعاية في المجتمع، وتشجيع المشاركة الديمقراطية في صنع القرار، كما أنها تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (Harangozó, Zilahy, 2015,18)، ويُمكن تحقيق ذلك من خلال ثلاث استراتيجيات تتمثل في (قنديل، ٢٠٠٥، ٢٦٦) :

(١) **الاستراتيجيَّة الأولى العمل في مجال الرعاية والإغاثة:** وتتمثل في تقديم المساعدة والدعم للفئات الأولى بالرعاية في المجتمع وتخفيف معاناتهم وتحسين جودة حياتهم، من خلال توفير فرص التعليم للأطفال والشباب، وتقديم الدعم المالي والمعنوي للأفراد الذين يواجهون صعوبات مالية، أو أزمات شخصية، وتوفير المساعدات الغذائية والطبية، بالإضافة إلى دعم الأشخاص الذين يعيشون في ظروف سكنية غير ملائمة.

(٢) **الاستراتيجيَّة الثانية التنمية والتمكين والاعتماد على الذات:** وتتمثل في بناء القدرات وتعزيز الاستقلالية لدى الجمعيات الأهليَّة من خلال تقديم برامج تدريبية وورش عمل لأفراد المجتمع لتطوير مهاراتهم وقدراتهم، بناء شراكات قوية مع الجهات الحكومية وغير الحكومية لتبادل الخبرات، تطوير برامج ومشاريع لتصبح مستدامة وتسهم في تعزيز إسهام المجتمع المحلي في عمليات التنمية المجتمعيَّة.

(٣)**الاستراتيجيَّة الثالثة الدفاع والتنمية المتواصلة:** وتتضح من خلال أهميَّة الدفاع عن حقوق ومصالح الجمعيات الأهليَّة والمستفيدين منها وضمان استمراريتها وتطورها المستمر لتحقيق أهدافها وتأثيرها المجتمعي، والتصدي لأي تهديدات، أو تحديات تواجه الجمعيات الأهليَّة، والعمل على حماية حقوقها وحريتها في التنظيم والتعبير.

وعليه يُمكن القول إنَّ فلسفة الجمعيات الأهليَّة تتمحور حول فكرة تمكين المجتمعات المحلية المحيطة بها وتحسين جودة حياتها، من خلال التضامن بين أفراد المجتمع لتحقيق الأهداف المشتركة ومعالجة التحديات التي تواجههم وتعزيز العدالة الاجتماعيَّة؛ ومن ثمَّ بناء المجتمعات القوية والمستدامة.

ثالثًا: أهداف الجمعيات الأهليَّة

تتعدد أهداف الجمعيات الأهليَّة، ويُمكن إيجاز هذه الأهداف فيما يأتي: (أحمد& حسين& عيسوي ٢٠١٩، ١١٥، ١٢٧،١٢٨) (Hall, O'Dwyer, 2017,2)

(١) المساهمة في حل المشكلات والقضايا المجتمعيَّة ومشاركة الأفراد في حلها من خلال تفعيل العمل التطوعي بجميع أنواعه؛ ومن ثمَّ تحقيق التنمية المجتمعيَّة الشاملة.

(٢) سدّ الفجوة والعجز المالي للدولة في الإنفاق على المجالات المختلفة كالمجال العلمي، والمجال الاجتماعي، والمجال الاقتصادي.

(٣) استثمار رأس المال البشري من خلال إكساب أفراد المجتمع مهارات المشاركة والعمل الجماعي والثقة بالنفس، والشعور بالرضا وحسن اتخاذ القرار، والعمل كفريق، وجعلهم منتجين في المجتمع.

(٤) تبني رؤى تنموية شاملة تجمع بين التأهيل والتدريب والتعليم للفئات المستفيدة وبين تقديم الخدمات ورفع المستوى الاقتصادي للفئات المستحقة من خلال تحسين البيئة ومواجهة الفقر، وتشغيل الشباب المتعطل، وتطوير الأحياء والمناطق العشوائية وتحسين أحوال سكانها (شكر، ٢٠٠٥، ١٢).

(٥) إحداث مواءَمة بين الجمعية الأهليَّة والبيئة المحيطة من خلال المسح المستمر للبيئة، وإحداث التغيير الحقيقي عن طريق التخطيط والمراجعة السنوية لما تسعى إلى تحقيقه من تقديم خدمات صحيَّة وتعليميَّة وثقافيَّة.

(٦) مواجهة المعوقات التي تُوجد في المجتمع من خلال التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية كافة، وتوظيفها لخدمة البيئة المحيطة بها وتحقيق نموها وتطورها.

(٧) تقديم المساعدة للفئات الأولى بالرعاية، مثل: الفقراء، والأيتام، والمسنين، والسيدات المعيلات، وتحسين الظروف المعيشية لهم.

(٨) تعزيز التنمية المستدامة للمجتمع وذلك بالتعاون مع الحكومة والمؤسسات الأخرى لتحقيق أهداف مشتركة وتعزيز الشراكة في تقديم الخدمات، وإقامة مشاريع تنموية.

(٩) نشر الوعي حول قضايا مهمة، مثل: الصحة، والبيئة والتغيرات المناخية، وحقوق الإنسان، والتعليم.

(١٠) تعزيز الثقافة والفنون من خلال دعم المبدعين وتنظيم فعاليات ثقافيَّة وفنيَّة.

ممَّا سبق يتضح أن الجمعيات الأهليَّة تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف سواء على المستوى الفردي، أو المجتمعي، وتختلف تلك الأهداف باختلاف ظروف كل مجتمع واحتياجاته، فهي تسعى إلى التعامل الإيجابي مع المتغيرات المجتمعيَّة، من خلال التعاون مع الحكومة والمؤسسات الأخرى لتحقيق أهداف مشتركة وتعزيز التنمية المستدامة، وتقديم المساعدات للفئات الأولى بالرعاية، ونشر الوعي الثقافي بالقضايا المجتمعيَّة، واستثمار رأس المال البشري من خلال إكساب أفراد المجتمع مهارات مختلفة وجعلهم منتجين في المجتمع المحيط بهم.

رابعًا: السمات المميزة للجمعيات الأهليَّة

تتميز الجمعيات الأهليَّة بمجموعة من السمات تتمثل في ما يلي (أحمد& حسين& عيسوي ٢٠١٩، ١٣١، زكريا، ٢٠٢٢، ٦٦٥-٦٦٧)(Ali,2020,369):

(١) **مؤسسية:** تتسم الجمعيات الأهليَّة بأنَّها مؤسسة أهلية ذات أغراض غير ربحية، تسعى إلى تنمية المجتمع في المجالات الصحيَّة والثقافيَّة والاجتماعيَّة والتعليميَّة.

(٢) **تنظيم اجتماعي:** له صفة رسمية تقوم على أسس وقواعد يهيمن عليها جانب المشاركة من قبل الأعضاء المشتركين في تأسيسها.

(٣) **الطبيعة الخاصَّة للجمعية:** فهي تتسم بالاستقلالية عن الحكومة من الناحية الإداريَّة والماليَّة، لا تسعى إلى المصلحة الشخصية، بل تعمل على المصلحة العامَّة لأفراد المجتمع.

(٤) **استمرارية التجمع:** تتميز الجمعية الأهليَّة باعتبارها تجمعًا إداريًّا لمجموعة من الأشخاص لمدة معينة.

(٥) **التركيز على الأهداف:** من خلال التوجه نحو الهدف، والانفتاح على التجارب الجديدة للتعرُّف على الاحتياجات المختلفة للمستفيدين منها.

(٦) **بناء فرق عمل:** فالجمعيات الأهليَّة تتبنى أسلوب فرق العمل؛ ممَّا يزيد من فرص تبادل المعارف والتعلم من الآخرين بين أعضائها، ويترتب عليه الشعور بالمسئولية، وتحمل المخاطر، وتقديم المساعدة والتسهيلات، والقدرة على تقبل الآخرين.

(٧) **المرونة:** من خلال تنوع الخدمات التي تقدمها سواء ثقافيَّة واجتماعيَّة واقتصاديَّة، ومدى انتشارها في المجتمع المحيط بها.

(٨) **الشفافية والمساءلة:** تقوم الجمعيات الأهليَّة بتقديم تقارير منتظمة عن أنشطتها بمستوى عالٍ من الشفافية؛ ممَّا يزيد من مصداقيتها وثقة المجتمع فيها.

(٩) **التطوعيَّة:** تقوم الجمعيات الأهليَّة على العمل التطوعي لتحقيق ما تسمو إليه؛ حيث يشارك أفراد المجتمع بوقتهم وجهودهم دون مقابل مادي لتحقيق أهداف الجمعية.

(١٠)**المسئوليَّة الاجتماعيَّة:** وتتضح في تأثير الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات تجاه البيئة المحيطة بها، ومدى تحقيق أهداف المجتمع التي يسعى إلى تحقيقها.

(١١)**المبادرة المجتمعيَّة:** تسعى الجمعيات الأهليَّة دائمًا إلى تقديم مبادرات لمعالجة القضايا المجتمعيَّة، وتحسين الظروف المعيشية وتعزيز التنمية المستدامة.

ممَّا سبق يتضح أن الجمعيات الأهليَّة تتمتع بمجموعة من السمات التي تُمكنها من تحقيق أهدافها، وتمنحها مرونة كبيرة في التعامل مع التحديات لإشباع احتياجات أفراد المجتمع وبخاصة الفئات الأولى بالرعاية؛ ومن ثمَّ تحقيق التأثير الإيجابي في المجتمع من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج تهدف تحسين الظروف المعيشية وتعزيز التنمية المستدامة.

خامسًا: أنواع الجمعيات الأهليَّة

تتنوع الجمعيات الأهليَّة على حسب تنوع الخدمات التي تقدمها على كافة المستويات؛ حيث أشار كلٌّ من (Hall, O'Dwyer, 2017,2 Ali,2020,368) (عبد الجليل، ٢٠١١، ٥٦) إلى أن الجمعيات الأهليَّة تنقسم إلى:

(١) **الجمعيات التنمويَّة:** وتسعى هذه الجمعيات إلى تحويل أفراد المجتمع إلى أفراد منتجين من خلال اشتراكهم في صيغة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(٢) **المنظمات الدفاعيَّة:** ويدخل في إطارها جملة منظمات حقوق الإنسان بأنواعها المختلفة.

(٣) **الجمعيات الرعائيَّة:** وتقوم هذه الجمعيات بتقديم الخدمات التعليميَّة والصحيَّة وغيرها من الخدمات التي توجه لإشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع والأفراد الأولى بالرعاية.

(٤) **الجمعيات الثقافيَّة والعلميَّة:** وتنشأ هذه الجمعيات لإشباع الحاجات الخاصَّة بأعضائها وتحقيق أهدافهم العلميَّة والثقافيَّة.

(٥) **الجمعيات البيئيَّة:** وتنشأ هذه الجمعيات لتتناول القضايا المرتبطة بالبيئة مثل الإغاثة في حالات الكوارث، والتغير المناخي والتدهور البيئي.

سادسًا: الإطار القانوني للجمعيات الأهليَّة في مصر

يوفر قانون رقم ١٤٩، ٢٠١٩ م للجمعيات الأهليَّة في مصر إطارًا قانونيًّا مهمًّا؛ حيث يوفر الإرشاد والتوجيه اللازمين لتأسيس وتشغيل الجمعيات بشكل قانوني وفعَّال، ويُشير قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي ولائحته التنفيذية الصادر بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤ لسنة ٢٠٢١ لأهمية الشراكة بين الدولة والقطاع الأهلي؛ حيث يعكسان (جمهورية مصر العربية –اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، ٢٠٢١، ١):

– التزام الدولة بدعم القطاع الأهلي بتوفير ضمانات بالحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهليَّة وتعزيز القدرة التنظيمية والمالية لذلك القطاع العام، بجانب منحة العديد من المزايا والإعفاءات.

– تسهيل تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهليَّة بمجرد إخطار الجهة الإداريَّة.

– الحرص على استدامة الأنشطة الأهليَّة القائمة؛ حيث حرص القانون على توفيق الأعضاء خلال سنة من تاريخ العمل، بلائحته التنفيذية وفق إجراءات محددة تتوافق مع فلسفته العامَّة.

وفيما يلي عرض لأهم مواد قانون رقم ١٤٩، ٢٠١٩ م للجمعيات الأهليَّة في مصر

(١) **مادة ٢ قانون رقم ٢٠١٩،١٤٩** وتُشير إلى "تأسيس الجمعية الأهليَّة بموجب إخطار يقدم إلى الجهة الإداريَّة على النموذج الذي تحدده مستوفيًا جميع المستندات المنصوص عليها في المواد التالية وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار ولكل شخص طبيعي، أو اعتباري حق الانضمام إليها، أو الانسحاب منها وفقًا لأحكام القانون (جمهورية مصرية العربية، الجريدة الرسمية، ٢٠١٩، ٨).

(٢) **مادة ٧ قانون رقم ١٤٩، ٢٠١٩** يشترط أن يشتمل النظام الأساسي للجمعية الأهليَّة على (جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية،٢٠١٩،١١):

١–عنوان المقر المتخذ مركزًا لإدارة الجمعية الأهليَّة.

٢–اسم الجمعية، على أن يكون اسمًا مميزًا مشتق من غرضها التي تسعى لتحقيقه.

٣–نطاق عمل الجمعية الجغرافي والنوعي والمجالات التي تعمل فيها.

٤-أغراض وطبيعة نشاطها وأهدافها ووسائل تحقيقها.

٥-اسم كل عضو من الأعضاء والمؤسسين ولقبه وجنسيته الأصلية، ومهنته ومحل إقامته ورقمه القومي ووسائل الاتصال.

٦-موارد الجمعية وطريقة استثمارها والتصرف فيها.

٧-الأجهزة التي تمثل الجمعية واختصاصات كل منها وكيفية اختيار أعضائها.

٨-نظام العضوية وشروطها وحقوق الأعضاء وواجباتهم.

٩-النظم المالية والمحاسبية ونظم المراقبة المالية.

١٠-قواعد انعقاد الجمعيات العادية وغير العادية وآلية الدعوة إليها.

١١-قواعد تعديل النظام الأساسي للجمعية الأهليَّة.

١٢-تحديد المختص بطلب اكتساب الجمعية الأهليَّة.

١٣-قواعد وشروط التطوع للعمل في أنشطة الجمعية.

(٣) **مادة ١٤ قانون رقم ١٤٩، ٢٠١٩** تعمل الجمعيات في مجالات تنمية المجتمع المحددة في نظامها الأساسي دون غيرها وذلك مع مراعاة خطط الدولة التنموية واحتياجات المجتمع (جمهورية مصرية العربية، الجريدة الرسمية،٢٠١٩،١٤).

(٤) **مادة ٣٧ قانون رقم ١٤٩، ٢٠١٩** يكون لكل جمعية مجلس إدارة، يتكوَّن من عدد فردي من الأعضاء لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد على خمسة عشر عضوًا وفقًا لما يحدده نظامها الأساسي، يتم انتخابهم من الجمعية العمومية لدورة مدتها أربع سنوات ويكون تعيين أول مجلس إدارة عن طريق جماعة المؤسسين لمدة أقصاها أربع سنوات (جمهورية مصرية العربية، الجريدة الرسمية، ٢٠١٩،٢٦).

وهذا وتقوم مديريات التضامن الاجتماعي بالمحافظات بتقدير الإعانة الدورية للجمعيات الأهليَّة طبقًا لمعايير منها (أولوية الخدمة – ميدان نشاط الجمعية- حاجة المحافظة إلى الخدمة) وتنتشر الجمعيات الأهليَّة المعاناة في جميع أنحاء الجمهورية بالمحافظات وتقدر بنحو ٣٥١٦ تعمل في عديد من الميادين الأنشطة الخاصَّة بالتنمية بمختلف أنواعها وتقوم الجمعيات والمؤسسات الأهليَّة بتوفيق أوضاعها طبقًا للقانون الجديد، ويتضح هذا من خلال الجدول

التالي (بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء الجمعيات الأهليَّة المعانة فقط من وزارة التضامن الاجتماعي باب، ١٤، الجمعيات والنقابات)، كما تقوم وزارة التضامن الاجتماعي بتقديم إعانة لعدد من الجمعيات الأهليَّة على مستوى الجمهورية، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (١)

الجمعيات الأهليَّة المعانة والمستفيد منها والقيمة المنصرفة لهم على مستوى الجمهورية طبقًا لإحصاء ٢٠٢٠

عدد الجمعيات الأهليَّة المعانة	عدد المستفيدين من خدمات التأهيل المهني		عدد المستفيدين من الخدمات الثقافية		عدد المستفيدين من الخدمات الاجتماعيَّة		عدد المستفيدين من الخدمات الصحيَّة		عدد المستفيدين لنوع الإعاقة	
	العدد	القيمة المنصرفة بالألف	العدد	القيمة المنصرفة بالألف	العدد	القيمة المنصرفة بالألف	العدد	القيمة المنصرفة بالألف	العدد	القيمة المنصرفة بالألف
٣٥١٦	٧٩٦٢٥	٢٠٤٥٣	٣١٤٧٧٣	١٢٢٣٧	١٦٣٩٩٠٢	٢٤٦٣٩٠	٢٤١٥٥٩١	١٩٧٩٨٨	٢٢٢١٨	٤٩٨٣

يتضح من الجدول السَّابق أن عدد الجمعيات الأهليَّة المعانة على مستوى الجمهورية من قبل وزارة التضامن الاجتماعي وفقًا لإحصاء ٢٠٢٠م، بلغ ٣٥١٦ جمعية، ويتضح من الجدول أن الخدمات الصحيَّة التي تقدمها الجمعيات الأهليَّة تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد المستفيدين؛ حيث بلغ ٢٤١٥٥٩١ مستفيدًا وبلغ إجمالي المبلغ المنصرف لها ١٩٧.٩٨٨ألف، ثمَّ تليها الخدمات الاجتماعيَّة، بلغ عدد المستفيدين منها ١٦٣٩٩٠٢ من المستفيدين وإجمالي المبلغ المنصرف لها ٢٤٦.٣٩٠ ألف، ثمَّ تليها الخدمات الثقافية فبلغ عدد المستفيدين منها ٣١٤٧٧٣ مستفيدًا، وبلغ المبلغ المنصرف لتلك الخدمات ١٢.٢٣٧ألف، ثمَّ

تليها خدمات التأهيل المهني؛ حيث بلغ عدد المستفيدين منها ٧٩٦٢٥ مستفيدًا، وإجمالي المنصرف لها ٢٠.٤٥٣ ألف، وتأتي في المرتبة الأخيرة الخدمات المقدمة للمعاقين؛ حيث بلغ عدد المستفيدين طبقًا لنوع الإعاقة ٢٢.٢١٨ مستفيد، وبلغ المبلغ المنصرف لتلك الخدمات ٤٩٨٣ ألفًا.

سابعًا: واقع الجمعيات الأهليَّة بمحافظة الدقهليَّة

حظيت الجمعيات الأهليَّة في الآونة الأخيرة على اهتمام من قبل الدولة على مستوى محافظات الجمهورية ومن بينها محافظة الدقهليَّة وبخاصة بعد قانون رقم ١٤٩، ٢٠١٩ م، والجدول التالي يوضح عدد الجمعيات الأهليَّة بعد تعديل أوضاعها طبقًا لقانون رقم ١٤٩، ٢٠١٩ م.

جدول (٢) عدد الجمعيات الأهليَّة بمحافظة الدقهليَّة طبقًا لإحصاء ٢٠٢٤/٣/٣١م

م	الإدارة	جمعيات أهلية معنية بالتنمية	جمعيات أهلية معنية بالرعاية	إجمالي
١	غرب	٧	296	303
٢	ميت غمر	٤٧	156	203
٣	السنبلاوين	٥٠	166	216
٤	بلقاس	61	151	212
٥	شرق	7	208	215
٦	شربين	41	107	148
٧	مركز	48	133	181

م	الإدارة	جمعيات أهلية معنية بالتنمية	جمعيات أهلية معنية بالرعاية	إجمالي
٨	أجا	46	148	194
٩	طلخا	11	168	179
١٠	منية النصر	9	82	91
١١	دكرنس	22	85	107
١٢	المنزلة	9	71	80
١٣	نبروه	15	57	72
١٤	تمي الأمديد	21	44	65
١٥	المطرية	4	22	26
١٦	بني عبيد	6	28	34
١٧	الجمالية	3	30	33
١٨	ميت سلسيل	4	23	27
إجمالي		411	1975	2386

تمَّ إعداد الجدول بناءً على بيانات مستقاة من مديرية التضامن الاجتماعي بالدقهلية، إدارة الجمعيات والاتحادات والمؤسسات، إحصائيَّة ٣١ /٣/ ٢٠٢٤ [١]

[١] ملحق (١) مديرية التضامن الاجتماعي بالدقهلية، إدارة الجمعيات والاتحادات والمؤسسات، إحصائية ٣١ /٣/ ٢٠٢٤.

يتضح من الجدول السَّابق أن إجمالي الجمعيات الأهليَّة بمحافظة الدقهليَّة طبقًا لإحصاء ٢٠٢٤/٣/٣١م، بلغ ٢٣٨٦ جمعية معنية بالرعاية والتنمية موزعة على ١٨ إدارة، وبلغ عدد الجمعيات الأهليَّة المعنية بالرعاية ١٩٧٥ بنسبة ٨٢.٧٧%، كما بلغ عدد الجمعيات الأهليَّة المعنية بالتنمية ٤١١ بنسبة ١٧.٢٣%، كما يتضح أن إدارة غرب تمثل المركز الأوَّل في عدد الجمعيات الأهليَّة المعنية بالرعاية؛ حيث بلغ عددها ٢٩٦ جمعية، في حين جاءت إدارة بلقاس في المركز الأوَّل في الجمعيات المعنية بالتنمية؛ حيث بلغ عددها ٦١ جمعية.

كما تقوم وزارة التضامن الاجتماعي بتقديم إعانة لعدد من الجمعيات الأهليَّة بمحافظة الدقهليَّة، كما هو موضح بالجدول التالي

جدول (٣) الجمعيات الأهليَّة المعانة والمستفيدين منها والقيمة المنصرفة لهم على مستوى محافظة الدقهليَّة طبقًا لإحصاء ٢٠٢٠

عدد الجمعيات الأهليَّة المعانة	عدد المستفيدين من خدمات التأهيل المهني		عدد المستفيدين من الخدمات الثقافية		عدد المستفيدين من الخدمات الاجتماعيَّة		عدد المستفيدين من الخدمات الصحيَّة		عدد المستفيدين لنوع الإعاقة	
	العدد	القيمة المنصرفة بالألف	العدد	القيمة المنصرفة بالألف	العدد	القيمة المنصرفة بالألف	العدد	القيمة المنصرفة بالألف	العدد	القيمة المنصرفة بالألف
١٨٩	٢٠٩٧	٩٦٨	٢٤٣٤٤	٩٥٤	٢٧٠٨٠	٦٠٦٥	١٠٢١٣٧	٨٠٩١٣	٣٨٢	٢٧٥

يتضح من الجدول السَّابق أن عدد الجمعيات الأهليَّة المعانة بمحافظة الدقهليَّة من قبل وزارة التضامن الاجتماعي وفقًا لإحصاء ٢٠٢٠م، بلغ ١٨٩ جمعية، ويتضح من الجدول أن الخدمات الصحيَّة التي تقدمها الجمعيات الأهليَّة تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد المستفيدين؛ حيث بلغ ١٠٢١٣٧ مستفيدًا وبلغ إجمالي المبلغ المنصرف لها ٨٠.٩١٣ألف، ثمَّ تليها الخدمات الاجتماعيَّة، بلغ عدد المستفيدين منها ٢٧.٠٨٠ مستفيد وإجمالي المبلغ المنصرف لها٦٠٦٥ ألف، ثمَّ تليها الخدمات الثقافية فبلغ عدد المستفيدين منها ٢٤٣٤٤

مستفيدًا، وبلغ المبلغ المنصرف لتلك الخدمات ٩٥٤ ألف، ثمَّ تليها خدمات التأهيل المهني؛ حيث بلغ عدد المستفيدين منها ٢٠٩٧ مستفيدًا، وإجمالي المنصرف لها ٩٦٨ألف، وتأتي في المرتبة الأخيرة الخدمات المقدمة للمعاقين؛ حيث بلغ عدد المستفيدين طبقًا لنوع الإعاقة ٣٨٢مستفيدًا، وبلغ المبلغ المنصرف لتلك الخدمات ٢٧٥ ألفًا. ولمعرفة واقع الخدمات المقدمة للمرأة المعيلة المقدَّمة من الجمعيات الأهليَّة بمحافظة الدقهليَّة تمَّ مخاطبة مديرية التضامن الاجتماعي بالدقهلية– إدارة الجمعيات والاتحادات والمؤسسات للحصول على البيانات والمعلومات المختصة بذلك؛ ومن ثمَّ جاءت على النحو التالي:

جدول (٤)

واقع الخدمات المقدَّمة للمرأة المعيلة المقدمة من الجمعيات الأهليَّة بمحافظة الدقهليَّة

م	الإدارة	عدد الجمعيات	الخدمات المقدَّمة للمرأة المعيلة المقدَّمة من الجمعيات الأهليَّة بمحافظة الدقهليَّة					
			تعليميَّة وثقافية	اجتماعيَّة	اقتصاديَّة	صحيَّة وبيئيَّة	نفسيَّة وجدانيَّة	قانونيَّة إدارية
١	الجمالية	٨	–	تمثلت الخدمات الاجتماعيَّة في تيسير حالات الزواج والتكافل الشهري.	وتمثلت في المساعدات المالية والشنطة الغذائية، كما انفردت جمعية رواء الرعاية الاجتماعيَّة بتوفير ٣٠ حاضنة خياطة بتمويل من الجامعة الأمريكية، بالإضافة إلى الاشتراك في مبادرة تمكين تدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل.	وتمحورت الخدمات البيئيَّة والصحيَّة في تعريش أسقف المنازل، بالإضافة إلى توفير العلاج والأدوية وإجراء الأشعة والتحاليل.	–	–
٢	نبروه	٨	–	اقتصرت الخدمات الاجتماعيَّة المقدمة على شنط المواد الغذائية.	تمَّ تقديم مساعدات مالية	توفير أدوية وعلاج، بالإضافة إلى تقديم قوافل طبية مثل ما قامت به جمعية الأبرار الخيرية ببهوت.	–	–
٣	منية النصر	٢	اقتصرت الخدمات التعليميَّة على تقديم مساعدات	اقتصرت الخدمات الاجتماعيَّة المقدمة على شنط المواد الغذائية، بالإضافة إلى كفالة الأيتام ومساعدات	تقديم مساعدات مالية	تمَّ تقديم مساعدات طبية	–	–

م	الإدارة	عدد الجمعيات	الخدمات المقدَّمة للمرأة المعيلة المقدَّمة من الجمعيات الأهليَّة بمحافظة الدقهليَّة				
			تعليميَّة وثقافية	اجتماعيَّة	اقتصاديَّة	صحيَّة وبيئيَّة	نفسيَّة وجدانيَّة	قانونيَّة إدارية
			تعليميَّة	الزواج.				
٤	المنزلة	١١		توفير مساعدات عينية، بالإضافة إلى توفير كرتونة المواد الغذائية.	تقديم مساعدات مالية.	تمَّ تقديم خدمات ومساعدات طبية وعلاج.	–	–
٥	ميت سلسيل	٢	–	توفير مساعدات عينية، بالإضافة إلى توفير كرتونة المواد الغذائية، وتقديم شنط المدارس، وتجميع الملابس المستعملة والجديدة وتوزيعها.	تقديم مساعدات مالية.	توفير كرسي متحرك، وتوفير مستلزمات لكبار السن.	–	–
٦	تمي الأمديد	١٠	قدمت جمعية معاك بتقديم ندوة بعنوان دور المرأة في بناء المجتمع.	مساعدات عينية لتجهيز العرائس وشنط وكراتين غذائية، وكفالة أيتام، إقامة معارض، بالإضافة إلى تقديم خدمات للمعاقين.	تقديم مساعدات مالية، بالإضافة إلى مساعدات شهرية.	خدمات صحيَّة وقوافل طبية وصرف روشتات علاجية، المساهمة في إجراء العمليات الجراحية، قيام جمعية منديس الجديدة الخيرية، وكذلك جمعية بلدي الخيرية بأبو ياسين بتقديم ندوة عن المحافظة على البيئة وتأثيرها على المناخ.	قيام جمعية منديس الجديدة الخيرية بتقديم ندوة عن الأخلاق في بناء المجتمع.	
7	ميت غمر	٣٧	رعاية طلاب العلم	كفالة اليتيم، تيسير زواج الفتيات، مساعدات عينية، مركز تكوين مهني تابع لجمعية الرعاية الاجتماعيَّة الإسلاميَّة لرعاية العجزة والمعوقين.	مساعدات شهرية، إعانات موسمية عاجلة، مشروعات صغيرة، قروض دوارة، مركز إعداد أسر منتجة تابع لجمعية النهضة الإسلاميَّة بميت غمر.	تسقيف منازل، وصلات مياه، الاشتراك في مشروع النظافة عيادات علاجية.		

م	الإدارة	عدد الجمعيات	الخدمات المقدَّمة للمرأة المعيلة المقدَّمة من الجمعيات الأهليَّة بمحافظة الدقهليَّة				
			تعليميَّة وثقافية	اجتماعيَّة	اقتصاديَّة	صحيَّة وبيئيَّة	نفسيَّة وجدانيَّة	قانونيَّة إدارية
٨	شربين	٢٠	إعفاء الأطفال من مصروفات الحضانة	كفالة اليتيم، مساعدات عينية.	مساعدات نقدية، قروض دوارة.	إجراء كشوفات طبية.	–	–
٩	مركز	٢٦		كفالة اليتيم، مساعدات عينية، مساعدة النساء الهجر.	مساعدات نقدية، مساعدات موسمية، قروض حسنة.	توفير أدوية		
١٠	بلقاس	٤		كفالة اليتيم، مساعدة النساء الهجر، مساعدات عينية.	مساعدات نقدية، ومساعدات موسمية.	تقديم مساعدات طبية.		
١١	السنبلاوين	٥٦		مساعدات عينية.	مساعدات نقدية شهرية، وموسمية، تنفيذ مشروعات سنوية.	خدمات طبية سنوية.		
١٢	شرق	٨	تقديم خدمات تعليميَّة، دفع مصاريف المدارس والجامعات وهو ما قامت به جمعية كفالة اليتيم بمدينة السلام.	مساعدة الفتيات في وضعية الشارع والمعنفات، قامت به جمعية رسالة للأعمال الخيرية بالدقهلية، تجهيز العرائس، كفالة اليتيم، تبرعات عينية، تقديم الملابس.	دعم المشروعات، وتقديم قروض حسنة، تقديم إعانات مالية شهرية، وإعانات عاجلة.	رعاية صحيَّة، كشوف شهرية.		حمايتها قانونيًّا قامت به جمعية رسالة للأعمال الخيرية بالدقهلية.
١٣	بني عبيد	١٣		تقديم مساعدات عينية	مساعدات نقدية.	–		
١٤	غرب	٨	تعليم أسس اللغة، تعليم المكفوفين وهو ما قامت به جمعية تكنولوجيا	تقديم مساعدات عينية، كفالة اليتيم، عمل زيارات للنساء المعيلات.	تقديم مساعدات مالية شهرية، تقديم ندوة عن ترشيد الاستهلاك وطريقة الإنفاق مع الادخار وهو ما قامت به جمعية تكنولوجيا المستقبل للإنسان والبيئة، توفير فرص عمل.	–	قيام جمعية تكنولوجيا المستقبل للإنسان والبيئة بتقديم	–

م	الإدارة	عدد الجمعيات	الخدمات المقدَّمة للمرأة المعيلة المقدَّمة من الجمعيات الأهليَّة بمحافظة الدقهليَّة				
			تعليميَّة وثقافية	اجتماعيَّة	اقتصاديَّة	صحيَّة وبيئيَّة	نفسيَّة وجدانيَّة	قانونيَّة إدارية
			المستقبل للإنسان والبيئة، دفع مصروفات المدارس.				الإرشاد والنصح؛ من أجل تكوين ربة أسرة متحضرة سوية.	
١٥	طلخا	١٠		مساعدات عينية.	مساعدات مالية ونقدية.	مساعدات طبية.		
١٦	دكرنس	٨	توزيع أدوات دراسية.	مساعدات عينية، معارض كساء للمرأة المعيلة، تيسير الزواج.	مساعدات مالية ونقدية، ومساعدات شهرية	مساعدات طبية، بالإضافة إلى توفير أطراف صناعية وهو ما قامت به جمعية الوفاء والأمل بميت الحلوج.	تقديم استشارات أسرية من خلال مكتب التوجيه والاستشارات الأسرية بجمعية رعاية الطفولة والنهوض بالأسرة.	
١٧	المطرية	٥		مساعدات عينية	مساعدات مالية ونقدية، وكفالات شهرية.	مساعدات طبية.		
١٨	أجا	٤٥		مساعدات عينية	مساعدات مالية ونقدية.	–		
إجمالي	٢٨١ جمعية في ١٨ إدارة							

تمَّ إعداد الجدول بناءً على بيانات مستقاة من مديرية التضامن الاجتماعي بالدقهلية، إدارة الجمعيات والاتحادات والمؤسسات، إحصائيَّة ٤ /٦/ ٢٠٢٤[٢]

يتضح من الجدول السَّابق ما يلي:

-بلغ إجمالي الجمعيات الأهليَّة التي تسهم في تقديم خدمات للمرأة المعيلة حوالي ٢٨١ جمعية في ١٨ إدارة، وجاءت إدارة السنبلاوين في المركز الأوَّل من حيث عدد الجمعيات العاملة في مجال المرأة المعيلة؛ حيث بلغ العدد ٥٦ جمعية بنسبة ١٩.٩٢%، وتليها إدارة أجا؛ حيث بلغ العدد ٤٥ جمعية بنسبة ١٦.٠١%، في جاءت إدارة ميت سلسيل لتشمل عدد ٢ جمعية بنسبة ٠.٧١ %.

-تنوع الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهليَّة للمرأة المعيلة ما بين تعليميَّة، واقتصاديَّة، واجتماعيَّة، وصحيَّة، ونفسيَّة، وقانونيَّة، ولكن النسبة الأكبر للخدمات الاقتصاديَّة؛ حيث تقدم كل الجمعيات المساعدات المالية للمرأة المعيلة سواء الشهرية، أو الموسمية، أو العاجلة، وتقديم القروض الدوارة والقروض الحسنة، ويلي الخدمات الاقتصاديَّة الخدمات الاجتماعيَّة سواء من خلال كفالة اليتيم، تقديم مساعدات عينية، تيسير زواج الفتيات، ثمَّ تأتي الخدمات الصحيَّة والبيئيَّة وتمحورت في توفير العلاج والأدوية وإجراء الأشعة والتحاليل وتعريش أسقف المنازل، وتوفير وصلات المياه، في حين اقتصرت الخدمات التعليميَّة والثقافيَّة على دفع مصروفات طلاب المدارس والجامعات ورعايتهم وتوزيع الأدوات المدرسية، كما اقتصرت الخدمات النفسيَّة والقانونيَّة على تقديم دورات تثقيفية فقط.

-تميز بعض الجمعيات بتقديم بعض الخدمات مثل جمعية رواء الرعاية الاجتماعيَّة التابعة لإدارة الجمالية بتوفير ٣٠ حاضنة خياطة بتمويل من الجامعة الأمريكية، بالإضافة إلى الاشتراك في مبادرة تمكين تدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل، كما قدمت جمعية معاك

[٢] ملحق (٢) مديرية التضامن الاجتماعي بالدقهلية، إدارة الجمعيات والاتحادات والمؤسسات، إحصائية ٤ /٦ /٢٠٢٤، تم إعداد هذا الجدول بناء على بيانات مستقاة من مديرية التضامن الاجتماعي بالدقهلية، إدارة الجمعيات والاتحادات والمؤسسات، وتم اعدادها من خلال تواصل أستاذة صديقة محمد على أخصائية القيد بإدارة الجمعيات والاتحادات والمؤسسات مع الجمعيات المعنية بذلك بعد الخطاب الموجه من الباحثتان من قبل إدارة الكلية، حيث لم تكن تلك البيانات متوافرة بهذا الشكل في إدارة الجمعيات.

التابعة لإدارة تمي الأمديد بتقديم ندوة بعنوان دور المرأة في بناء المجتمع، قيام جمعية منديس الجديدة الخيرية، وكذلك جمعية بلدي الخيرية بأبو ياسين التابعة لإدارة تمي الأمديد بتقديم ندوة عن المحافظة على البيئة وتأثيرها على المناخ، كما قدمت جمعية منديس الجديدة الخيرية ندوة عن الأخلاق في بناء المجتمع، قيام جمعية تكنولوجيا المستقبل للإنسان والبيئة التابعة لإدارة غرب تعليم أسس اللغة، تعليم المكفوفين، وكذلك تقديم ندوة عن ترشيد الاستهلاك وطريقة الإنفاق مع الادخار، بالإضافة إلى تقديم الإرشاد والنصح؛ من أجل تكوين ربة أسرة متحضرة سوية، كما قدم مكتب التوجيه والاستشارات الأسرية بجمعية رعاية الطفولة والنهوض بالأسرة التابعة لإدارة دكرنس استشارات أسرية وطبية، بالإضافة إلى توفير أطراف صناعية وهو ما قامت به جمعية الوفاء والأمل بميت الحلوج التابعة لإدارة دكرنس.

–تميز إدارة ميت غمر بإنشاء مركز تكوين مهني تابع لجمعية الرعاية الاجتماعيَّة الإسلاميَّة لرعاية العجزة والمعاقين، وإنشاء مركز إعداد أسر منتجة تابع لجمعية النهضة الإسلاميَّة بميت غمر.

ويُمكن التعبير عن الجدول السَّابق من خلال الشكل التالي

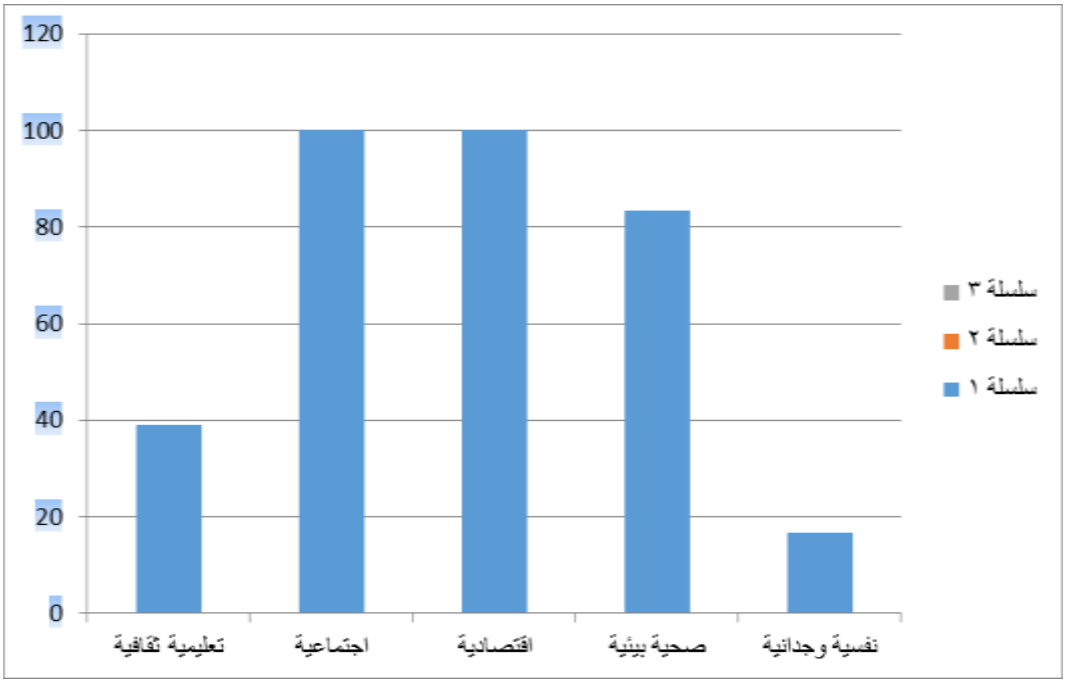

شكل (١) الخدمات المقدَّمة للمرأة المعيلة المقدَّمة من الجمعيات الأهليَّة بمحافظة الدقهليَّة

يتضح من الشكل السَّابق استحواذ الخدمات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للمرأة المعيلة، على نشاط الجمعيات لمساندة المرأة المعيلة في تلك الظروف الاقتصاديَّة التي تشكل عبئًا كبيرًا وتحديًا أمام الأسر المصرية، إلا أن المرأة المعيلة بحاجة إلى مزيد من احتياجات تربوية تتمثل في احتياجات تعليميَّة ثقافيَّة، واجتماعيَّة، واقتصاديَّة رياديَّة، نفسيَّة وجدانيَّة، وصحيَّة وبيئيَّة، وقانونيَّة وإداريَّة، حتى يتحقق لديها التوزان النفسي والوجداني والذي من خلاله تستطيع مواكبة متطلبات الحياة المختلفة، وهو ما يتناوله الإطار الميداني على النحو التالي.

المحور الثالث: الإطار الميداني للبحث

تضمن الإطار الميداني للبحث مجموعة من الإجراءات تمثلت فيما يأتي:

١- تحديد الهدف من الدراسة الميدانية

يأتي الإطار الميداني من أجل التعرف على واقع توافر الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة ودرجة أهميتها من وجهة نظر المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة التي تقدم خدمات للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة، وتمَّ التطبيق بخمس إدارات (إدارة الجمالية، إدارة تمي الأمديد، إدارة شرق، إدارة السنبلاوين، إدارة ميت غمر)، وتضمنت الاستبانة ستة أبعاد تمثل الاحتياجات التربوية للمرأة المعيلة والتى تتكامل فيما بينها، وتتمثل في: (احتياجات تعليميَّة ثقافيَّة- احتياجات اجتماعيَّة- احتياجات نفسيَّة وجدانيَّة- احتياجات اقتصاديَّة ورياديَّة- احتياجات صحيَّة بيئيَّة- احتياجات قانونيَّة إداريَّة).

٢- إعداد أداة الدراسة الميدانية

سعيًا إلى تحقيق هدف الدراسة الميدانية، أُعتمد على الاستبانة؛ من أجل جمع البيانات والمعلومات التي تغطي جوانب موضوع البحث كافة، ووُجهت إلى المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة التي تقدم خدمات للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة للإجابة عن بنودها، وقد سار إعداد الاستبانة على النحو الآتي:

• تمَّ إعداد الاستبانة بصورتها المبدئية في ضوء ما تمَّ تناوله الإطار النظري للبحث، والاطلاع على الدراسات السابقة ذي الصلة بمتغيرات البحث؛ بهدف صياغة محاور الاستبانة. وتكوَّنت الاستبانة من ستة أبعاد يتضمن كل بُعد مجموعة عبارات رُوعي فيها التسلسل والانتماء إلى المحور بما يحقق هدف البحث.

• تمَّ عرض الاستبانة على مجموعة من المحكّمين[٣] ؛ بهدف تحكيمها؛ وذلك للتحقق من مدى ملاءمة الاستبانة للغرض الذي وضعت من أجله وتحديد مدى اتساق بنودها وعباراتها للمحاور التي تنتمي إليها، ومدى سلامتها اللغوية، وبعد استيفاء ملاحظات المحكّمين ومقترحاتهم تمَّ تعديل الاستبانة وإعدادها لتكون في صورتها النهائية[٤]، ويوضح الجدول التالي محاور الاستبانة ومفرداتها:

جدول (٥)
محاور الاستبانة ومفرداتها

المحـور	عدد المفردات
المحور الأوَّل: احتياجات تعليميَّة ثقافيَّة	١٢
المحور الثاني: احتياجات اجتماعيَّة	١٢
المحور الثالث: احتياجات نفسيَّة وجدانيَّة	١١
المحور الرابع: احتياجات اقتصاديَّة وريادِيَّة	١١
المحور الخامس: احتياجات صحيَّة وبيئيَّة	١١
المحور السادس: احتياجات قانونيَّة وإداريَّة	٩
الإجمالي	٦٦

٣- صدق الاستبانة

اعتمدت الباحثتان للتأكد من صدق الاستبانة المستخدمة على الطرق الآتية:

[٣] ملحق (٣) قائمة المحكمين.

[٤] ملحق (٤) الاستبانة النهائية.

أ- الصدق الظاهري:

أُعتمِدَت طريقة الصدق الظاهري (صدق المحكّمين) للتحقق من صدق الاستبانة، من خلال عرضها على مجموعة من المحكّمين لإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول مدى مناسبة الاستبانة لتحقيق أهداف البحث، ومدى ارتباط كل عبارة من عبارتها بالمحور الذي تنتمي إليه، ومدى سلامة صياغة العبارات، واقتراح طرق لتحسينها، وتمَّ إجراء التعديلات التي أسفر عنها هذا التحكيم.

ب- مؤشر صدق التكوين (الاتساق الداخلي):

وتمَّ حساب صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بعد تطبيقها على عينة عشوائية عددها (١٥) من غير عينة الدراسة، وذلك من خلال:

- **ارتباط درجة كل مفردة بالدرجة الكلية للبُعد المنتمية إليه:** تمَّ حساب معاملات ارتباط درجة كل مفردة بالدرجة الكلية للبُعد الذي تنتمي إليه، وجاءت النتائج كما هي مبينة بالجداول التالية:

جدول (٦)

قيم معاملات ارتباط درجة كل مفردة من مفردات الاستبانة بالدرجة الكلية للأبعاد المنتمية إليها

الأبعاد	رقم المفردة	معامل الارتباط		الأبعاد	رقم المفردة	معامل الارتباط		الأبعاد	رقم المفردة	معامل الارتباط	
		التوافر	الأهميَّة			التوافر	الأهميَّة			التوافر	الأهميَّة
(١) احتياجات تعليميَّة ثقافيَّة	١	٠.٧**	٠.٧١**	(٢) احتياجات اجتماعيَّة	١١	٠.٦٩٢**	٠.٨٩**	(٤) احتياجات اقتصاديَّة ورياديَّة	١٠	٠.٦٧**	٠.٧٦٣**
	٢	٠.٨٣٣**	٠.٥٧**		١٢	٠.٤٦*	٠.٧٨**		١١	٠.٧٩٧**	٠.٩٣**
	٣	٠.٨٤**	٠.٥٠٤**	(٣) احتياجات نفسيَّة	١	٠.٦٤٣**	٠.٤٠٣*	(٥) احتياجات صحيَّة	١	٠.٨٣**	٠.٩٠٩**
	٤	٠.٨٣**	٠.٨٢**		٢	٠.٨٣**	٠.٥٩٢**		٢	٠.٥٦١**	٠.٨٢٢**

الأبعاد	رقم المفردة	معامل الارتباط		الأبعاد	رقم المفردة	معامل الارتباط		الأبعاد	رقم المفردة	معامل الارتباط	
		التوافر	الأهميَّة			التوافر	الأهميَّة			التوافر	الأهميَّة
(٢) احتياجات اجتماعيَّة	٥	٠.٨٧**	٠.٤١*	وجدانيَّة	٣	٠.٨١٧**	٠.٨٧٦**	وبيئيَّة	٣	٠.٨٤٤**	٠.٨٩١**
	٦	٠.٨٢٤**	٠.٦١**		٤	٠.٨٤**	٠.٨٧٨**		٤	٠.٩١٤**	٠.٩٤٢**
	٧	٠.٤٨٢**	٠.٧٨**		٥	٠.٨٥**	٠.٨٦**		٥	٠.٩٢٤**	٠.٨٩١**
	٨	٠.٦٤٦**	٠.٧٦**		٦	٠.٨٧**	٠.٩٣٢**		٦	٠.٩٢٢**	٠.٩٤٢**
	٩	٠.٥٧١**	٠.٥٣٩**		٧	٠.٨٣٨**	٠.٧٤٧**		٧	٠.٨٦٤**	٠.٩٤٢**
	١٠	٠.٧٨٥**	٠.٧٧١**		٨	٠.٨٠٥**	٠.٧٢٨**		٨	٠.٨١٢**	٠.٨٧**
	١١	٠.٧٤٣**	٠.٥٠١**		٩	٠.٧٨٣**	٠.٧٩٢**		٩	٠.٨١٢**	٠.٨٨٧**
	١٢	٠.٨٣٥**	٠.٥٥٨**		١٠	٠.٨٥٣**	٠.٩٠١**		١٠	٠.٨٣٤**	٠.٦٧٦**
	١	٠.٨٢٩**	٠.٥٢**		١١	٠.٧٢٥**	٠.٩١١**		١١	٠.٧٣٨**	٠.٦٦**
	٢	٠.٨٠١**	٠.٥٢**	(٤) احتياجات اقتصاديَّة وريادِيَّة	١	٠.٦٧٦**	٠.٦٨٢**	(٦) احتياجات قانونيَّة وإداريَّة	١	٠.٦٢٩**	٠.٨٠٩**
	٣	٠.٨٧٤**	٠.٦٩١**		٢	٠.٦٨٢**	٠.٨٧٢**		٢	٠.٤١*	٠.٤٢*
	٤	٠.٨٩**	٠.٤٢٢*		٣	٠.٦٩٩**	٠.٩٢٩**		٣	٠.٦٤٨**	٠.٨٤٥**
	٥	٠.٧٢**	٠.٨٥٤**		٤	٠.٧٩٢**	٠.٨٥٧**		٤	٠.٨٧٩**	٠.٨٨٩**
	٦	٠.٩٠٣**	٠.٦٩٦**		٥	٠.٧٩٧**	٠.٧٤**		٥	٠.٨٠٥**	٠.٤٦٥**
	٧	٠.٨١٧**	٠.٥٥**		٦	٠.٧٢٩**	٠.٧٥٣**		٦	٠.٦٤٢**	٠.٧٦٧**
	٨	٠.٩١**	٠.٦٧٧**		٧	٠.٧٩٤**	٠.٩٠٤**		٧	٠.٥٣٣**	٠.٨٤٢**

الأبعاد	رقم المفردة	معامل الارتباط		الأبعاد	رقم المفردة	معامل الارتباط		الأبعاد	رقم المفردة	معامل الارتباط	
		التوافر	الأهميَّة			التوافر	الأهميَّة			التوافر	الأهميَّة
	٩	٠.٩٢٦**	٠.٩٣٢**		٨	٠.٨٠٥**	٠.٩٨٢**		٨	٠.٧٨٣**	٠.٨٠٦**
	١٠	٠.٧٦٨**	٠.٨٥٤**		٩	٠.٦١٩**	٠.٨٢٧**		٩	٠.٥٣٨**	٠.٤٢*

يتضح من الجدول السَّابق أن معاملات الارتباط جاءت دالة عند مستوى دلالة ٠.٠٥، ٠.٠١؛ ممَّا يدل على قوة العلاقة بين مفردة من مفردات الاستبانة بالدرجة الكلية للأبعاد المنتمية إليها.

- **ارتباط درجة الأبعاد بالدرجة الكلية للاستبانة:** تمَّ حساب معاملات ارتباط درجة الأبعاد بالدرجة الكلية للاستبانة، وجاءت النتائج كما هي مبينة بالجدول الآتي:

جدول (٧) قيم معاملات ارتباط درجة الأبعاد بالدرجة الكلية لاستبانة

الأبعاد	معامل الارتباط	
	التوافر	الأهميَّة
(١) احتياجات تعليميَّة ثقافيَّة	٠.٨٢٦**	٠.٨٦٢**
(٢) احتياجات اجتماعيَّة	٠.٩١٩**	٠.٩١١**
(٣) احتياجات نفسيَّة وجدانيَّة	٠.٨٧٧**	٠.٩٣**
(٤) احتياجات اقتصاديَّة وريادِيَّة	٠.٩٤٣**	٠.٩١٢**
(٥) احتياجات صحيَّة وبيئيَّة	٠.٩٣٣**	٠.٩٦١**
(٦) احتياجات قانونيَّة وإداريَّة	٠.٤٨**	٠.٥٤٤**

يتضح من الجدول السَّابق أن جميع قيم معاملات الارتباط موجبة ودالة عند مستوى دلالة ٠.٠١؛ ممَّا يدل على قوة العلاقة بين أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية لها، ويؤكد صدق الاتساق الداخلي لجميع محاور الاستبانة ككل.

٤.حساب ثبات الاستبانة:

تمَّ حساب ثبات الاستبانة بتطبيقها على عينة قوامها (٣٠) فردًا من خارج عينة البحث، وتمَّ حساب ثبات الاستبانة باستخدام (ألفا كرونباخ)، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائيَّة للعلوم الاجتماعيَّة Statistical Package for Social Sciences (SPSS) V.21 من خلال استخدام طريقة ألفا كرونباخ للاستبانة ككل وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معامل } (\alpha) = \frac{ن}{ن-1}\left(1-\frac{\text{مجـ } ع^2_{ق}}{ع^2_{ك}}\right)$$

حيث ن: عدد مفردات الاستبانة $ع^2_{ك}$: التباين الكلي لدرجات الأفراد على الاستبانة

مجـ : مجموع تباين درجات الأفراد على كل مفردة من مفردات الاستبانة، والنتائج مبينة بالجدول التالي:

جدول (٨)

قيم معاملات الثبات "ألفا" لأبعاد الاستبانة وللاستبانة ككل

أبعاد الاستبانة	عدد العبارات	معامل ثبات ألفا للتوافر	معامل ثبات ألفا للأهمية
(١) احتياجات تعليميَّة ثقافيَّة	١٢	٠.٩٢٨	٠.٧٨٧
(٢) احتياجات اجتماعيَّة	١٢	٠.٩٤٧	٠.٨٤٥
(٣) احتياجات نفسيَّة وجدانيَّة	١١	٠.٩٤٦	٠.٩٠١
(٤) احتياجات اقتصاديَّة وريادِيَّة	١١	٠.٩١٦	٠.٩٥٦
(٥) احتياجات صحيَّة وبيئيَّة	١١	٠.٩٥٢	٠.٩٣١

(٦) احتياجات قانونيَّة وإداريَّة	٩	٠.٨٠٣	٠.٨٦٨
الاستبانة ككل	٦٦	٠.٩٣٥	٠.٩٠٤

من الجدول السَّابق: يتضح أن الاستبانة على درجة عالية من الثبات.

٥. مجتمع البحث وعينته

بلغ المجتمع الأصلي المكون من المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة التي تقدم خدمات للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة بخمس إدارات (إدارة الجمالية، إدارة تمي الأمديد، إدارة شرق، إدارة السنبلاوين، إدارة ميت غمر) (١٥٠٩) أفرادٍ؛ إذ اختير (١٥) فردًا منهم كعينة استطلاعية، تمَّ تطبيق الاستبانة عليهم قبل التطبيق على العينة الأساسية، وتمَّ تطبيق الاستبانة إلكترونيًّا بصيغة جوجل فورم؛ بهدف التعرُّف على واقع توافر الاحتياجات التربويَّة المقدمة للمرأة المعيلة من قبل الجمعيات الأهليَّة ودرجة أهميتها، وبلغ حجم الاستبانات الصحيحة (٢٢٧)، ويُمكن توضيح توصيف عينة الدراسة، من خلال الجدول التالي:

جدول (٩) توصيف عينة الدراسة

المتغيرات		العينة	النسبة
الوظيفة	**عامل/ موظف**	٢٤	%١٠.٦
	مسئول/ مدير	٢٠٣	%٨٩.٤
مكان الجمعية	**ريف**	١٢٥	%٥٥.١
	حضر	١٠٢	%٤٤.٩
سنوات الخبرة	**أقل من ٥ سنوات**	٤٧	%٢٠.٧
	من ٥ إلى ١٠ سنوات	١٤٦	%٦٤.٣
	أكبر من ١٥ سنة	٣٤	%١٥
المجموع		٢٢٧	%١٠٠

٦. المعالجة الإحصائيَّة

تمَّت المعالجة الإحصائيَّة باستخدام برنامج الرزم الإحصائيَّة للعلوم الاجتماعيَّة Statistical Package for Social Sciences (SPSS)v.21 في حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية ونسبة التوافر ودرجتها ونسبة الأهميَّة ودرجتها المقابلة لكل عبارة موزعة على تكرارات الاستجابات (كبيرة– متوسطة– صغيرة) والترتيب، وعُبِّر عن فئات الاستجابة الثلاثية بشكل كمّي عند إدخال البيانات على النحو الآتي: كبيرة = ٣ متوسطة = ٢ ضعيفة = ١

* التقدير الرقمي = (ك١ × ٣) + (ك٢ × ٢) + (ك٣× ١)؛ حيث: ك١: مجموع تكرارات درجة كبيرة، ك٢: مجموع تكرارات درجة متوسطة، ك٣: مجموع تكرارات درجة ضعيفة.

* المتوسط الحسابي = التقدير الرقمي / ن ؛ حيث (ن) هو عدد أفراد العينة وهو يساوى (٢٢٧).

٧. تحليل نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

تتضح نتائج الدراسة الميدانية من خلال عرض نتائج التحليل الإحصائي الذي أُجري على أبعاد الاستبانة حول واقع توافر كل بُعد من أبعاد الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة ودرجة أهميتها من وجهة نظر المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة التي تقدم خدمات للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة، وتتمثل الأبعاد في: (احتياجات تعليميَّة ثقافيَّة– احتياجات اجتماعيَّة– احتياجات نفسيَّة وجدانيَّة– احتياجات اقتصاديَّة ورياديَّة– احتياجات صحيَّة بيئيَّة– احتياجات قانونيَّة إداريَّة)، وفيما يلي عرض لهذه النتائج بالتفصيل:

أ– تحليل نتائج البُعد الأوَّل: احتياجات تعليميَّة ثقافيَّة

استهدف هذا البُعد التعرُّف على آراء أفراد العينة الكلية (المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة التي تقدم خدمات للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة) البالغ عددها (٢٢٧) تجاه مدى

توافر الاحتياجات التعليميَّة الثقافية للمرأة المعيلة، ودرجة أهميتها، ويندرج تحت هذا المحور (١٢) عبارة تتضح نتائج تحليلها من خلال الجدول الآتي:

جدول (١٠)

استجابات المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة التي تقدم خدمات للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة حول واقع توافر الاحتياجات التعليميَّة الثقافية المقدَّمة للمرأة المعيلة ودرجة أهميتها (ن=٢٢٧)

العبارات	التوافر					الأهميَّة				
	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة التوافر	الترتيب	درجة التوافر	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الأهميَّة	الترتيب	درجة الأهميَّة
١	١.٧٦	٠.٦٢٣	٥٨.٦٧	١١م	متوسطة	٢.٨	٠.٥٠٧	٩٣.٣٣	٧	كبيرة
٢	١.٨١	٠.٧٥٥	٦٠.٣٣	٨	متوسطة	٢.٩٥	٠.٢١٥	٩٨.٣٣	١م	كبيرة
٣	١.٨	٠.٧٥٣	٦٠	٩	متوسطة	٢.٨٥	٠.٣٥٣	٩٥	٤م	كبيرة
٤	١.٨	٠.٦٨٧	٦٠	٩م	متوسطة	٢.٩٥	٠.٢١٥	٩٨.٣٣	١	كبيرة
٥	٢.٠٥	٠.٨٠٨	٦٨.٣٣	٣	متوسطة	٢.٨	٠.٦٠٥	٩٣.٣٣	٧م	كبيرة
٦	٢.٠٥	٠.٧٤٢	٦٨.٣٣	٣م	متوسطة	٢.٤٩	٠.٥٩٨	٨٣	١٢	كبيرة
٧	١.٩٢	٠.٨٣٨	٦٤	٦	متوسطة	٢.٧	٠.٥٥٣	٩٠	٩	كبيرة
٨	٢.١٥	٠.٧٢٧	٧١.٦٧	٢	متوسطة	٢.٧	٠.٤٥٧	٩٠	٩م	كبيرة
٩	٢.٤	٠.٥٨٢	٨٠	١	كبيرة	٢.٩	٠.٣٠٢	٩٦.٦٧	٣	كبيرة
١٠	١.٧٦	٠.٨٣	٥٨.٦٧	١١	متوسطة	٢.٨٥	٠.٤٧١	٩٥	٤	كبيرة
١١	١.٨٥	٠.٧٩٧	٦١.٦٧	٧	متوسطة	٢.٦١	٠.٥٨	٨٧	١١	كبيرة
١٢	٢	٠.٧٧٩	٦٦.٦٧	٥	متوسطة	٢.٨٥	٠.٣٥٣	٩٥	٤م	كبيرة

يتضح في الجدول السَّابق (١٠) من خلال استجابات أفراد عينة البحث حول مستوى التوافر في الواقع لجميع عبارات بُعد "احتياجات تعليميَّة ثقافيَّة" جاءت لصالح الاستجابات

(موافق بدرجة متوسطة)، ويتضح أيضًا حصول عبارة رقم (٩) من عبارات المحور على درجة توافر كبيرة، وقد جاء ترتيب عبارات هذا المحور وفقًا لمستوى درجة التوافر على النحو الآتي:

- حصلت العبارة رقم (٩) المعنونة بـ "**تقديم برامج دينية لتعزيز الوسطية في التعامل مع القضايا الدينية المتعلقة بها**" على المرتبة الأولى من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر كبيرة بنسبة (٨٠%)، وبمتوسط (٢.٤)؛ وهذه نتيجة منطقية تُشير إلى اهتمام الجمعيات الأهليَّة بتقديم البرامج الدينية للمرأة المعيلة للتعرُّف على حقوقها وواجباتها الدينية بطريقة متوازنة ووسطية، وبما يتلاءَم مع حجم التحديات المتسارعة التي تواجهها.
- حصلت العبارة رقم (٨) ومضمونها "**إكسابها القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد أولوياتها لتحسين مستوى معيشتها**" على المرتبة الثانية من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر متوسطة بنسبة (٧١.٦٧%)، وبمتوسط (٢.١٥)؛ ممَّا يتطلب ضرورة التوجه من قبل المسئولين بالجمعيات الأهليَّة إلى تدريب المرأة المعيلة على تحديد أولوياتها؛ ومن ثمَّ اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين مستوى معيشتها؛ من أجل مواكبة التغييرات المحيطة بها، ويعزز من قدرتها من تنمية مهاراتها الحياتية.
- حصلت العبارتان (٥، ٦) المعنونين بـ "**الإرشاد التعليمي للمرأة المعيلة لمساعدتها على الحصول على الفرص التعليميَّة المناسبة لها**" و"**توعيتها بالقضايا الثقافية المعاصرة وانعكاساتها على حياتها**" على المرتبة الثالثة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر متوسطة بنسبة (٦٨.٣٣%)، وبمتوسط (٢.٠٥)؛ وتؤكد هذه النتيجة ضرورة قيام الجمعيات الأهليَّة بالإرشاد التعليمي والتوجيه المهني للمرأة المعيلة وتوعيتها بالقضايا المعاصرة؛ ممَّا يساعدها على تحقيق طموحاتها وبناء مستقبل مهني أفضل لها ولأسرتها، وهو ما اتفق مع دراسة (عطية،٢٠١٨، ٥٦٤)؛ حيث أشارت إلى أهميَّة الإرشاد التعليمي والاجتماعي للمرأة المعيلة وإمدادها بالمعلومات التي تمكنها من مواجهة الصعاب المختلفة.

▪ حصلت العبارتان (١، ١٠) ومضمونهما "**توفير برامج فعَّالة لمحو الأمية من خلال التعاون مع المؤسسات المعنية بذلك**" و"**تنظيم دورات تدريبية للتعامل الصحيح مع التكنولوجيا وكيفية الاستفادة منها**" على المرتبة الأخيرة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر متوسطة بنسبة (٥٨.٦٧%)، وبمتوسط (١.٧٦)؛ وهي نتيجة طبيعية؛ نظرًا للصعوبات التي تواجهها الجمعيات الأهليَّة في توفير برامج متكاملة لمحو الأمية بأنواعها المختلفة والتي تبدأ بمحو الأمية الأبجدية حتى محو الأمية التكنولوجية للنساء المعيلات لتلبية احتياجاتهم التعليميَّة المختلفة، وكذلك صعوبة تنفيذ دورات تدريبية لاستخدام الأجهزة الذكية، استخدام الإنترنت بأمان، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (محمد، ٢٠١٩، ٣٣٠) على ضرورة إعادة النظر في برامج محو الأمية وتفعيلها بحيث تُعد هذه البرامج في ضوء الاحتياجات الفعلية، وتكون وسيلة جذب للإقبال عليها من خلال تنوع برامجها وأنشطتها.

كما يتضح في الجدول السَّابق (١٠) من خلال استجابات أفراد عينة البحث حول درجة أهميَّة تلبية كافة عبارات بُعد "الاحتياجات التعليميَّة والثقافية" جاءت لصالح الاستجابات (موافق بدرجة كبيرة)، وقد جاء ترتيب عبارات هذا المحور وفقًا لدرجة الأهميَّة على النحو الآتي:

▪ حصلت العبارتان (٢، ٤) المعنونين بـ "**توفير خدمات تعليميَّة لتحسين المستوى التعليمي لها**"، و"**توفير بيئة تعليميَّة مناسبة للخصائص النفسيَّة والاجتماعيَّة لها**" على المرتبة الأولى من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٩٨.٣٣%)، وبمتوسط (٢.٩٥)؛ وربما يعزى ذلك لأهمية وحتمية ضرورة قيام الجمعيات الأهليَّة بتوفير خدمات تعليميَّة لتناسب احتياجات المرأة المعيلة من خلال التعاون مع مؤسسات تعليميَّة، والقطاع الخاص؛ ممَّا يوفر لها الدعم المالي والفني اللازم لتحقيق ذلك، مع مراعاة الظروف الشخصيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة للمرأة المعيلة التي قد تؤثر على قدرتها على الدراسة والمشاركة بنجاح، وتتفق هذه

النتيجة مع دراسة (عبد المنعم، ٢٠٢٢، ٢٠١) على ضرورة زيادة الخدمات التعليميَّة المقدَّمة للمرأة المعيلة؛ من أجل زيادة مشاركتها في التعليم، وتوفير البيئة المناسبة ذلك.

- حصلت العبارة رقم (٩) ومضمونها "**تقديم برامج دينية لتعزيز الوسطية في التعامل مع القضايا الدينية المتعلقة بها**" على المرتبة الثانية من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٩٦.٦٧%)، وبمتوسط (٢.٩)؛ وتؤكد هذه النتيجة ضرورة استمرار الجمعيات الأهليَّة في تقديم البرامج التوعويَّة والتثقيفيَّة الدينيَّة المختلفة، من خلال المشاركة مع وزارة الأوقاف وهو ما أكدته دراسة (محمد، ٢٠١٩، ٣٣٠).

- حصلت العبارات (٣، ١٠، ١٢) ومضمونهم "**تقديم أنشطة تربوية لإكساب المعلومات والمعارف للتكيف مع البيئة المحيطة بها**"، و"**تنظيم دورات تدريبية للتعامل الصحيح مع التكنولوجيا وكيفية الاستفادة منها**" و"**تعليمها طرق جديدة للتسويق لإكسابها الخبرة اللازمة لتسويق منتجاتها**" على المرتبة الثالثة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٩٥%)، وبمتوسط (٢.٨٥)؛ وهي نتيجة طبيعية، فتقديم تلك الاحتياجات من خلال الجمعيات الأهليَّة تسهم بشكل كبير في تمكين المرأة المعيلة وتحسين موقفها الاجتماعي والاقتصادي.

- حصلت العبارة رقم (١١) ومضمونها "**توفير فرص التعليم والتدريب للمرأة المعيلة لاكتساب مهارات ريادة الأعمال**" على المرتبة الأخيرة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٨٧%)، وبمتوسط (٢.٦١)؛ وتعتبر هذه النتيجة منطقية فتوفير فرص لتعليم وتدريب المرأة المعيلة لاكتساب مهارات ريادة الأعمال لا يتحقق إلا من خلال تحسين مستواها التعليمي والثقافي والتكنولوجي والقيادي حتى تتمكن من مهارات ريادة الأعمال.

وبناءً على التحليل السَّابق لعبارات البُعد الأوَّل "الاحتياجات التعليميَّة والثقافيَّة" يتضح أنه لا بدَّ من زيادة فاعلية دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات التعليميَّة والثقافيَّة لدعم

المرأة المعيلة في بناء قدراتها ومهاراتها، وزيادة فرصها التعليميَّة والمهنية مدى الحياة والتي تحسن من جودة حياتها وحياة أسرتها؛ ممَّا يُمكن المرأة من تطوير مهاراتها وتحسين موقفها التعليمي بمرور الوقت. وهو ما اتفق مع دراسة كل من الشخيبي (٢٠٢٠، ١٠٠٠) ودراسة ماسون (Mason,2009,188) والتي أكدت ضرورة الاهتمام بالبرامج والفرص التعليميَّة المقدَّمة للمرأة المعيلة وخاصة برامج محو الأمية بأنواعها المختلفة.

ب- تحليل نتائج البُعد الثاني: احتياجات اجتماعيَّة

استهدف هذا البُعد التعرُّف على آراء أفراد العينة الكلية (المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة التي تقدم خدمات للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة) البالغ عددها (٢٢٧) تجاه مدى توافر الاحتياجات الاجتماعيَّة للمرأة المعيلة، ودرجة أهميتها، ويندرج تحت هذا المحور (١٢) عبارة تتضح نتائج تحليلها من خلال الجدول الآتي:

جدول (١١)

استجابات المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة التي تقدم خدمات للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة حول واقع توافر الاحتياجات الاجتماعيَّة المقدَّمة للمرأة المعيلة ودرجة أهميتها (ن=٢٢٧)

العبارات	التوافر					الأهميَّة				
	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة التوافر	الترتيب	درجة التوافر	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الأهميَّة	الترتيب	درجة الأهميَّة
١	٢.١٦	٠.٧٣	٧٢	١٠	متوسطة	٢.٩	٠.٤٣	٩٦.٦٧	٤م	كبيرة
٢	٢.٢٥	٠.٧٧٢	٧٥	٧	متوسطة	٢.٩٥	٠.٢١٥	٩٨.٣٣	١	كبيرة
٣	٢.٢	٠.٦٨١	٧٣.٣٣	٨	متوسطة	٢.٩٥	٠.٢٢٤	٩٨.٣٣	١م	كبيرة
٤	٢.٣٦	٠.٦٥٢	٧٨.٦٧	٢	كبيرة	٢.٩٥	٠.٢١٥	٩٨.٣٣	١م	كبيرة
٥	٢	٠.٧٧٣	٦٦.٦٧	١٢	متوسطة	٢.٨١	٠.٣٩٦	٩٣.٦٧	٧	كبيرة

٦	٢.٣٥	٠.٧٣٣	٧٨.٣٣	٣	كبيرة	٢.٩	٠.٢٩٦	٩٦.٦٧	٤	كبيرة
٧	٢.١	٠.٧	٧٠	١١	متوسطة	٢.٨٤	٠.٣٦٦	٩٤.٦٧	٦	كبيرة
٨	٢.٣	٠.٧٨١	٧٦.٦٧	٤	متوسطة	٢.٧	٠.٥٥٣	٩٠	٩	كبيرة
٩	٢.٢	٠.٨١٧	٧٣.٣٣	٨م	متوسطة	٢.٧	٠.٥٥٣	٩٠	٩م	كبيرة
١٠	٢.٥	٠.٦٧٤	٨٣.٣٣	١	كبيرة	٢.٨١	٠.٣٩٦	٩٣.٦٧	٧م	كبيرة
١١	٢.٣	٠.٧١٥	٧٦.٦٧	٤م	متوسطة	٢.٦٥	٠.٤٧٧	٨٨.٣٣	١٢	كبيرة
١٢	٢.٢٦	٠.٧٣٤	٧٥.٣٣	٦	متوسطة	٢.٦٦	٠.٤٧٤	٨٨.٦٧	١١	كبيرة

يتضح في الجدول السَّابق (١١) من خلال استجابات أفراد عينة البحث حول مستوى التوافر في الواقع لجميع عبارات بُعد "الاحتياجات الاجتماعيَّة" جاءت لصالح الاستجابات (موافق بدرجة متوسطة)، ويتضح أيضًا حصول عبارة رقم (٤، ١٠) من عبارات المحور على درجة توافر كبيرة، وقد جاء ترتيب عبارات هذا المحور وفقًا لمستوى درجة التوافر على النحو الآتي:

- حصلت العبارة رقم (١٠) المعنونة بـ "**توضيح حقوقها وواجباتها تجاه نفسها وأسرتها والمجتمع**" على المرتبة الأولى من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر كبيرة بنسبة (٨٣.٣٣%)، وبمتوسط (٢.٥)؛ وقد يرجع ذلك إلى حرص الجمعيات الأهليَّة على تقديم المساندة الاجتماعيَّة بأبعادها المختلفة من خلال تقديم ورش عمل، وندوات لتوضيح حقوق المرأة المعيلة وواجباتها لتستطيع مواجهة الصعوبات الحياتية المختلفة.
- حصلت العبارة رقم (٤) ومضمونها "**إكسابها القدرة على الاعتماد على النفس والتحدث مع الآخرين**" على المرتبة الثانية من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر متوسطة بنسبة (٧٨.٦٧%)، وبمتوسط (٢.٣٦)؛ وتؤكد هذه النتيجة اهتمام الجمعيات الأهليَّة بدعم المرأة المعيلة وتشجيعها على الاعتماد على النفس لمواجهة التحديات التي تواجهها، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تفعيل الجلسات الاسترشادية مع المرأة المعيلة وهو ما أشارت إليه دراسة (عطية،

٢٠١٨، ٥٦٤)؛ ممَّا يتطلب ضرورة الاهتمام بها من قبل المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة.

- حصلت العبارة رقم (٦) المعنونة بـ "**مساعدتها في التعامل الإيجابي مع خلافات الأبناء ومشكلاتهم**" على المرتبة الثالثة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر متوسطة بنسبة (٧٨.٣٣%)، وبمتوسط (٢.٣٥)؛ لتؤكد سعي الجمعيات الأهليَّة إلى تدريب المرأة المعيلة على مهارات حل المشكلات الاجتماعيَّة وهو ما اتفق مع دراسة (الشخيبي، ٢٠٢٠، ١٠٠٠) والتي أكدت ذلك حتى تتمكَّن المرأة المعيلة من التعامل مع خلافات ومشكلات أبنائها بطريقة إيجابية وحلها بمنتهى الحكمة.
- حصلت العبارة رقم (٧) ومضمونهما "**تنظيم ملتقيات لتبادل الخبرات بين أسر المرأة المعيلة**" على المرتبة الأخيرة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر متوسطة بنسبة (٧٠%)، وبمتوسط (٢.١)؛ وهي نتيجة منطقية؛ حيث تجد الجمعيات الأهليَّة صعوبة في تنظيم ملتقيات بين أسر النساء المعيلات لتجنب الحرج وحفاظًا على مشاعرهنَّ.

كما يتضح في الجدول السَّابق (١١) من خلال استجابات أفراد عينة البحث حول درجة أهميَّة تلبية كافة عبارات بُعد "**الاحتياجات الاجتماعيَّة**" جاءت لصالح الاستجابات (موافق بدرجة كبيرة)، وقد جاء ترتيب عبارات هذا المحور وفقًا لدرجة الأهميَّة على النحو الآتي:

- حصلت كلٌّ من العبارات (٢، ٣،٤) المعنونين بـ "**مساعدتها في التفاعل الإيجابي مع المجتمع المحيط**" و"**توجيهها لاستثمار خبراتها الذاتية في مواجهة المشكلات**"، و"**إكسابها القدرة على الاعتماد على النفس والتحدث مع الآخرين**" على المرتبة الأولى من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٩٨.٣٣%)، وبمتوسط (٢.٩٥)؛ وربما يعزى ذلك إلى أنه في ذلك الأوان أصبح من أبرز أولويات أي جمعية أهلية تحقيق استثمار الخبرات الذاتية

للمرأة المعيلة لتستطيع مواجهة مشكلاتها والتعامل بإيجابية مع المجتمع المحيط بها، وهو ما أكدته دراسة (عطية، ٢٠١٨، ٥٥٠) على ضرورة المساندة الاجتماعيَّة وتقديم المساعدة للمرأة المعيلة بكافة عناصرها حتى تتكيف مع المشكلات التي تواجهها.

- حصلت كلٌّ من العبارتين (١، ٦) ومضمونهما "**توفير برامج التوعية الوالدية تساعدها على القيام بمسئولياتها الأسرية**" و"**مساعدتها في التعامل الإيجابي مع خلافات الأبناء ومشكلاتهم**" على المرتبة الثانية من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٩٦.٦٧%)، وبمتوسط (٢.٩)؛ وربما يعزى ذلك لأهمية وحتمية حرص الجمعيات الأهليَّة على توفير برامج التوعية الوالدية لتتمكَّن المرأة المعيلة من القيام بمسئولياتها الأسرية والتعامل الإيجابي مع الخلافات ومشكلات الأبناء وهو ما اتفق مع دراسة (عبد المنعم، ٢٠٢٢، ٢٠١) على أهميَّة دعم المرأة المعيلة من خلال البرامج الاجتماعيَّة والإنسانيَّة المختلفة؛ من أجل حل المشكلات العاجلة التي تتعرض لها.

- حصلت العبارة رقم (٧) المعنونة بـ "**تنظيم ملتقيات لتبادل الخبرات بين أسر المرأة المعيلة**" على المرتبة الثالثة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٩٤.٦٧%)، وبمتوسط (٢.٨٤)؛ وهي نتيجة طبيعية، فالجمعيات الأهليَّة في حاجة إلى بذل مزيد من الجهد لتنظيم مثل هذه الملتقيات بأسر النساء المعيلات؛ من أجل تشارك الخبرات المختلفة في التعامل التحديات الحياتية التي يمرون بها.

- حصلت العبارة رقم (١١) ومضمونها "**توفير الفرص للمرأة المعيلة للمشاركة في الأعمال الخيرية والتطوعية**" على المرتبة الأخيرة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٨٨.٦٧%)، وبمتوسط (٢.٦٦)؛ وتؤكد هذه النتيجة أنه لا بدَّ من أن تشجع الجمعيات الأهليَّة النساء المعيلات من المشاركة في الأعمال الخيرية والتطوعية التي تشارك فيها الجمعيات؛ ممَّا يعزز من مهاراتها القيادية والتعاونية المختلفة.

وبناءً على التحليل السَّابق لعبارات البُعد الثاني "الاحتياجات الاجتماعيَّة" يتضح أن الجمعيات الأهليَّة تؤدي دورًا مهمًّا في تلبية الاحتياجات الاجتماعيَّة للمرأة المعيلة من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والدعم؛ من أجل تحسين حياتها وتعزيز قدرتها على التكيف والتعامل مع التحديات الحياتية المختلفة، بالإضافة إلى أهميَّة التواصل بين أسر النساء المعيلات مع بعضهنَّ البعض، وتبادل الخبرات والدعم المتبادل، وأن هذا الدور يحتاج إلى مزيد من الجهد لتلبية تلك الاحتياجات بصورة مرضية.

ج-نتائج البُعد الثالث: احتياجات نفسيَّة وجدانيَّة

استهدف هذا البُعد التعرُّف على آراء أفراد العينة الكلية (المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة التي تقدم خدمات للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة) البالغ عددها (٢٢٧) تجاه مدى توافر الاحتياجات النفسيَّة الوجدانية للمرأة المعيلة، ودرجة أهميتها، ويندرج تحت هذا المحور (١١) عبارة تتضح نتائج تحليلها من خلال الجدول الآتي:

جدول (١٢)

استجابات المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة التي تقدم خدمات للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة حول واقع توافر الاحتياجات النفسيَّة الوجدانية المقدَّمة للمرأة المعيلة ودرجة أهميتها (ن=٢٢٧)

العبارات	التوافر					الأهميَّة				
	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة التوافر	الترتيب	درجة التوافر	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الأهميَّة	الترتيب	درجة الأهميَّة
١	٢.٤٥	٠.٧٤١	٨١.٦٧	١	كبيرة	٢.٨	٠.٤	٩٣.٣٣	٣	كبيرة
٢	٢.٤	٠.٨	٨٠	٢	كبيرة	٢.٨١	٠.٥٠٤	٩٣.٦٧	١	كبيرة
٣	٢	٠.٧٧٩	٦٦.٦٧	٩	متوسطة	٢.٦	٠.٥٨٩	٨٦.٦٧	٩	كبيرة
٤	٢.٠٥	٠.٨٠٨	٦٨.٣٣	٨	متوسطة	٢.٨	٠.٤	٩٣.٣٣	٣م	كبيرة

٥	١.٨٥	٠.٧٩٥	٦١.٦٧	١١	متوسطة	٢.٤٤	٠.٧٤٧	٨١.٣٣	١١	كبيرة
٦	٢.١٥	٠.٧٩٢	٧١.٦٧	٧	متوسطة	٢.٧	٠.٥٥٥	٩٠	٦	كبيرة
٧	٢.٣٥	٠.٧٩٢	٧٨.٣٣	٣	كبيرة	٢.٨١	٠.٥٠٤	٩٣.٦٧	١م	كبيرة
٨	٢.٢٦	٠.٨٢٥	٧٥.٣٣	٥	متوسطة	٢.٧٦	٠.٥٣١	٩٢	٥	كبيرة
٩	٢.١٩	٠.٨٧١	٧٣	٦	متوسطة	٢.٧	٠.٦٤٥	٩٠	٦م	كبيرة
١٠	٢.٣	٠.٧٨٥	٧٦.٦٧	٤	متوسطة	٢.٧	٠.٤٥٩	٩٠	٦م	كبيرة
١١	١.٩٥	٠.٨٠٥	٦٥	١٠	متوسطة	٢.٥٥	٠.٧٤١	٨٥	١٠	كبيرة

يتضح في الجدول السَّابق (١٢) من خلال استجابات أفراد عينة البحث حول مستوى التوافر في الواقع لجميع عبارات بُعد "الاحتياجات النفسيَّة الوجدانيَّة" جاءت لصالح الاستجابات (موافق بدرجة متوسطة)، ويتضح أيضًا حصول عبارة رقم (١، ٢، ٧) من عبارات المحور على درجة توافر كبيرة، وقد جاء ترتيب عبارات هذا المحور وفقًا لمستوى درجة التوافر على النحو الآتي:

- حصلت العبارة رقم (١) المعنونة بـ "**تقديم المشورة النفسيَّة لها من قبل المتخصصين**" على المرتبة الأولى من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر كبيرة بنسبة (٨١.٦٧%)، وبمتوسط (٢.٤٥)؛ وقد يرجع ذلك إلى تركيز نشاط الجمعيات الأهليَّة على تقديم الدعم النفسي والوجداني للنساء المعيلات حتَّى يستطيعوا التغلب على الأزمات النفسيَّة التي يمرون بها وفقًا لطبيعة ظروفهم، وبما يتلاءَم مع التحديات التي يتعرضون لها.
- حصلت العبارة رقم (٢) ومضمونها "**توفير برامج للتأهيل والدعم النفسي للمرأة المعيلة**" على المرتبة الثانية من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر كبيرة بنسبة (٨٠%)، وبمتوسط (٢.٤)؛ وهذه النتيجة تدعم النتيجة السابقة فمن خلال برامج التأهيل والدعم النفسي للمرأة المعيلة تستطيع النساء المعيلات التغلب على الضغوط النفسيَّة التي يتعرضن لها؛ نتيجة

أوضاعهنَّ الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، وهو ما أشارت إليه دراسة (إمبابي& غنيم، ٢٠٢١، ٤٢٦) بضرورة الاهتمام بالدعم النفسي للنساء المعيلات لمواجهة ظروفهنَّ المختلفة.

- حصلت العبارة رقم (٧) المعنونة بـ "**تقديم برامج توعوية لإرشادها بسُبل التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصَّة ورعايتهم**" على المرتبة الثالثة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر كبيرة بنسبة (٧٨.٣٣%)، وبمتوسط (٢.٣٥)؛ لتؤكد اهتمام الجمعيات الأهليَّة في توفير برامج توعوية للنساء المعيلات لكيفية التعامل مع أبنائهنَّ من ذوي الاحتياجات الخاصَّة.
- حصلت العبارة رقم (٥) ومضمونهما "**توعيتها بمراكز الدعم الأسري والاستشارات الأسرية الحكومية والخاصة والخدمات المقدمة**" على المرتبة الأخيرة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر متوسطة بنسبة (٦١.٦٧%)، وبمتوسط (١.٨٥)؛ وتُشير هذه النتيجة إلى ضرورة قيام الجمعيات الأهليَّة بتوعية النساء المعيلات بمراكز الدعم الأسري التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي وتسهيل الوصول إليها؛ ممَّا يخفف من الأعباء الملقاة عليهنَّ.

كما يتضح في الجدول السَّابق (١١) من خلال استجابات أفراد عينة البحث حول درجة أهميَّة تلبية كافة عبارات بُعد "**الاحتياجات النفسيَّة الوجدانيَّة**" جاءت لصالح الاستجابات (موافق بدرجة كبيرة)، وقد جاء ترتيب عبارات هذا المحور وفقًا لدرجة الأهميَّة على النحو الآتي:

- حصلت كلٌّ من العبارتين (٢، ٧) ومضمونهما بـ "**توفير برامج للتأهيل والدعم النفسي للمرأة المعيلة**" و"**تقديم برامج توعوية لإرشادها بسُبل التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصَّة ورعايتهم**". على المرتبة الأولى من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٩٣.٦٧%)، وبمتوسط (٢.٨١)؛ وربما يعزى ذلك إلى ضرورة حرص الجمعيات الأهليَّة تقديم المزيد من برامج التأهيل والدعم النفسي للنساء المعيلات، وكذلك كيفية التعامل مع ذوي

الاحتياجات الخاصَّة، لمساعدتها على التعامل مع الضغوط النفسيَّة والتحديات اليومية وهو ما أكدت عليه دراسة (الشخيبي، ٢٠٢٠، ١٠٠٠)؛ ممَّا يترتب عليه تحسين صحتها النفسيَّة.

- حصلت كل من العبارتين (١، ٤) ومضمونهما "**تقديم المشورة النفسيَّة لها من قبل المتخصصين**" و"**تنظيم رحلات للمساعدة على الترويح والاستمتاع بوقت الفراغ**" على المرتبة الثانية من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٩٣.٣٣)، وبمتوسط (٢.٨). وتُشير هذه النتيجة لأهمية وحتمية تقديم المشورة النفسيَّة للمرأة المعيلة؛ ممَّا يسهم في تكوين صورة إيجابية عن الذات وتعزيز ثقتها بنفسها، بالإضافة إلى ضرورة تنظيم رحلات للترويح عن النفس؛ ممَّا يساعد في توفير فرص للاسترخاء والتفاعل الاجتماعي.
- حصلت العبارة رقم (٨) المعنونة بـ "**تنفيذ برامج توعوية لتحسين جودة حياة المرأة المعيلة**" على المرتبة الثالثة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٩٢%)، وبمتوسط (٢.٧٦)؛ وتُشير هذه النتيجة إلى ضرورة حرص الجمعيات الأهليَّة على زيادة البرامج التوعوية لتحسين جودة حياة المرأة المعيلة وهو ما أكدته دراسة (امبابي، وغنيم، ٢٠٢١، ٤٢٨)؛ من أجل زيادة كفاءتهنَّ المهنية وصقل مهارتهنَّ المختلفة.
- حصلت العبارة رقم (١١) ومضمونها "**تنفيذ برامج تحفيزية تساعدها على مواجهة التحديات والضغوط المحيطة بها**" على المرتبة الأخيرة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٨٥%)، وبمتوسط (٢.٥٥)؛ وتُشير هذه النتيجة إلى زيادة اهتمام الجمعيات الأهليَّة بتنفيذ برامج تحفيزية للمرأة المعيلة؛ حيث إنَّها أداة فعَّالة لمساعدتها على مواجهة التحديات وتحقيق النجاح في حياتها الشخصيَّة والمهنيَّة.

وبناءً على التحليل السَّابق لعبارات البُعد الثالث "الاحتياجات النفسيَّة والوجدانيَّة" يتضح أهميَّة تلبية الاحتياجات النفسيَّة والوجدانيَّة من قبل الجمعيات الأهليَّة للمرأة

المعيلة فتلبية تلك الاحتياجات تسهم في الحد من مشاعر القلق والاكتئاب التي قد تنشأ بسبب الضغوط اليومية والمسئوليات الكبيرة، كما أن الدعم النفسي للمرأة المعيلة يساعدها على التغلب على مشكلاتها التي تؤثر على نوعية حياتها وهذا ما أكدته دراسة (امبابي، وغنيم، ٢٠٢١، ٤٢٨)، بالإضافة إلى تطوير مهاراتها ومن ثمَّ الاعتماد على نفسها وتحقيق استقلالها المالي والاجتماعي، كما أكدت دراسة فوستر وسراتون (Foster & Stratton ,2021,88) أهميَّة الحياة الأسرية المستقرة في انخفاض معدلات الاكتئاب والقلق لدى المرأة المعيلة.

د- نتائج البُعد الرابع: احتياجات اقتصاديَّة وريادِيَّة

استهدف هذا البُعد التعرُّف على آراء أفراد العينة الكلية (المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة التي تقدم خدمات للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة) البالغ عددها (٢٢٧) تجاه مدى توافر الاحتياجات الاقتصاديَّة والريادِيَّة للمرأة المعيلة، ودرجة أهميتها، ويندرج تحت هذا المحور (١١) عبارة تتضح نتائج تحليلها من خلال الجدول الآتي:

جدول (١٣)

استجابات المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة التي تقدم خدمات للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة حول واقع توافر الاحتياجات الاقتصاديَّة والريادِيَّة المقدَّمة للمرأة المعيلة ودرجة أهميتها (ن=٢٢٧)

العبارات	التوافر					الأهميَّة				
	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة التوافر	الترتيب	درجة التوافر	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الأهميَّة	الترتيب	درجة الأهميَّة
١	٢.١٥	٠.٧٩٣	٧١.٦٧	٣	متوسطة	٢.٨٥	٠.٣٥٨	٩٥	١	كبيرة
٢	١.٦٥	٠.٦٥٦	٥٥	١٠	صغيرة	٢.٦٥	٠.٥٧	٨٨.٣٣	٦	كبيرة
٣	١.٧	٠.٧١٥	٥٦.٦٧	٩	متوسطة	٢.٦	٠.٦٦٧	٨٦.٦٧	٨	كبيرة
٤	٢.١	٠.٦٢٦	٧٠	٥	متوسطة	٢.٧٥	٠.٤٣٢	٩١.٦٧	٣	كبيرة

العبارات	التوافر					الأهميَّة				
	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة التوافر	الترتيب	درجة التوافر	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الأهميَّة	الترتيب	درجة الأهميَّة
٥	٢.١١	٠.٧٧١	٧٠.٣٣	٤	متوسطة	٢.٨١	٠.٣٩٦	٩٣.٦٧	٢	كبيرة
٦	٢.١٦	٠.٧٣	٧٢	٢	متوسطة	٢.٧١	٠.٥٥٢	٩٠.٣٣	٥	كبيرة
٧	١.٦١	٠.٧٤١	٥٣.٦٧	١١	صغيرة	٢.٥٥	٠.٧٤٧	٨٥	١٠	كبيرة
٨	١.٨١	٠.٧٤٩	٦٠.٣٣	٨	متوسطة	٢.٦٥	٠.٥٧	٨٨.٣٣	٦م	كبيرة
٩	٢.٢٥	٠.٦٢٥	٧٥	١	متوسطة	٢.٧٥	٠.٤٣٢	٩١.٦٧	٣م	كبيرة
١٠	١.٩٥	٠.٧٤٢	٦٥	٧	متوسطة	٢.٥	٠.٦٧٤	٨٣.٣٣	١١	كبيرة
١١	٢.٠٥	٠.٦٧	٦٨.٣٣	٦	متوسطة	٢.٦	٠.٥٨١	٨٦.٦٧	٨م	كبيرة

يتضح في الجدول السَّابق (١٣) من خلال استجابات أفراد عينة البحث حول مستوى التوافر في الواقع لجميع عبارات بُعد "الاحتياجات الاقتصاديَّة الرياديَّة" جاءت لصالح الاستجابات (موافق بدرجة متوسطة)، ويتضح أيضًا حصول عبارتي (٢، ٧) من عبارات المحور على درجة توافر صغيرة، وقد جاء ترتيب عبارات هذا المحور وفقًا لمستوى درجة التوافر على النحو الآتي:

- حصلت العبارة رقم (٩) المعنونة بـ "**توفير الجمعية التمويل لبعض المشروعات الصغيرة**" على المرتبة الأولى من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر متوسطة بنسبة (٧٥%)، وبمتوسط (١.٩٥)؛ وقد يرجع ذلك إلى حرص الجمعيات الأهليَّة على توفير قروض للمرأة المعيلة لتنفيذ المشروعات الصغيرة وهو ما أكدته دراسة (الشخيبي، ٢٠٢٠، ١٠٠٠)؛ من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي لها وتمكينها اقتصاديًّا.
- حصلت العبارة رقم (٦) ومضمونها "**تدريب المرأة المعيلة على استخدام التكنولوجيا في إدارة وتسويق مشاريعها**" على المرتبة الثانية من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر متوسطة

بنسبة (٧٢%)، وبمتوسط (٢.١٦)؛ وتعزى هذه العبارة إلى أهميَّة تدريب المرأة المعيلة على المهارات الأساسية والمتقدمة في استخدام التكنولوجيا في إدارة وتسويق مشاريعها؛ من أجل مواكبة التغييرات في سوق العمل.

▪حصلت العبارة رقم (١) المعنونة بـ "**فتح قنوات تسويقية للمشروعات الصغيرة من خلال التعاون مع القطاع الخاص والبنوك**" على المرتبة الثالثة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر متوسطة بنسبة (٧١.٦٧%)، وبمتوسط (٢.١٥)؛ لتؤكد ضرورة توجيه المرأة المعيلة من خلال الجمعيات الأهليَّة إلى تكوين شراكات مختلفة مع القطاع الخاص والبنوك؛ من أجل الوصول إلى أسواق جديدة، وزيادة مبيعاتها، وتحقيق الاستدامة لمشروعاتها.

▪ حصلت العبارة رقم (٧) ومضمونها "**تنظيم معارض لعرض منتجات المرأة المعيلة لتعزيز وصولها إلى الأسواق**" على المرتبة الأخيرة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر متوسطة بنسبة (٥٣.٦٧%)، وبمتوسط (١.٦١)، وهي نتيجة طبيعية، فالجمعيات الأهليَّة لا تستطيع بمفردها تنظيم معارض لعرض منتجات المرأة المعيلة، ولكن تحتاج إلى الشراكة مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

كما يتضح في الجدول السَّابق (١٣) من خلال استجابات أفراد عينة البحث حول درجة أهميَّة تلبية كافة عبارات بُعد "**الاحتياجات الاقتصاديَّة والرياديَّة**" جاءت لصالح الاستجابات (موافق بدرجة كبيرة)، وقد جاء ترتيب عبارات هذا المحور وفقًا لدرجة الأهميَّة على النحو الآتي:

▪ حصلت العبارة رقم (١) ومضمونها "فتح قنوات تسويقية للمشروعات الصغيرة من خلال التعاون مع القطاع الخاص والبنوك" على المرتبة الأولى من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٩٥%)، وبمتوسط (٢.٨٥)؛ وربما يعزى ذلك إلى أنه في ذلك الأوان

أصبح من أبرز أولويات أي جمعية أهلية فتح قنوات تسويقية للمشروعات الصغيرة للمرأة المعيلة.

- حصلت العبارة رقم (٥) ومضمونها "**التعريف بالجهات التي تقدم منحًا تمويلية للمشروعات الصغيرة للنساء المعيلات**" على المرتبة الثانية من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٩٣.٦٧%)، وبمتوسط (٢.٨١)؛ وربما يعزى ذلك لأهمية وحتمية زيادة دور الجمعيات الأهليَّة في توجيه المرأة المعيلة في التعريف بالجهات التي تقدم منحًا تمويلية للمشروعات الصغيرة سواء على المستوى المحلي، أو من خلال المؤسسات الدولية.
- حصلت العبارة رقم (٤) المعنونة بـ "**مساعدة المرأة المعيلة التي لديها مشروع إنتاجي على تسويق منتجاتها**" على المرتبة الثالثة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٩١.٦٧%)، وبمتوسط (٢.٧٥)؛ وتُشير هذه النتيجة إلى ضرورة سعي الجمعيات الأهليَّة إلى مساعدة المرأة المعيلة في تسويق منتجاتها وهو ما أكدته دراسة (عبد الحميد، ٢٠٠٨، ٣٣٨) على فهم طبيعة السوق والاحتياجات والمتطلبات الخاصَّة به حتَّى تستطيع المرأة المعيلة تسويق منتجاتها.
- حصلت العبارة رقم (١٠) ومضمونها "**تشجيع المرأة المعيلة على تبني حلول جديدة لتحسين المنتجات والخدمات التي تقدمها**" على المرتبة الأخيرة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٨٣.٣٣%)، وبمتوسط (٢.٥)؛ وتُشير هذه النتيجة إلى ضرورة قيام الجمعيات الأهليَّة بتدريب المرأة المعيلة من خلال متخصصين على تجربة وتطوير منتجات جديدة، أو تحسين المنتجات الحالية بناءً على احتياجات السوق والعملاء.

وبناءً على التحليل السَّابق لعبارات البُعد الرابع "الاحتياجات الاقتصاديَّة والرياديَّة" يتضح أهميَّة دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات الاقتصاديَّة والرياديَّة للمرأة المعيلة من خلال

مجموعة من البرامج والمبادرات التي تستهدف دعم النساء المعيلات وإكسابهم مهارات جديدة تمكنهم من دخول سوق العمل، أو تحسين فرصهم في العمل الحر وتمكينهنَّ اقتصاديًّا؛ ممَّا يعزز من قدرتهنَّ على تحسين مستوى معيشتهنَّ ومساعدة أسرتهنَّ بشكل أفضل.

هـ- نتائج البُعد الخامس: احتياجات صحيَّة وبيئيَّة

استهدف هذا البُعد التعرُّف على آراء أفراد العينة الكلية (المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة التي تقدم خدمات للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة) البالغ عددها (٢٢٧) تجاه مدى توافر الاحتياجات الصحيَّة والبيئيَّة للمرأة المعيلة، ودرجة أهميتها، ويندرج تحت هذا المحور (١١) عبارة تتضح نتائج تحليلها من خلال الجدول الآتي:

جدول (١٤)

استجابات المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة التي تقدم خدمات للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة حول واقع توافر الاحتياجات الصحيَّة والبيئيَّة المقدَّمة للمرأة المعيلة ودرجة أهميتها

(ن=٢٢٧)

العبارات	التوافر					الأهميَّة				
	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة التوافر	الترتيب	درجة التوافر	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الأهميَّة	الترتيب	درجة الأهميَّة
١	٢.١	٠.٧	٧٠	٩	متوسطة	٢.٦	٠.٥٨١	٨٦.٦٧	١٠	كبيرة
٢	١.٨١	٠.٦	٦٠.٣٣	١١	متوسطة	٢.٥٥	٠.٦٧٢	٨٥	١١	كبيرة
٣	٢.٢	٠.٦٨١	٧٣.٣٣	٧م	متوسطة	٢.٧١	٠.٥٥٢	٩٠.٣٣	٦	كبيرة
٤	٢.٢١	٠.٦٨٢	٧٣.٦٧	٦	متوسطة	٢.٧٦	٠.٥٣١	٩٢	٤م	كبيرة
٥	٢.٢٥	٠.٧٧١	٧٥	٤	متوسطة	٢.٧١	٠.٥٥٢	٩٠.٣٣	٦م	كبيرة
٦	٢.٢٥	٠.٨٣٣	٧٥	٤م	متوسطة	٢.٧٦	٠.٥٣١	٩٢	٤	كبيرة
٧	٢.٠٥	٠.٨٠٨	٦٨.٣٣	١٠	متوسطة	٢.٦٥	٠.٥٧	٨٨.٣٣	٨	كبيرة
٨	٢.٢	٠.٧٥٣	٧٣.٣٣	٧	متوسطة	٢.٨١	٠.٣٩٦	٩٣.٦٧	٢	كبيرة

٩	٢.٤٥	٠.٧٣٦	٨١.٦٧	٢	كبيرة	٢.٨١	٠.٥٠٤	٩٣.٦٧	٢م	كبيرة
١٠	٢.٤	٠.٥٨٢	٨٠	٣	كبيرة	٢.٨٥	٠.٣٥٨	٩٥	١	كبيرة
١١	٢.٦	٠.٦٦٧	٨٦.٦٧	١	كبيرة	٢.٦٢	٠.٦٤٣	٨٧.٣٣	٩	كبيرة

يتضح في الجدول السَّابق (١٤) من خلال استجابات أفراد عينة البحث حول مستوى التوافر في الواقع لجميع عبارات بُعد "الاحتياجات الصحيَّة البيئيَّة" جاءت لصالح الاستجابات (موافق بدرجة متوسطة)، ويتضح أيضًا حصول عبارة رقم (٩، ١٠، ١١) من عبارات المحور على درجة توافر كبيرة، وقد جاء ترتيب عبارات هذا المحور وفقًا لمستوى درجة التوافر على النحو الآتي:

- حصلت العبارة رقم (١١) المعنونة بـ "**المساعدة في توفير مساكن آمنة ومستقرة ومجهزة**" على المرتبة الأولى من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر كبيرة بنسبة (٨٦.٦٧%)، وبمتوسط (٢.٦)؛ وهذه نتيجة طبيعية تتماشى مع الاتجاه العام للدولة المصرية في توفير مساكن للمطلقات والأرامل إحدى فئات المرأة المعيلة، بالإضافة إلى ما تحرص عليه مبادرة حياة كريمة بالتعاون مع الجمعيات الأهليَّة مع توفير مساكن آمنة ومجهزة للمعيشة بشكل آدمي.
- حصلت العبارة رقم (٩) ومضمونها "**توفير أجهزة تعويضية لها أو لمن تعول في حالة أنهم من ذوي الاحتياجات الخاصَّة**" على المرتبة الثانية من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر كبيرة بنسبة (٨١.٦٧%)، وبمتوسط (٢.٤٥)؛ وهذه النتيجة تُشير إلى حرص الجمعيات الأهليَّة على توفير أجهزة تعويضية عندما تحتاجها المرأة المعيلة، أو حتى تتمكن من أداء احتياجاتها.
- حصلت العبارة رقم (١٠) المعنونة بـ "**التوعية بأهمية المياه النظيفة والمحافظة عليها**" على المرتبة الثالثة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر كبيرة بنسبة (٨٠%)، وبمتوسط (٢.٤)؛ لتؤكد هذه النتيجة سعي الجمعيات الأهليَّة مع الجهات الحكومية إلى توعية المرأة

بأهمية المياه النظيفة وكيفية الحفاظ عليها في ظل مبادرة الدولة المصرية نحو ترشيد استهلاك المياه واستخدامها بشكل سليم.

- حصلت العبارة رقم (٧) ومضمونهما "**تزويدها بالمعلومات عن طرق حماية نفسها وأولادها من الأمراض**" على المرتبة الأخيرة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر متوسطة بنسبة (٦٨.٣٣%)، وبمتوسط (٢.٠٥)؛ وتُشير هذه النتيجة إلى حرص الجمعيات الأهليَّة إلى تزويد المرأة المعيلة بالمعلومات عن حماية نفسها وأولادها من الأمراض وهو ما أكدته دراسة (عبد الحميد، ٢٠٠٨، ٣٣٦) على أهميَّة تقديم الرعاية الصحيَّة للمرأة المعيلة.

كما يتضح في الجدول السَّابق (١٤) من خلال استجابات أفراد عينة البحث حول درجة أهميَّة تلبية كافة عبارات بُعد "**الاحتياجات الصحيَّة البيئيَّة**" جاءت لصالح الاستجابات (موافق بدرجة كبيرة)، وقد جاء ترتيب عبارات هذا المحور وفقًا لدرجة الأهميَّة على النحو الآتي:

حصلت العبارة رقم (١٠) ومضمونها "**التوعية بأهمية المياه النظيفة والمحافظة عليها**" على المرتبة الأولى من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٩٥%)، وبمتوسط (٢.٨٥)؛ وربما يعزى ذلك أنه أصبح من أبرز أولويات أي جمعية أهلية في ظل التوجه العام للدولة المصرية نشر الوعي وتعزيز السلوكيات الإيجابية تجاه المياه، وأهمية المياه النظيفة وتأثيرها على الصحة العامَّة والبيئة.

- حصلت كلٌّ من العبارة رقم (٨، ٩) ومضمونهما "**تنظيم قوافل علاجية من مختلف التخصصات للمجتمع المحيط**" و"**توفير أجهزة تعويضية لها أو لمن تعول في حالة أنهم من ذوي الاحتياجات الخاصَّة**" على المرتبة الثانية من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٩٣.٦٧%)، وبمتوسط (٢.٨١)؛ وربما يعزى ذلك لأهمية وحتمية زيادة دور الجمعيات الأهليَّة في تنظيم قوافل علاجية لتقديم الخدمات الصحيَّة للمرأة المعيلة، وبخاصة في المناطق

الريفية والنائية التي قد تفتقر إلى الوصول الكافي للخدمات الطبية، وكذلك توفير أجهزة تعويضية.

- حصلت كلٌّ من العبارة رقم (٤، ٦) ومضمونهما "**تنمية الوعي حول الصحة الإنجابية والأمومة والطفولة**" و"**توفير قاعدة بيانات مع الجهات والمؤسسات البحثية لقياس صحة المرأة**" على المرتبة الثالثة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٩٢%)، وبمتوسط (٢.٧٦)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عبد المنعم ٢٠٢٢، ٢٠١) على أهميَّة نشر الوعي الصحي للمرأة المعيلة، وكذلك توفير قاعدة بيانات متكاملة تشمل كافة البيانات الخاصَّة بالأوضاع الصحيَّة بالمرأة المعيلة.
- حصلت العبارة رقم (٢) ومضمونها "**تزويدها بالمعلومات عن طرق حماية نفسها وأولادها من الأمراض**" على المرتبة الأخيرة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٨٥%)، وبمتوسط (٢.٥٥)؛ حيث تؤكد ضرورة استمرار الجمعيات الأهليَّة في تزويد المرأة المعيلة حول الوقاية من الأمراض الشائعة، مثل: الأمراض المعدية، والأمراض المزمنة، وأهمية النظافة الشخصية والعامة وطرق الوقاية من الأمراض.

وبناءً على التحليل السَّابق لعبارات البُعد الخامس "الاحتياجات الصحيَّة والبيئيَّة" يتضح أهميَّة دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات الصحيَّة والبيئيَّة من خلال توفير خدمات الرعاية الصحيَّة الأساسية، مثل: الفحوصات الدورية، العلاج الطبي، والصحَّة الإنجابيَّة، وكذلك تقديم برامج التثقيف الصحي للمرأة المعيلة وهو أكدت عليه دراسة (الشخيبي، ٢٠٢٠، ١٠٠٠)، بالإضافة إلى ضرورة تعاون الجمعيات الأهليَّة مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص ورجال الأعمال في تحسين الظروف السكنية والبيئية للمرأة المعيلة لتكون صحيَّة وآمنة.

و-نتائج البُعد السادس: احتياجات قانونيَّة وإداريَّة

استهدف هذا البُعد التعرُّف على آراء أفراد العينة الكلية (المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة التي تقدم خدمات للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة) البالغ عددها (٢٢٧) تجاه مدى توافر الاحتياجات القانونيَّة والإداريَّة للمرأة المعيلة، ودرجة أهميتها، ويندرج تحت هذا المحور (٩) عبارة تتضح نتائج تحليلها من خلال الجدول الآتي:

جدول (١٥)

استجابات المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة التي تقدم خدمات للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة حول واقع توافر الاحتياجات القانونيَّة والإداريَّة المقدَّمة للمرأة المعيلة ودرجة أهميتها (ن=٢٢٧)

العبارات	التوافر					الأهميَّة				
	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة التوافر	الترتيب	درجة التوافر	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الأهميَّة	الترتيب	درجة الأهميَّة
١	٢.١٥	٠.٧٣١	٧١.٦٧	٧	متوسطة	٢.٥٥	٠.٥٩٦	٨٥	٦	كبيرة
٢	٢.٢٨	٠.٨٢٤	٧٦	٢	متوسطة	٢.٤٤	٠.٧٢٩	٨١.٣٣	٨	كبيرة
٣	٢.٢٦	٠.٦٩٥	٧٥.٣٣	٤	متوسطة	٢.٤٦	٠.٦٦٧	٨٢	٧	كبيرة
٤	٢.٣١	٠.٧٧٨	٧٧	١	متوسطة	٢.٧	٠.٤٥٧	٩٠	٤	كبيرة
٥	١.٧٧	٠.٨٣٢	٥٩	٩	متوسطة	٢.٦	٠.٦٦٦	٨٦.٦٧	٥	كبيرة
٦	٢.١٢	٠.٨٦٤	٧٠.٦٧	٨	متوسطة	٢.٤	٠.٨٠٥	٨٠	٩	كبيرة
٧	٢.٢١	٠.٨١٣	٧٣.٦٧	٥	متوسطة	٢.٩	٠.٢٩٦	٩٦.٦٧	١	كبيرة
٨	٢.٢١	٠.٨١٣	٧٣.٦٧	٥م	متوسطة	٢.٧٦	٠.٥٣١	٩٢	٣	كبيرة
٩	٢.٢٧	٠.٨٠٥	٧٥.٦٧	٣	متوسطة	٢.٧٨	٠.٥٠٨	٩٢.٦٧	٢	كبيرة

يتضح في الجدول السَّابق (١٥) من خلال استجابات أفراد عينة البحث حول مستوى التوافر في الواقع لجميع عبارات بُعد "الاحتياجات القانونيَّة الإداريَّة" جاءت لصالح الاستجابات

(موافق بدرجة متوسطة)، وقد جاء ترتيب عبارات هذا المحور وفقًا لمستوى درجة التوافر على النحو الآتي:

- حصلت العبارة رقم (٧) المعنونة بـ "**مساعدتها في الحصول على التراخيص اللازمة لبدء المشاريع والحصول على الخدمات المختلفة**" على المرتبة الأولى من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر متوسطة بنسبة (٧٧%)، وبمتوسط (٢.٣١)؛ وقد يرجع ذلك إلى حرص الجمعيات الأهليَّة على اتباع الطرق الرسمية في مساعدة المرأة المعيلة على الحصول على التراخيص اللازمة لبدء المشاريع الخاصَّة بها.
- حصلت العبارة رقم (٢) ومضمونها "**مساعدتها في توثيق الأوراق الشخصية والحصول على الأوراق الرسمية**" على المرتبة الثانية من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر متوسطة بنسبة (٧٦%)، وبمتوسط (٢.٢٨)؛ وهذه النتيجة تؤكد النتيجة السابقة والتي تؤكد حرص الجمعيات الأهليَّة على مساعدة المرأة المعيلة في توثيق أوراقها الشخصية بطريقة رسمية.
- حصلت العبارة رقم (٩) المعنونة بـ "**توفير معلومات عن برامج الدعم الحكومي والموارد المتاحة في المجتمع وكيفية الاستفادة منها**" على المرتبة الثالثة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر متوسطة بنسبة (٧٥.٦٧%)، وبمتوسط (٢.٢٧)؛ لتؤكد ضرورة توجه الجمعيات الأهليَّة لتقديم معلومات للمرأة المعيلة عن برامج الدعم الحكومي وكيفية التقديم لها بطريقة مشروعة ورسمية.

- حصلت العبارة رقم (٥) ومضمونها "**مساعدتها في تسجيل أعمالها بشكل قانوني وتقديم الاستشارات القانونيَّة**" على المرتبة الأخيرة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة توافر متوسطة بنسبة (٥٩%)، وبمتوسط (١.٧٧)؛ وتُشير هذه النتيجة إلى ضرورة سعي الجمعيات الأهليَّة

إلى مساعدة المرأة المعيلة في تسجيل أعمالها بشكل قانوني باعتبارها خطوة حيوية في تمكينها اقتصاديًّا وتعزيز استقلالها.

كما يتضح في الجدول السَّابق (١٥) من خلال استجابات أفراد عينة البحث حول درجة أهميَّة تلبية كافة عبارات بُعد "**الاحتياجات القانونيَّة الإداريَّة**" جاءت لصالح الاستجابات (موافق بدرجة كبيرة)، وقد جاء ترتيب عبارات هذا المحور وفقًا لدرجة الأهميَّة على النحو الآتي:

- حصلت العبارة رقم (٧) ومضمونها "**التنسيق مع مديرية التضامن الاجتماعي لتسهيل إجراءات صرف دخل شهري ثابت**" على المرتبة الأولى من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٩٦.٦٧%)، وبمتوسط (٢.٩)؛ وتتماشى هذه النتيجة مع ما تسعى إليه الدولة من تنفيذ مبادرات لتحقيق الضمان الاجتماعي للفئات الأكثر احتياجًا ومنها المرأة المعيلة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (امبابي، وغنيم،٢٠٢١، ٤٢٨) على ضرورة وجود دخل ثابت للمرأة المعيلة يمكنها من تلبية احتياجاتها الأساسية.
- حصلت العبارة رقم (٩) المعنونة بـ "**توفير معلومات عن برامج الدعم الحكومي والموارد المتاحة في المجتمع وكيفية الاستفادة منها**" على المرتبة الثانية من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٩٢.٦٧%)، وبمتوسط (٢.٧٨)؛ وربما يعزى ذلك لأهمية وحتمية زيادة جهود الجمعيات الأهليَّة في توفير معلومات عن برامج الدعم الحكومي للمرأة المعيلة حتى تستفيد منها بشكل فعَّال.
- حصلت العبارة رقم (٨) المعنونة بـ "**تسهيل الإجراءات القانونيَّة للحصول على التقارير الطبية من الجهات المعنية في حالة البحث عن فرص للعلاج على نفقة الدولة**" على المرتبة الثالثة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٩٢%)، وبمتوسط (٢.٧٦)؛

وتؤكد هذه النتيجة ضرورة قيام الجمعيات الأهليَّة بمساعدة المرأة المعيلة في تسهيل الإجراءات القانونيَّة للعلاج على نفقة الدولة.

▪حصلت العبارة رقم (٦) ومضمونها "**تسهيل إجراءات الحصول على قرض ميسر من الجهات المعنية بذاتها**" على المرتبة الأخيرة من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة أهميَّة كبيرة بنسبة (٨٠%)، وبمتوسط (٢.٤)؛ وتؤكد هذه النتيجة زيادة جهود الجمعيات الأهليَّة لمساعدة المرأة المعيلة في تسهيل الإجراءات للحصول على قروض من الجهات المعنية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عبد الحميد، ٢٠٠٨، ٣٣٨) والتي أكدت دور الجمعيات في تحقيق ذلك.

وبناءً على التحليل السَّابق لعبارات البُعد السادس "الاحتياجات القانونيَّة الإداريَّة" يتضح أهميَّة دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات القانونيَّة والإداريَّة من خلال تنظيم ورش عمل وندوات للتوعية بالحقوق القانونيَّة للمرأة المعيلة وهو ما اتفق مع دراسة (عبد الحميد، ٢٠٠٨، ٣٠١)، وكذلك المساعدة في تنفيذ الإجراءات الإداريَّة مثل استخراج الأوراق الرسمية، والحصول على التصاريح والتراخيص اللازمة، كما أنها تقوم بدور الوسيط بين المرأة المعيلة والجهات الحكومية؛ ممَّا يسهل على المرأة المعيلة للوصول إلى الخدمات الحكومية والاستفادة منها.

ي- تحليل نتائج الاستبانة على المستوى الكلى للمحاور:

بعد الانتهاء من تحليل كل بُعد من أبعاد الاستبانة حول مستوى توافر الاحتياجات التربويَّة المقدمة للمرأة المعيلة من قبل الجمعيات الأهليَّة ودرجة أهميتها، والممثلة في الأبعاد الستة، تأتي أهميَّة تحليل الاستبانة على مستوى الأبعاد ككل لبيان درجات توافر على مستوى الأبعاد، ودرجة أهميتها، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (١٦)

استجابات المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة التي تقدم خدمات للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهليَّة حول واقع توافر الاحتياجات التربويَّة المقدَّمة للمرأة المعيلة من قبل الجمعيات الأهليَّة ودرجة أهميتها (ن=٢٢٧)

الأبعاد	الواقع			الأهميَّة		
	المتوسط	نسبة التوافر	الترتيب	المتوسط	نسبة الأهميَّة	الترتيب
(١) احتياجات تعليميَّة ثقافيَّة	١.٩٥	٦٥	٦	٢.٧٩	٩٣	٢
(٢) احتياجات اجتماعيَّة	٢.٢٥	٧٥	١	٢.٨٢	٩٤	١
(٣) احتياجات نفسيَّة وجدانيَّة	٢.١٨	٧٢.٦٧	٣	٢.٧	٩٠	٤
(٤) احتياجات اقتصاديَّة وريادِيَّة	١.٩٦	٦٥.٣٣	٥	٢.٦٧	٨٩	٥
(٥) احتياجات صحيَّة وبيئيَّة	٢.٢٣	٧٤.٣٣	٢	٢.٧١	٩٠.٣٣	٣
(٦) احتياجات قانونيَّة وإداريَّة	٢.١٨	٧٢.٦٧	٣م	٢.٦٢	٨٧.٣٣	٦

يتضح في الجدول السَّابق (١٦) اتفاق آراء المسئولين والعاملين، كما يتضح أيضًا اتفاق المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة حول ضعف درجة توافر بالبُعد الأوَّل احتياجات تعليميَّة وثقافيَّة بنسب مئوية (٦٥%) وبمتوسط حسابي (١.٩٥)؛ وهو ما قد يُشير إلى ضرورة السعي الجاد من قبل الجمعيات الأهليَّة إلى انتهاج المزيد من الخطوات في تلبية الاحتياجات التعليميَّة والثقافيَّة للمرأة المعيلة ويتضح من الجدول أيضًا اتفاق آراء المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة على أهميَّة تلبية الاحتياجات الاجتماعيَّة بدرجة كبيرة في إجمالي الاستبانة ككل بنسبة مئوية، بلغت (٩٤%) وبمتوسط حسابي (٢.٨٢)، وهو ما يؤكد أن تلبية الاحتياجات الاجتماعيَّة يعتمد بدرجة كبيرة على بذل جهد إضافي من جميع المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهليَّة؛ من أجل تحسين نوعية الحياة للنساء المعيلات وتعزيز التكافل الاجتماعي بما يضمن تحقيق الاستدامة لأنشطتها وخدماتها المختلفة.

المحور الرابع: ملامح رؤية مقترحة لتفعيل دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهلية.

يتضمن هذا المحور ملامح رؤية مقترحة لتفعيل دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة بمحافظة الدقهلية يُمكن الاسترشاد بها من قبل المهتمين والمختصين بشئون الجمعيات الأهليَّة والمرأة المعيلة، كوسيلة لتلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة؛ من أجل تحسين نوعية حياتها، ويتضمن هذا المحور أهداف الرؤية المقترحة، ومنطلقاتها، وأسس الرؤية المختلفة، ومكوناتها، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: أهداف الرؤية المقترحة

تستهدف الرؤية المقترحة تعزيز دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة في إطار ونهج شامل يأخذ في اعتباره الأدوار المختلفة التي تقوم بها المرأة المعيلة لمواجهة التحديات المجتمعيَّة المختلفة، وتمكنها من المساهمة في الارتقاء بأوضاعها الأسرية والمجتمعية من خلال:

(١) التنسيق بين الجمعيات الأهليَّة والجهات الحكومية لتوفير الدعم اللازم من خلال تطوير السياسات والتشريعات التي من شأنها توفير بيئة داعمة للمرأة المعيلة.

(٢) زيادة الوعي لدى السيدات المعيلات؛ بكيفية الاستفادة من البرامج والمبادرات التي تقدمها الجهات الحكومية والمنظمات المختلفة لدعم المرأة.

(٣) الحدُّ من التضارب والعشوائية بين الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة والتقليل من المشكلات التي تواجهها.

(٤) إتاحة الإمكانات الماديَّة والبشريَّة والتقنيَّة لتطوير البرامج والخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهليَّة لتلبية الاحتياجات التربويَّة المختلفة للمرأة المعيلة.

(٥) تحديث البرامج والخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهليَّة للمرأة المعيلة بناءً على النتائج والتغذية الراجعة من المستفيدات، وبما يتلاءَم مع المتغيرات المعاصرة.

ثانيًا: منطلقات الرؤية المقترحة

تعتمد الرؤية المقترحة على مجموعة من المنطلقات تتحدد فيما يأتي:

(١)رؤية مصر ٢٠٣٠ في محور العدالة الاجتماعيَّة؛ حيث ترتكز على بناء مجتمع عادل يتميز بالمساواة بين الجنسين وضمان الحقوق والفرص المتساوية؛ من أجل تحقيق أعلى درجة من الاندماج الاجتماعي وتحقيق للحماية للفئات الأولى بالرعاية من خلال المساواة في الحقوق والفرص.

(٢)الاستراتيجيَّة الوطنيَّة لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠حيث تشتمل الاستراتيجيَّة على أربعة محاور عمل متكاملة؛ التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة، التمكين الاقتصادي والتمكين الاجتماعي والحماية، والعمل على تغيير ثقافة المجتمع نحو المرأة وتعزيز سُبل حصولها على حقوقها القانونيَّة.

(٣)الاستراتيجيَّة الوطنيَّة لحقوق الإنسان ٢٠٢١-٢٠٢٦ والتي تهدف النهوض بكافة حقوق الإنسان من خلال تعزيز احترام وحماية كافة الحقوق المدنيَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة تحقيقًا للمساواة وتكافؤ الفرص دون أي تمييز.

(٤) امتلاك الجمعيات الأهليَّة قوى بشرية تُمكنها من تحقيق تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج والخدمات والأنشطة المميزة، وتكوين علاقات جيدة مع الجهات المستفيدة بالبيئة المحيطة بها.

(٥)إنَّ النساء المعيلات لديهنَّ احتياجات تربوية متعددة ومتباينة وتختلف باختلاف المستوى التعليمي ومستوى الانفتاح الثقافي، والمستوى المعيشي، وطبيعة الظروف التي مروا بها.

(٦) الحاجة الملحة للارتقاء بوضع المرأة المعيلة؛ ممَّا يسهم في تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي ويعزز من دورها في المجتمع المحيط بها.

(٧) إنَّ تحسين جودة حياة المرأة المعيلة يتطلب توفير بيئة تربوية آمنة ومساندة اجتماعيَّة واقتصاديَّة وصحيَّة ونفسيَّة.

(٨) النتائج التي تُوصِّل إليها من خلال الدراسة الميدانية، والتي تُشير في مجملها إلى أهميَّة تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة من خلال الجمعيات الأهليَّة على ضوء الأبعاد الستة والتي تتمثل في: (احتياجات تعليميَّة ثقافيَّة- احتياجات اجتماعيَّة- احتياجات نفسيَّة وجدانيَّة- احتياجات اقتصاديَّة رياديَّة- احتياجات صحيَّة بيئيَّة- احتياجات قانونيَّة إداريَّة).

ثالثًا: أسس الرؤية المقترحة

تعتمد الرؤية المقترحة على مجموعة من الأسس، منها:

(١) **العلاقات الإنسانيَّة:** يتوقف نجاح الرؤية المقترحة على إعلاء مبدأ العلاقات الإنسانيَّة، فتلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة من قبل الجمعيات الأهليَّة يقوم على علاقات ذات تقدير وتآلف بين الأطراف المتشاركة.

(٢) **التكاملية:** من خلال وضع رؤية متكاملة لتلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة، تشمل الجوانب التعليميَّة والثقافيَّة، والاجتماعيَّة، والاقتصاديَّة الرياديَّة، والنفسيَّة الوجدانيَّة، الصحيَّة والبيئيَّة، والقانونيَّة الإداريَّة.

(٣) **التشاركية:** تستند الرؤية المقترحة إلى مبدأ التشاركية لدعم إقامة الشراكات بين الجمعيات الأهليَّة وسائر الجهات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المختلفة، لتلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة.

(٤)**المرونة:** وتتمثل في الاستجابة السريعة للمتغيرات التي تحدث في البيئة المحلية بالجمعيات الأهليَّة وآليات مواكبتها؛ من أجل القدرة على المبادرة والابتكار في تنفيذ البرامج الداعمة لتلبية احتياجات المرأة المعيلة.

(٥)**التوازن:** ويتمثل في التوازن بين تلبية احتياجات المرأة المعيلة والأخذ بعين الاعتبار التنوع في احتياجاتها والأولويات المختلفة لكل جانب من جوانب حياتها بحيث ألا يطغى جانب على جانب.

(٦)**التنافسية:** تدعم الرؤية المقترحة امتلاك الجمعيات الأهليَّة مزايا تنافسية في تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة بصورها المختلفة.

رابعًا: مكونات الرؤية المقترحة

وتتمثل في مجموعة من المكونات الواجب توافرها لتفعيل دور الجمعيات الأهليَّة لتلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة، وتشتمل على أبعاد الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة، آليات ومقومات تنفيذها، وهو ما يوضحه الشكل التالي، ثمَّ عرضه بالتفصيل.

مكونات الرؤية المقترحة

أبعاد الاحتياجات التربوية	آليات التنفيذ	مقومات التنفيذ	القائمون بالتنفيذ
١- احتياجات تعليمية وثقافية. ٢- احتياجات اجتماعية. ٣- احتياجات نفسية وجدانية. ٤- احتياجات اقتصادية ريادية. ٥- احتياجات صحية بيئية ٦- احتياجات قانونية إدارية.	١- آلية الاتصال ٢- آلية التبادل. ٣- آلية التعاون. ٤- آلية التنسيق.	١- مقومات تنظيمية. ٢- مقومات بشرية. ٣- مقومات معلوماتية. ٤- مقومات مادية ومالية. ٥- مقومات تسويقية.	١- الوزرات ٢- المؤسسات التعليمية. ٣- الهيئات الدولية ٤- البنوك ٥- المتطوعون

شكل (٢) مكونات الرؤية المقترحة

(١)أبعاد الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة

يُعد تحديد الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة بشكل علمي ومنهجي يسهم في عملية تحسين نوعية حياتها وتمكينها اجتماعيًّا واقتصاديًّا، فالاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة تتمثل في مجموعة المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم التي تحتاجها لتستطيع من خلالها التكيف مع التحديات الأسريَّة والمجتمعيَّة؛ ومن ثمَّ تحسين نوعية حياتها وتمكينها اجتماعيًّا واقتصاديًّا، وقد تمَّ تحديد هذه الأبعاد في ستة أبعاد تتمثل في:

١- الاحتياجات التعليميَّة والثقافية

وتتمثل في الفرص التعليميَّة والثقافية المختلفة التي تحتاجها المرأة المعيلة لتحقيق أهدافها التعليميَّة، وتختلف هذه الاحتياجات من امرأة إلى أخرى لآخر حسب قدراتها واهتماماتها وظروفها، ومن تلك الاحتياجات:

- توفير برامج فعَّالة لمحو الأمية من خلال التعاون مع المؤسسات المعنية بذلك.
- توفير خدمات تعليميَّة لتحسين المستوى التعليمي لها.
- تقديم أنشطة تربوية لإكساب المعلومات والمعارف للتكيف مع البيئة المحيطة بها.
- توفير بيئة تعليميَّة مناسبة للخصائص النفسيَّة والاجتماعيَّة لها.
- الإرشاد التعليمي للمرأة المعيلة لمساعدتها على الحصول على الفرص التعليميَّة المناسبة لها.
- توعيتها بالقضايا الثقافية المعاصرة وانعكاساتها على حياتها.
- تقديم دورات تدريبية وورش عمل لتنمية مهاراتها في التفكير والعمل القيادي.
- إكسابها القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد أولوياتها لتحسين مستوى معيشتها.
- تقديم برامج دينية لتعزيز الوسطية في التعامل مع القضايا الدينية المتعلقة بها.
- تنظيم دورات تدريبية للتعامل الصحيح مع التكنولوجيا، وكيفية الاستفادة منها.

- توفير فرص التعليم والتدريب للمرأة المعيلة لاكتساب مهارات ريادة الأعمال.
- تعليمها طرق جديدة للتسويق لإكسابها الخبرة اللازمة لتسويق منتجاتها.

٢- الاحتياجات الاجتماعيَّة

وتُشير تلك الاحتياجات إلى المتطلبات الضرورية للمرأة المعيلة لتحسين جودة حياتها الأسرية والمجتمعية، ومن تلك الاحتياجات:

- توفير برامج التوعية الوالدية تساعدها على القيام بمسئولياتها الأسرية.
- مساعدتها في التفاعل الإيجابي مع المجتمع المحيط.
- توجيهها لاستثمار خبراتها الذاتية في مواجهة المشكلات.
- إكسابها القدرة على الاعتماد على النفس والتحدث مع الآخرين.
- تأهيلها لمساعدة أبنائها على تخطي العقبات الدراسية من خلال برامج ودورات تدريبية.
- مساعدتها في التعامل الإيجابي مع خلافات الأبناء ومشكلاتهم.
- تنظيم ملتقيات لتبادل الخبرات بين أسر المرأة المعيلة.
- عرض نماذج للسيدات اللاتي لهنَّ دور بارز وقيادي في المجتمع.
- توعيتها بالقضايا المجتمعيَّة وانعكاساتها على حياتها.
- توضيح حقوقها وواجباتها تجاه نفسها وأسرتها والمجتمع.
- توفير الفرص للمرأة المعيلة للمشاركة في الأعمال الخيرية والتطوعية.
- تنمية قيم الانتماء والمواطنة ودورها المستقبلي في تنمية المجتمع المحيط بها.

٣- الاحتياجات النفسيَّة الوجدانية

وتتعلق تلك الاحتياجات بالعواطف والمشاعر الداخلية، وتسهم في تعزيز الصحة النفسيَّة والوجدانيَّة للمرأة المعيلة لتستطيع مواجهة التحديات والضغوط التي تمرُّ بها، ومن تلك الاحتياجات:

- تقديم المشورة النفسيَّة لها من قبل المتخصصين.
- توفير برامج للتأهيل والدعم النفسي للمرأة المعيلة.
- تقديم برامج لرفع الثقة بالنفس؛ ممَّا يشعرها بالأمن والأمان.
- تنظيم رحلات للمساعدة على الترويح والاستمتاع بوقت الفراغ.
- توعيتها بمراكز الدعم الأسري والاستشارات الأسرية الحكومية والخاصة والخدمات المقدمة.
- إتاحة الفرص للتعبير عن مشاعرها السلبية وما يرتبط بها من نقاط ضعفها وكيفية معالجتها.
- تقديم برامج توعوية لإرشادها بسُبل التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصَّة ورعايتهم.
- تنفيذ برامج توعوية لتحسين جودة حياة المرأة المعيلة.
- توفير دعم شامل يسهم في تعزيز صحتها النفسيَّة واستقرارها العاطفي.
- توفير برامج تدريبية تساعدها على إدارة وقتها بشكل أفضل لتحقيق التوازن بين المسئوليات العائلية والعملية.
- تنفيذ برامج تحفيزية تساعدها على مواجهة التحديات والضغوط المحيطة بها.

٤- الاحتياجات الاقتصاديَّة والرياديَّة

وتتمثل تلك الاحتياجات في تحقيق الاستقرار المالي للمرأة المعيلة وإكسابها القدرة على تطوير مشاريع بطرق رياديَّة مختلفة، ومن تلك الاحتياجات:

- فتح قنوات تسويقية للمشروعات الصغيرة من خلال التعاون مع القطاع الخاص والبنوك.
- تعزيز مهاراتها الأساسية في إدارة الأعمال (مثل: التخطيط المالي، والتسويق، وإدارة الموارد والدخل).
- توجيهها للاستفادة من الإمكانات البيئية المتاحة لعمل مشروع مربح ومستدام.

- مساعدة المرأة المعيلة التي لديها مشروع إنتاجي على تسويق منتجاتها.
- التعريف بالجهات التي تقدم منحًا تمويلية للمشروعات الصغيرة للنساء المعيلات.
- تدريب المرأة المعيلة على استخدام التكنولوجيا في إدارة وتسويق مشاريعها.
- تنظيم معارض لعرض منتجات المرأة المعيلة لتعزيز وصولها إلى الأسواق.
- مساعدتها في الحصول على فرصة عمل مناسبة كمصدر للدخل.
- توفير الجمعية التمويل لبعض المشروعات الصغيرة.
- تشجيع المرأة المعيلة على تبني حلول جديدة لتحسين المنتجات والخدمات التي تقدمها.
- توجيهها للاشتراك في مشروعات الأسر المنتجة وتوفير وسائل الدعم والخدمات المناسبة لذلك.

٥- الاحتياجات الصحيَّة والبيئيَّة

وتتمثل تلك الاحتياجات في التوعية الصحيَّة، والرعاية المتخصصة واتخاذ الإجراءات الصحيَّة الأساسية، والعيش في بيئة صحيَّة نظيفة، وتتمثل تلك الاحتياجات في:

- تنفيذ برامج للوعي الغذائي والبيئي والإسعافات الأوَّلية.
- تزويدها بالمعلومات عن طرق حماية نفسها وأولادها من الأمراض.
- تقديم برامج للتثقيف الصحي تتعلق بالوقاية من الأمراض ومكافحة الأوبئة.
- تنمية الوعي حول الصحة الإنجابية والأمومة والطفولة.
- توعيتها بمراكز الرعاية الصحيَّة لإكسابها العادات الصحيَّة والغذائية السليمة.
- توفير قاعدة بيانات مع الجهات والمؤسسات البحثية لقياس صحة المرأة.
- توجيه المرأة المعيلة لخدمات تنظيم الأسرة للكشف الدوري بالمجان لها ولأسرتها.
- تنظيم قوافل علاجية من مختلف التخصصات للمجتمع المحيط.

- توفير أجهزة تعويضية لها أو لمن تعول في حالة أنهم من ذوي الاحتياجات الخاصَّة.
- التوعية بأهمية المياه النظيفة والمحافظة عليها.
- المساعدة في توفير مساكن آمنة ومستقرة ومجهزة.

٦- الاحتياجات القانونيَّة والإداريَّة

وتسعى تلك الاحتياجات إلى تنظيم الحياة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والصحيَّة للمرأة المعيلة، وضمان العدالة في الحصول على حقوقها، ومن تلك الاحتياجات:

- توعيتها بالقوانين والسياسات التي تضمن حقوقها وتحميها من التمييز والإساءة.
- مساعدتها في توثيق الأوراق الشخصية والحصول على الأوراق الرسمية.
- توعيتها بحقوقها القانونيَّة والاجتماعيَّة للتعامل مع القضايا القانونيَّة المتعلقة بالعمل والأسرة.
- مساعدتها في الحصول على التراخيص اللازمة لبدء المشاريع والحصول على الخدمات المختلفة.
- مساعدتها في تسجيل أعمالها بشكل قانوني وتقديم الاستشارات القانونيَّة.
- تسهيل إجراءات الحصول على قرض ميسر من الجهات المعنية بذاتها.
- التنسيق مع مديرية التضامن الاجتماعي لتسهيل إجراءات صرف دخل شهري ثابت.
- تسهيل الإجراءات القانونيَّة للحصول على التقارير الطبية من الجهات المعنية في حالة البحث عن فرص للعلاج على نفقة الدولة.
- توفير معلومات عن برامج الدعم الحكومي والموارد المتاحة في المجتمع وكيفية الاستفادة منها.

(٢) آليات التنفيذ

لكي تستطيع الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة، هناك مجموعة من الآليات اللازمة للتنفيذ تتمثل على النحو الآتي:

١- **آلية الاتصال:** وتتم ذلك من خلال توفير قاعدة بيانات بالجمعيات الأهليَّة لتسجيل المستفيدات من النساء المعيلات من البرامج والمبادرات التي تقدمها الجمعيات لمنع ازدواج الخدمة، بالإضافة إلى إقامة علاقات قوية بين منفذي الخدمة.

٢- **آلية التبادل:** وتتمثل في قيام الجمعيات الأهليَّة بتبادل الجمعيات الأهليَّة مع بعضها البعض قواعد البيانات الخاصَّة بالمستفيدات من النساء المعيلات لمنع الازدواج، وكذلك تبادل خطط الرعاية الخاصَّة بالمستفيدات، بالإضافة إلى تبادل العاملين ذوي الخبرة في تنفيذ المبادرات للمرأة المعيلة لزيادة فاعلية التنفيذ؛ ومن ثمَّ تحقيق التكامل بين الخدمات المقدمة.

٣- **آلية التعاون:** وتتمثل في تعاون الجمعيات الأهليَّة مع المؤسسات المعنية بالمرأة بشكل عام والمرأة المعيلة بشكل خاص، لوضع خطط عمل لتلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة وتنفيذها بالشكل المرغوب سواء المتشابهة وغير المتشابهة.

٤- **آليَّة التنسيق:** من خلال التنسيق بين القائمين على تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة، بالإضافة إلى التنسيق بين الجمعيات في تحديد الموارد البشريَّة والماديَّة والتقنيَّة التي تسهم في تنفيذ البرامج والمبادرات المختلفة.

(٣) مقومات التنفيذ

وتتمثل في مجموعة من المقومات اللازمة لتستطيع الجمعيات الأهليَّة تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة بشكل ناجح، ومنها:

١- **مقومـات تنظيميَّـة:** وتتمثـل فـي العناصـر والمـوارد التـي تسـهم فـي تشـكيل وتنظـيم الجمعيات الأهليَّة لتحقيق أهدافها بفعالية وتسيير شئونها تجاه تلبية احتياجات المرأة المعيلـة، وتتضـمن وجـود هيكـل تنظيمـي للجمعيـات يوضـح كيفيـة توزيـع السـلطة والمسئوليات، وجود ثقافة تنظيمية تشجع العاملين على القيام بأعمالهم بطريقة فعَّالة، وتشكيل وحدة تنظيمية لإدارة احتياجات المرأة المعيلة؛ تتولى مسئولية اقتراح المبادرات والبـرامج، وإقرار الخطـط وعقـد الاتفاقيـات مـع الجهـات المعنيـة بـالمرأة المعيلـة لتلبيـة احتياجاتها المختلفة.

٢- **مقومـات بشـريَّة:** وتتمثل فـي الاحتياجـات البشرية اللازمـة لتنفيذ البـرامج والمبـادرات لتلبية احتياجات المرأة المعيلة، ويتم ذلك من خلال فتح باب التطوع للعمل بالجمعيات الأهليَّـة، وصـرف المكافـآت والحـوافز وفقًـا لأدائهـم؛ ومـن ثـمَّ تشـكيل لجـان لتطبيـق المبادرات تكون محددة لكل بُعد من أبعاد الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة، ويرأسها قائد فريق يكون لديه خبرة في مجال إعداد المبادرات والبرامج ولديه معرفة شاملة وخبرة كافية في مجال المرأة المعيلة.

٣- **مقومـات معلوماتيَّـة:** وتتمثل في تشكيل قواعد بيانات ومعلومات تشمل عدد النساء المعيلات بالمناطق السكنية التابعة للإدارات، وتشمل هذه القواعد معلومات كافية عن احتياجات المرأة المعيلة، حتى يتسنى للجمعيات تنفيذها، ويتم تبادلها بين الجمعيات وبعضها البعض حتى لا يحدث ازدواجية في العمل.

٤- **مقومات ماديَّة وماليَّة وتتمثل في** الأدوات الملموسة التي تحتاجها الجمعيات الأهليَّة لتلبيـة احتياجـات المـرأة المعيلـة بفعاليـة مثـل تـوفر مكـان مناسـب للجمعيـة بـه قاعـات ومرافق، وأدوات لازمة مثل أجهزة الحاسوب والإنترنت، الطابعات وأي معدات خاصَّة بالمشاريع التي تنفذها الجمعية، لتنفيذ الأنشطة المختلفة، بالإضافة إلى توفير مصادر

مالية مستقرة ومتنوعة من خلال التبرعات، والمنح، والعضويات، والأنشطة الربحية التي تساعد في تمويل مشاريع الجمعية وبرامجها المختلفة.

٥- **مقومات تسويقيَّة**، وتتمثل في الإعلام الكافي عمَّا تقدمه الجمعيات الأهليَّة لتلبية احتياجات المرأة المعيلة من خلال المنشورات، واللافتات، والموقع الإلكتروني، ووسائل التواصل الاجتماعي.

(٤) القائمون بالتنفيذ

لكي تستطيع الجمعيات الأهليَّة تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة فإنها تحتاج إلى الشراكة مع مختلف المؤسسات سواء الحكومية، أو الدولية، بالإضافة إلى المتطوعين من المجتمع المحيط بها، ومنهم:

١- **الوزرات والهيئات الحكومية:** مثل وزارة التضامن الاجتماعي، وزارة القوى العاملة، وزارة الصحة، المجلس القومي للمرأة؛ للمساهمة في تنفيذ برامج الدعم الاجتماعي والصحي والمادي والتدريب المهني للنساء المعيلات.

٢- **المؤسسات التعليميَّة والتدريبيَّة، والجامعات والمؤسسات الأكاديميَّة ومراكز التدريب المهني؛** لتقديم برامج تعليميَّة وتدريبيَّة لتعزيز فرص المرأة المعيلة في سوق العمل، بالإضافة إلى تقديم برامج تدريبية لتعزيز مهارات المرأة المعيلة في مختلف المجالات.

٣- **الهيئات الدولية:** مثل اليونيسيف، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال تنفيذ برامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي وبرامج التوعية الصحيَّة للمرأة المعيلة، وتحسين نوعية حياتها.

٤- **البنوك المحليَّة والمؤسسات التمويليَّة:** لتقديم خدمات مالية للنساء المعيلات، مثل: القروض الصغيرة، والبرامج التمويلية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

٥- **المتطوعون:** من لديهم مجموعة متنوعة من المهارات والخبرات تعزز من قدرتهم في العمل التطوعي للتعامل مع النساء المعيلات، ومنهم شباب الجامعات، والمتخصصون في مجالات مختلفة، ورواد الأعمال، والأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون، والأخصائيون التربويون.

خامسًا: متطلبات الرؤية المقترحة

(١)مراجعة التشريعات والقوانين التي تنظم العمل بالجمعيات الأهليَّة وتدعم إقامة شراكات مع مؤسسات المجتمع المختلفة، بما يتناسب مع التغيرات المعاصرة والاحتياجات المجتمعيَّة، ويسهم في تعزيز دورها في المجتمع المحيط بها، ويحقق الكفاءة والعدالة والشفافية في تنفيذ أنشطتها المختلفة.

(٢)تطوير البنية التحتية للجمعيات الأهليَّة، من خلال توفير مقر ملائِم للجمعية، يتضمن قاعات للعمل والاجتماعات والتدريب، وتعزيز قدرتها التكنولوجية؛ ممَّا يسهل تقديم خدماتها بشكل فعَّال ومستدام.

(٣)تطوير الموارد البشرية بالجمعيات الأهليَّة يسهم في تحسين أدائها واستدامتها في تحقيق أهدافها وخدمة المجتمع بشكل أفضل وبخاصة النساء المعيلات.

(٤)تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية ودور الجمعيات الأهليَّة لتلبية احتياجات المرأة المعيلة، من خلال استخدام وسائل الإعلام التقليدية، ووسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية لنشر محتوى توعوي وجذب الانتباه إلى أنشطة الجمعيات الأهليَّة في مجال المرأة المعيلة.

(٥)زيادة الزيارات المتبادلة بين الجمعيات الأهليَّة المعنية بالمرأة المعيلة، لتبادل المعلومات وتذليل الصعوبات، وتسهيل الإجراءات لبناء وتفعيل الشراكة بينهما في تلبية الاحتياجات المختلفة للمرأة المعيلة.

(٦)استثمار نقاط القوة في الجمعيات الأهليَّة؛ من أجل تحديد واستمرارية علاقة الشراكة بينهم في تلبية احتياجات المرأة المعيلة؛ بهدف الشركاء المحتملين، وتحولهم إلى منافسين في المستقبل.

قائمة المراجع

١- أبو أسعد، أحمد عبد اللطيف (٢٠٠٨). **الإرشاد الزواجي الأسري**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

٢- أبو شمالة، نواف (٢٠٢٠). جائحة كوفيد ١٩ وانعكاساتها على أسواق العمل والفقر في الدول العربية وسُبل معالجتها، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصاديَّة**، المعهد العربي للتخطيط، مج (٢٢)، ع (٣)، ١٣٧-١٧٣.

٣- أحمد، أحمد إبراهيم، وحسين، سلامة عبد العظيم، عيسوي، رشا مختار عبد الرحمن (٢٠١٩، يوليو). محددات الدور التربوي للجمعيات الأهليَّة: دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية، **مجلة كلية التربية**، كلية التربية جامعة بنها، مج (٣٠)، ع (١١٩)، ١١٥-١٣٨.

٤- أحمد؛ أيمن رمضان (٢٠٢٣، أبريل). مؤشرات تخطيطية لدعم دور الجمعيات الأهليَّة في تحسين نوعية حياة الأسر الأولى بالرعاية بالعشوائيات، **مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعيَّة**، المعهد العالي للخدمة الاجتماعيَّة بالقاهرة، ع (٣٩)، ٢٤٧-٢٩٧.

٥- إمبابي، سمر عبد الله عبد الشافي& غنيم، محمد أحمد (٢٠٢١). النساء المعيلات ونوعية الحياة، رؤية سوسيولوجية، **مجلة الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة**، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٤٠٠-٤٣٢.

٦- إنجازات وزارة التضامن الاجتماعي ٢٠١٤-٢٠٢١)-https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/research.aspx(20/6/2024)

٧- جامعة الدول العربية- معهد العربي للتخطيط (٢٠١٩، مايو). القمة العربية التنموية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة: **الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد ٢٠٢٠-٢٠٣٠**، بيروت – الجمهورية اللبنانية.

٨- جمهورية مصر العربية (٢٠١٩، مارس). وزارة التضامن الاجتماعي، خدمات وزارة التضامن الاجتماعي في مجال المرأة (20/6/2024)https://www.moss.gov.eg/ar .

٩- جمهورية مصر العربية الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (٢٠٢١، أكتوبر)، النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعيَّة لعام ٢٠٢٠ https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?(20/6/2024)

١٠- جمهورية مصر العربية، **الجريدة الرسمية (٢٠١٩، أغسطس)**، س (٦٢)، ع (٣٣) مكرر ب، الهيئة العامَّة لشئون المطابع الأميرية.

١١- جمهورية مصر العربية، اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان الاستراتيجيَّة الوطنية لحقوق الإنسان، ٢٠٢١-٢٠٢٦، **تقارير متخصصة عن حقوق الإنسان**، قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي ولائحته التنفيذية الملاح الرئيسة، الأمانة الفنية.

١٢- الجندي، أماني فوزي، وحنفي شيماء أحمد (٢٠٢٣، سبتمبر). كفاءة نظام الاستهداف لشبكات الأمان الاجتماعي في مصر، **المجلة الاجتماعيَّة القومية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعيَّة والجنائية، م (٦٠)، ع (٣٦)، ٨٥-١١٣.

١٣- حسانين، خالد محمد السيد (٢٠٢٠، يوليو). استخدام أسلوب العصف الذهني القائم على القبعات الست للتفكير في خدمة الجماعة لتنمية مهارات حل المشكلة لدى المرأة المعيلة، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعيَّة والعلوم الإنسانيَّة**، م (٣)، ع (٥١)، ٨٤٥-٨٨٢.

١٤- حماد، أميرة عرفة عبد الحافظ حامد (٢٠١٣). برنامج إرشادي جماعي مقترح للتخفيف من حدة المشكلات الاجتماعيَّة لدى المرأة المعيلة، *رسالة ماجستير غير منشورة*، قسم خدمة الجماعة، كلية الخدمة الاجتماعيَّة، جامعة حلوان.

١٥- الخولي، إبراهيم (٢٠٢٢، أكتوبر). جهود التنمية الريفية في تحسين جودة حياة المرأة الريفية المعيلة بقرى مركز أشمون بمحافظة المنوفية، **مجلة العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة**، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، م (٦)، ع (١٢)، ٨٨-١١١.

١٦- رضوان، أحمد محمد عبد المطلب (٢٠٢٢، سبتمبر). تقدير احتياجات المرأة المعيلة من برامج الحماية الاجتماعيَّة "دراسة مقارنة بين مجتمع ريفي ومجتمع حضري"، **حوليات آداب عين شمس**، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مج (٥٠)،١٢٣-١٤٣.

١٧- زكريا، نورا عيسى (٢٠٢٢، ديسمبر). المنهجية الجديدة للعمل الأهلي في مصر دراسة تحليلية في إطار القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم ممارسة العمل الأهلي، **مجلة البحوث القانونيَّة والاقتصاديَّة**، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ع (٨٢)،٦٥١-٧٣٣.

١٨- سالم، أمل مسعود محمود (٢٠١٣). محددات تمكين المرأة الريفية المعيلة بمحافظة الفيوم، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية الزراعة، جامعة الفيوم.

١٩- سعدالله، يسري شعبان (٢٠١١، أبريل). مقياس تمكين المرأة المعيلة، **مجلة دراسات في الخدمات الاجتماعيَّة والعلوم الإنسانيَّة**، كلية الخدمة الاجتماعيَّة، جامعة حلوان، ع (٣٠)، ج (٢)، ٨٢٨-٨٦٤.

٢٠- سلامة، محمد علي (٢٠٠٧). **محكمة الأسرة ودورها في المجتمع**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية.

٢١- السيد، أمينة فرج عبد الوهاب& القليني، فاطمة يوسف& إبراهيم، ريم أحمد (٢٠٢١، أكتوبر). أساليب التكيف النفسي والبيئي للمرأة المعيلة دراسة ميدانية بمحافظة القاهرة، **مجلة العلوم البيئية**، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، م (٥)، ع (١٠)، ج (١)، ٣٩-٧٣.

٢٢- السيد، مرفت صدقي عبد الوهاب (٢٠١٦). أساليب التكيف المعيشي للمرأة المعيلة في ظل ظاهرة تأنيث الفقر ببعض المحافظات، **المجلة المصرية الزراعية**، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، ٩٤(١)، ٣٠٣-٣٣٤.

٢٣- السيسي، سارة حمزة عبد الله (٢٠١٩). معالجة الصحف المصرية الإلكترونية لقضايا الفئات المهمشة وعلاقتها بإدراك الجمهور المصري لواقعهم "دراسة تطبيقية"، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، كلية الدراسات العربية بنات، القاهرة، جامعة الأزهر.

٢٤- الشخيبي، نهى محمد محمود (٢٠٢٠، أبريل). مشكلات المرأة المعيلة واحتياجاتها وطرق تلبية متطلباتها، **مجلة كلية التربية**، جامعة طنطا، مج (٧٨)، ع (٢)، ج (٣)، ٩٨٢-١٠٠٣.

٢٥- شكر، عبد الغفار (٢٠٠٥). **الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهليَّة والتعاونية في مصر**، الهيئة المصرية العامَّة للكتاب، القاهرة.

٢٦- صابر؛ إيمان خلاف& المكاوي، علي محمد& عبادة، مديحة أحمد& أبو ليلة، علي محمود (٢٠٢١، يوليو). أشكال التبادل الاجتماعي ومحدداته عبر تفاعلات الحياة اليومية دراسة سوسيوأنثروبولوجية على عينة من الأسر لمنطقة ريفية وحضرية، **مجلة كلية الآداب**، مجلة كلية الآداب، ع (٦٠)، ٢٣٣-٢٥٣.

٢٧- صالح، شيماء أحمد محمد، (٢٠١٥). ظاهرة المرأة المعيلة والآثار المترتبة عليها "دراسة ميدانية بمحافظة البحيرة"، **مجلة الدراسات التربويَّة والنفسيَّة**، كلية التربية، دمنهور، م (٦)، ع (٤)، ج (١)، ٣٨٦- ٤١٦.

٢٨- الطارق، علي سعيد أحمد (٢٠١٨، يوليو). حاجات الإنسان من المنظور النفسي والإسلامي، **مجلة كلية الآداب**، كلية الآداب، جامعة ذمار، ع (٤)، ١٨١-٢١٩.

٢٩- عبد الجليل، سيد (٢٠١١). **الشراكة المجتمعيَّة بين المدارس والجمعيات الأهليَّة في مصر(المدارس الفنية نموذجًا)**، دار اليقين للنشر والتوزيع، القاهرة.

٣٠- عبد الحليم، غادة محمد أحمد (٢٠٢٣، يناير). دور الجمعيات الخيرية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة، **مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعيَّة**، كلية الخدمة الاجتماعيَّة، جامعة حلوان، ع (٣٨)، ٢٢٧-٢٥٤.

٣١- عبد الحميد، خليل عبد المقصود (٢٠٠٨، سبتمبر). دور المؤسسات المجتمعيَّة في مساندة المرأة المعيلة، **مجلة كلية التربية**، جامعة بني سويف، مج (٥)، ع (١٤)، ٢٤٨-٣٤٦.

٣٢- عبد الله، إحسان محمد أحمد (٢٠٢١، يناير). برنامج مهني لطريقة تنظيم المجتمع لبناء قدرات الرائدات الريفيات لتمكين المرأة الريفية من تحقيق الحماية الاجتماعيَّة، **مجلة دراسات في الخدمات الاجتماعيَّة والعلوم الإنسانيَّة**، كلية الخدمة الاجتماعيَّة، جامعة حلوان، ع (٥٣)، ج (٣)، ٥٦٩-٦٠٤.

٣٣- عبد المنعم، رباب عاطف محمود (٢٠٢٢). مؤسسات المجتمع المدني وتمكين المرأة المعيلة "دراسة ميدانية على عينة من النساء المعيلات بمحافظة بني سويف"، **مجلة كلية التربية في العلوم الإنسانيَّة والأدبيَّة**، كلية التربية، جامعة عين شمس، مج (٢٨)، ع (١)، ١١٧-٢١٨.

٣٤- عثمان، حمادة رجب مسلم (٢٠١٦، يونيو). كفاءة برامج منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة العيلة، **مجلة الخدمة الاجتماعيَّة**، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع (٥٦) ج (٢)، ٦٦-١٠٤.

٣٥- عدلي، هويدا، واقع العمل الأهلي في مصر الفرص والتحديات، دراسات في حقوق الإنسان (https://hrightsstudies.sis.gov.eg/٢٠٢٤/٧/٢٨)

٣٦- عز، هناء محمد أحمد (٢٠٠٣). دور الجمعيات الأهليَّة في تمكين المرأة المعيلة من الحصول على الخدمات الاجتماعيَّة في المجتمعات العشوائية، **مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعيَّة**، المعهد العالي للخدمة الاجتماعيَّة للقاهرة، ع (١٤)، ٣٨٦-٤٦٧.

٣٧- ـــــــــــــ (٢٠١٠، أكتوبر). استخدام الجمعيات الأهليَّة للحوار المجتمعي للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، **مجلة دراسات في الخدمة المجتمعيَّة والعلوم الإنسانيَّة**، كلية الخدمة الاجتماعيَّة، جامعة حلوان، ع (٢٩)، ج (٣)،١٢٨٠-١٣١٠.

٣٨- عطية، نيبال فيصل عبد الحميد محمد (٢٠١٨، أبريل). المساندة الاجتماعيَّة للمرأة المعيلة وعلاقتها بالتنمية المستدامة للأسرة، **المؤتمر السنوي الثالث عشر- الدولي العاشر بعنوان التعليم العالي النوعي في مصر والوطن العربي في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة**، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، مج (١)، ٥٣١-٥٧٤.

٣٩- عفيفي، نور الهدى عبد الخالق محمد (٢٠٢٣، أبريل). إسهامات الجمعيات الأهليَّة العاملة في مجال المرأة في تحقيق العدالة الاجتماعيَّة، **مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعيَّة**، المعهد العالي للخدمة الاجتماعيَّة بالقاهرة، ع (٣٩)، ٧-٥١.

٤٠- علي، رمضان أحمد صديق & سرحان، نظيمة أحمد محمود& الهواري، عادل رضوان عبد الرازق (٢٠٢٣، أبريل). فاعلية برامج الحماية الاجتماعيَّة للمرأة المعيلة في ضوء التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع، **مجلة كلية التربية**، جامعة الأزهر، ع (١٩٨)، ج (٤)، ٨٢٧-٨٤٧.

٤١- علي، ماهر أبو المعاطي (٢٠٠٢). مجالات تطوير إدارة المؤسسات الاجتماعيَّة في ضوء التصور الإسلامي، **مجلة الجامعة الإسلاميَّة**، رابطة الجامعات الإسلامية، ع (٣٣)، ٢٩٥-٤٠٣.

٤٢- عمر، سحر منصور السيد (٢٠٢٠). دور منظمات المجتمع المدني في دعم برامج تنمية المرأة المعيلة دراسة ميدانية، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانيَّة**، كلية الآداب والعلوم الإنسانيَّة، جامعة قناة السويس، ٢٧٤-٣٢٥.

٤٣- عيد، باسم عيد أحمد شحاتة (٢٠٢٠، ديسمبر). النساء المعيلات ونوعية الحياة "دراسة اجتماعيَّة ميدانية"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانيَّة**، كلية الآداب والعلوم الإنسانيَّة، جامعة قناة السويس، ع (٣٥)، ٤٧٦-٥٤٢.

٤٤- فايد، نعمة محمد صادق عطية& الحسيني، حسين محمد سعد الدين& عياد، أحمد عبد الفتاح (٢٠٢٠، يوليو). التوافق النفسي والاجتماعي وتأثيره على الأبناء، **المجلة العلمية لكلية التربية للطفولة المبكرة**، جامعة المنصورة، مج (٧)، ع (١)، ٢٧٤-٢٩٤.

٤٥- القاسم، ميادة مصطفى (٢٠١٨). **التفكك الأسري وآثاره على المجتمع** "**دراسة سوسيولوجية**"، مكتبة نحو علم اجتماع تنويري.

٤٦- قنبر، معاذ (٢٠٢١، يونيو). التحليل النفسي والبيولوجيا التطورية دراسة في التحليل النفسي وداروين، **مجلة علم النفس**، الهيئة المصرية العامَّة للكتاب، س (٣٤)، ع (١٢٩)، ٨٩-١٠٠.

٤٧- قنديل، أماني (٢٠٠٥). مكافحة الفقر والإسهام في التنمية البشرية، **التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهليَّة العربية لعام ٢٠٠٣**، القاهرة ٢٠٠٤.

٤٨- المجلس القومي للمرأة: **الاستراتيجيَّة الوطنية لتمكين المرأة الرؤية ومحاور العمل** (٢٠١٧مارس)، ط (١).

٤٩- مجلس الوزراء المصري، **مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار (٢٠٢٢). ٧ سنوات من الإنجازات**، التنمية البشرية، قطاع تمكين المرأة، ٢٢يناير.

٥٠- محمد، سحر محمد علي (٢٠١٩، يونيو). الاحتياجات التربويَّة للمرأة في الريف المصري "دراسة حالة باستخدام منهجية النظرية المجذرة"، **المجلة التربويَّة**، كلية التربية، جامعة سوهاج، ج (٦٢)، ٢٧٩-٣٤٥.

٥١- محمود، شيماء عبد الله عبد الباقي& عوض، مصطفى إبراهيم& عبد الفتاح، محمد سمير (٢٠١٨). دور الجمعيات الأهليَّة في تمكين المرأة لمواجهة الضغوط البيئيَّة والنفسيَّة "دراسة ميدانية مقارنة بين الريف والحضر"، **مجلة معهد الدراسات والبحوث البيئية**، جامعة عين شمس، م (٤٣)، ج (٢)، ٢٦٧-٢٩٢.

٥٢- مصطفى، شربات أحمد (٢٠٢٣). دور المؤسسات والجمعيات الأهلية فى التمكين الاقتصادى للمرأة المعيلة فى محافظة قنا، **سلسلة أوراق سياسات**، المركز الديموجرافى، السنة الثالثة، ع(٢١)،١٧٦-١٨٦.

٥٣- منظمة العمل الدولية (٢٠١٨). **العمل اللائق في مصر نتائج عام ٢٠١٧م**، القاهرة.

٥٤- النجار، فريد (٢٠١٠). **إدارة منظمات المجتمع المدني**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

٥٥- نصر، ناهد السيد عبد الوهاب (٢٠١٧، يناير). المشكلات وعلاقتها ببعض المتغيرات النفس اجتماعيَّة لدى المرأة المصرية المعيلة، **مجلة كلية التربية**، جامعة الأزهر، ع (١٧٢)، ج (٢)، ١٧٣-٢٢٤.

٥٦- الهرميل، نها ممدوح مصطفى (٢٠٢٠، أكتوبر). آليات الجمعيات الأهليَّة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعيَّة والعلوم الإنسانيَّة**، كلية الخدمة الاجتماعيَّة، جامعة حلوان، ع (٥٢)، ح (١)، ٢٦٩-٣٠٣.

٥٧- وزارة التضامن الاجتماعي، أهداف وسياسات الوزارة https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/strategic-plan.aspx(20/6/2024)

٥٨- يسري، منى (٢٠١٩، يوليو). المرأة المعيلة فريسة ثقافة مجتمعية مشوهة وتشريعات معلقة، **مجلة الديمقراطية**، مؤسسة الأهرام، مج (١٩)، ع (٧٥)، ١١٥-١١٩.

٥٩- يوسف، زينب صلاح محمود (٢٠١٩، يونيو). ممارسة مواجهة الاحتياجات الأسرية كمدخل للمعيشة المستدامة وعلاقتها بالأمن النفسي للمرأة المعيلة الفقيرة، **مجلة بحوث في العلوم والفنون النوعية**، عدد خاص لنشر بحوث المؤتمر الدولي الثالث، التعليم النوعي ودوره في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، كلية التربية النوعية، جامعة الإسكندرية، م (٢)، ع (١١)، ٢٥٩-٣٦٠.

٦٠- يوسف، مسعد إبراهيم الدسوقي علي (٢٠٢١، يوليو). العلاقة بين الضغوط الحياتية والدافعية للإنجاز لدى المعيلات الأرامل، دراسة وصفية تحليلية مطبقة على عينة من النساء المعيلات الأرامل، **مجلة مستقبل العلوم الاجتماعيَّة**، الجمعية العربية للتنمية البشرية البيئية، مج (٦)، ع (٢)، ٣١٧-٣٦٠.

61- Ali, N. S. (2020). Non-Governmental Organizations and Their Role in Rural Community Development. **Indian J. Ecol**, 47, pp368-372.

62- Bloemen, H. G., & Stancanelli, E. G. (2007). A model of female breadwinnership: is she outearning him. Herausgegeben von French National Research Agency ANR. Paris. Online verfügbar unter listes.

univparis1. fr/wws/d_read/tema/pdf/Stancanelli04-06-2007. pdf, zuletzt geprüft am, 5, 2010.

63- Fadil El-Turkey, E. (2021). Social and economic empowerment of women with breadwinners. **International Journal of Modern Agriculture and Environment**, 1(1), 79-116.

64- Foster, G., & Stratton, L. S. (2021). Does female breadwinning make partnerships less healthy or less stable?. **Journal of Population Economics,** 34(1), 63-96.

65- Hall, M., & O'Dwyer, B. (2017). Accounting, non-governmental organizations and civil society: The importance of nonprofit organizations to understanding accounting, **organizations and society. Accounting, Organizations and Society**, 63, pp1-5.

66- Harangozó, G., & Zilahy, G. (2015). Cooperation between business and non-governmental organizations to promote sustainable development. **Journal of Cleaner Production**, 89, pp18-31

67- Khamis, N., & Ayuso, L. (2022). Female breadwinner: More egalitarian couples? An international comparison. **Journal of Family and Economic Issues**, *43*(3), 534

68- Mason, M. A. (2009). Better educating our new breadwinners Creating opportunities for all women to succeed in the workforce The Shriver report. **A woman's nation changes everything. Washington, DC: Center for American Progress**.p161-193.

69- Meisenbach, R. J. (2010). The female breadwinner: Phenomenological experience and gendered identity in work/family spaces. Sex Roles, 62, 2-19.

70- Rohaym, N. A., & Ata Ahmed Abd Elaziz, M. (2022, June). Community action Programs and Empowering Female Breadwinners in The Local **Community. Egyptian Journal of Social Work**, Vol 14, Issue 1, 143-166.

71- Ziyae, B., Sadeghi, H., Shahamat Nejad, M., & Tajpour, M. (2021). **A framework of urban entrepreneurship for women breadwinners. foresight,** *23*(5), 597-609.

.

ملحق (١)

مديرية التضامن الإجتماعى بالدقهلية
إدارة الجمعيات والإتحادات والمؤسسات

إحصائية ٣١ /٢٠٢٤/٠٣ حتى آخر رقم إشهار ٣٠١٢ فى ٢٧ /٢٠٢٤/٠٣
بمديرية التضامن الإجتماعى بالدقهلية

م	الإدارة	التنمية	الرعاية	الإجمالى	الحل
١	غرب	٧	٢٩٦	٣٠٣	١٩
٢	ميت غمر	٤٧	١٥٦	٢٠٣	٧٧
٣	السنبلاوين	٥٠	١٦٦	٢١٦	٣٢
٤	بلقاس	٦١	١٥١	٢١٢	٢٩
٥	شرق	٧	٢٠٨	٢١٥	٣٦
٦	شربين	٤١	١٠٧	١٤٨	٤٩
٧	مركز	٤٨	١٣٣	١٨١	٢٣
٨	أجا	٤٦	١٤٨	١٩٤	١٢
٩	طلخا	١١	١٦٨	١٧٩	١٠
١٠	منية النصر	٩	٨٢	٩١	١٩
١١	دكرنس	٢٢	٨٥	١٠٧	٦
١٢	المنزلة	٩	٧١	٨٠	٧
١٣	نبروه	١٥	٥٧	٧٢	٩
١٤	تمى الأمديد	٢١	٤٤	٦٥	١٠
١٥	المطرية	٤	٢٢	٢٦	٧
١٦	بنى عبيد	٦	٢٨	٣٤	٢
١٧	الجمالية	٣	٣٠	٣٣	١
١٨	ميت سلسيل	٤	٢٣	٢٧	٢
	الإجمالى	٤١١	١٩٧٥	٢٣٨٦	٣٥٠

١٥ دمج	٣ شطب	٢٥٩ خالى	٢١٥٢ جمعية	٢٢٩ مؤسسة	٥ إتحاد

أخصائية القيد / أ / صديقة محمد على
مدير الإدارة / أ / أيمن إبراهيم السيد

٣١ ٤ ١٠١ ٣ ٢٠٢٤

ملحق (٢)

مديرية التضامن الاجتماعى بالدقهلية
إدارة الجمعيات والإتحادات والمؤسسات

الأستاذ الدكتور / مدير عام كلية التربية بجامعة المنصورة

تحية طيبة وبعد ...

بناءا على كتابكم المرسل الينا بشأن تفعيل دور الجمعيات الأهلية فى تلبية الإحتياجات التربوية للمرأة المعيلة ...

مرفق طيه ملف بالبيان المطلوب

مرسل للعلم والاتخاذ اللازم وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام

أخصائية القيد
صديقة محمد على

مدير الإدارة
أ / أيمن إبراهيم السيد

وكيل الوزارة
د / وائل أحمد عبد العزيز

ملحق (٣)

قائمة أسماء السادة المحكّمين

م	الاسم	التخصص
١	أ.د. أشرف السعيد أحمد محمد	أستاذ أصول التربية – كلية التربية – جامعة المنصورة.
٢	أ.د. تودرى مرقص حنا	أستاذ أصول التربية – كلية التربية – جامعة المنصورة.
٣	أ.د. لمياء أحمد محمد السيد	أستاذ التخطيط الاستراتيجي واقتصاديات التعليم– كلية التربية جامعة عين شمس
٤	أ.د/ مهني محمد إبراهيم غنايم	أستاذ تخطيط التعليم واقتصادياته المتفرغ، ومقرر اللجنة العلمية لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين– كلية التربية جامعة المنصورة
٥	أ.د. نسرين محمد السيد عبدالغنى	أستاذ أصول التربية – كلية الدراسات العليا التربوية – جامعة القاهرة.
٦	أ.د. هناء إبراهيم إبراهيم سليمان	أستاذ أصول التربية – كلية التربية – جامعة دمياط
٧	أ.د. هويدا محمود محمد الإتربى	أستاذ أصول التربية ووكيل الكلية للدراسات العليا– جامعة طنطا
٨	أ.م.د. أمل على محمود سلطان	أستاذ أصول التربية المساعد –كلية التربية– جامعة أسيوط
٩	أ.م. د/ دينا علي حامد	أستاذ أصول التربية المساعد –كلية التربية– جامعة المنصورة
١٠	د/ السيد فكري عبد العزيز	مدرس أصول التربية – كلية التربية، ونائب مدير وحدة ضمان الجودة – جامعة المنصورة

* جاءت أسماء السادة المحكمين مرتبة ترتيبًا أبجديًّا في إطار الدرجة العلمية

ملحق (٤)

كلية التربية

قسم أصول التربية

استبانة مقدمة إلى المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة المعيلة بمحافظة الدقهلية

بهدف التعرف على واقع توافر الاحتياجات التربوية المقدمة للمرأة المعيلة من قبل الجمعيات الأهلية ودرجة أهميتها

إعداد الباحثتيْن

أ.م. د. أميرة عبد الله حامد
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة المنصورة

أ.م. د. مروة بكر مختار
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة المنصورة

٢٠٢٤

السيد الفاضل الأستاذ /.....

تحية طيبة وبعد...،

تقوم الباحثتان بإجراء بحث ميداني بعنوان "**رؤية مقترحة لتفعيل دور الجمعيات الأهليَّة في تلبية الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة**" ولتحقيق بعض أهداف هذا البحث تمَّ تصميم هذه الاستبانة؛ بهدف التعرُّف على الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة وواقع توافرها من وجهة نظر المسئولين والعاملين بها.

وتتضمن هذه الاستبانة ستة أبعاد أساسية تمثل الاحتياجات التربويَّة للمرأة المعيلة، وهي (احتياجات تعليميَّة ثقافيَّة- احتياجات اجتماعيَّة- احتياجات نفسيَّة وجدانيَّة- احتياجات اقتصاديَّة رياديَّة- احتياجات صحيَّة بيئيَّة- احتياجات قانونيَّة إداريَّة)؛ حيث **تعرف الجمعيات الأهليَّة** على أنها "منظمات وغير حكومية غير ربحية تقوم على العمل التطوعي، خاضعة لقانون الجمعيات الأهليَّة رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م، تسعى إلى تحسين نوعية حياة الأسر الأولى بالرعاية بصفة عامَّة والسيدات المعيلات بصفة خاصَّة وتلبية احتياجاتهم من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج والمشروعات لتمكينهم اقتصاديًّا واجتماعيًّا لمواجهة الظروف الحياتية المعاصرة، كما **تعرف المرأة المعيلة بأنَّها:** كل امرأة تقوم برعاية أسرتها رعاية كاملة في وجود الزوج، أو عدم وجوده لأسباب متعددة كالطلاق والترمل والمرض والبطالة وغيرها، وتحصل على إعانات من الجمعيات الأهليَّة، وتستفيد من برامج ومبادرات الحماية المقدمة إليها بما يكفل إشباع احتياجاتها الأساسية لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصاديَّة والصحيَّة والتعليميَّة والنفسيَّة والثقافيَّة.

وسوف تكون الاستجابة على فقرات الاستبانة وفقًا لمقياس ليكرت الثلاثي (كبيرة، متوسطة، صغيرة).

ولما لسعادتكم من خبرة واختصاص في هذا المجال؛ ونظرًا إلى أهميَّة آرائكم في تطوير هذا الواقع بما يثري البحث، ويسهم في بلوغه الغاية المرجوة منه، نرجو من سيادتكم إبداء وجهة نظركم الموضوعية حول هذا الموضوع بقراءة كل عبارة من عبارات هذه الاستبانة، برجاء وضع علامة (√) أمام ما ترونه مناسبًا ومعبرًا عن الواقع، علمًا بأنَّ جميع استجاباتكم ستحظى بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين سيادتكم مقدمًا على حسن تعاونكم

الباحثتان

أولًا: البيانات الشخصية

الاسم (اختيـــارى):.....

المستوى الوظيفي:.....

المؤهل العلمي:.....

سنوات الخبرة بالجمعية:.....

ثانيًا: البيانات الأساسية

فيما يلي مجموعة من العبارات التي تعبر عن احتياجات المرأة المعيلة والتي تشمل مجموعة من المعارف والمعلومات والمهارات والقيم التي تحتاجها المرأة المعيلة لتنمية كافة جوانبها المختلفة لتستطيع التكيف مع المجتمع المحيط بها، فما درجة توافرها، ودرجة أهميتها، فضلًا ضع علامة (√) أمام الاختيار الذي يتناسب مع وجهة نظر سعادتكم.

م	العبارة	مدى التوافر			درجة الأهميَّة		
		كبيرة	متوسطة	صغيرة	كبيرة	متوسطة	صغيرة
	(١)احتياجات تعليميَّة ثقافيَّة						
١	تـوفير بـرامج فعَّالـة لمحـو الأميـة مـن خـلال التعاون مع المؤسسات المعنية بذلك.						
٢	تـوفير خـدمات تعليميَّـة لتحسـين المسـتوى التعليمي لها.						
٣	تقـديم أنشـطة تربويـة لإكسـاب المعلومـات والمعارف للتكيف مع البيئة المحيطة بها.						
٤	توفير بيئة تعليميَّة مناسبة للخصائص النفسيَّة والاجتماعيَّة لها.						
٥	الإرشاد التعليمي للمرأة المعيلة لمساعدتها على						

م	العبارة	مدى التوافر			درجة الأهميَّة		
		كبيرة	متوسطة	صغيرة	كبيرة	متوسطة	صغيرة
	الحصول على الفرص التعليميَّة المناسبة لها.						
٦	توعيتها بالقضايا الثقافية المعاصرة وانعكاساتها على حياتها.						
٧	تقديم دورات تدريبية وورش عمل لتنمية مهاراتها في التفكير والعمل القيادي.						
٨	إكسابها القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد أولوياتها لتحسين مستوى معيشتها.						
٩	تقديم برامج دينية لتعزيز الوسطية في التعامل مع القضايا الدينية المتعلقة بها.						
١٠	تنظيم دورات تدريبية للتعامل الصحيح مع التكنولوجيا، وكيفية الاستفادة منها.						
١١	توفير فرص التعليم والتدريب للمرأة المعيلة لاكتساب مهارات ريادة الأعمال.						
١٢	تعليمها طرق جديدة للتسويق لإكسابها الخبرة اللازمة لتسويق منتجاتها.						
	أخرى يُمكن إضافتها: -						
	(٢)احتياجات اجتماعيَّة						
١	توفير برامج التوعية الوالدية تساعدها على القيام بمسئولياتها الأسرية.						
٢	مساعدتها في التفاعل الإيجابي مع المجتمع المحيط.						
٣	توجيهها لاستثمار خبراتها الذاتية في مواجهة المشكلات.						
٤	إكسابها القدرة على الاعتماد على النفس والتحدث مع الآخرين.						

م	العبارة	مدى التوافر			درجة الأهميَّة		
		كبيرة	متوسطة	صغيرة	كبيرة	متوسطة	صغيرة
٥	تأهيلها لمساعدة أبنائها على تخطى العقبات الدراسية من خلال برامج ودورات تدريبية.						
٦	مساعدتها في التعامل الإيجابي مع خلافات الأبناء ومشكلاتهم.						
٧	تنظيم ملتقيات لتبادل الخبرات بين أسر المرأة المعيلة.						
٨	عرض نماذج للسيدات اللاتي لهنَّ دور بارز وقيادي في المجتمع.						
٩	توعيتها بالقضايا المجتمعيَّة وانعكاساتها على حياتها.						
١٠	توضيح حقوقها وواجباتها تجاه نفسها وأسرتها والمجتمع.						
١١	توفير الفرص للمرأة المعيلة للمشاركة في الأعمال الخيرية والتطوعية.						
١٢	تنمية قيم الانتماء والمواطنة ودورها المستقبلي في تنمية المجتمع المحيط بها.						
	أخرى يُمكن إضافتها:						
(٣) احتياجات نفسيَّة وجدانيَّة							
١	تقديم المشورة النفسيَّة لها من قبل المتخصصين.						
٢	توفير برامج للتأهيل والدعم النفسي للمرأة المعيلة.						
٣	تقديم برامج لرفع الثقة بالنفس ممَّا يشعرها بالأمن والأمان.						
٤	تنظيم رحلات للمساعدة على الترويح والاستمتاع بوقت الفراغ.						

م	العبارة	مدى التوافر			درجة الأهميَّة		
		كبيرة	متوسطة	صغيرة	كبيرة	متوسطة	صغيرة
٥	توعيتها بمراكز الدعم الأسري والاستشارات الأسرية الحكومية والخاصة والخدمات المقدمة.						
٦	إتاحة الفرص للتعبير عن مشاعرها السلبية وما يرتبط بها من نقاط ضعفها وكيفية معالجتها.						
٧	تقديم برامج توعوية لإرشادها بسُبل التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصَّة ورعايتهم.						
٨	تنفيذ برامج توعوية لتحسين جودة حياة المرأة المعيلة.						
٩	توفير دعم شامل يسهم في تعزيز صحتها النفسيَّة واستقرارها العاطفي.						
١٠	توفير برامج تدريبية تساعدها على إدارة وقتها بشكل أفضل لتحقيق التوازن بين المسئوليات العائلية والعملية.						
١١	تنفيذ برامج تحفيزية تساعدها على مواجهة التحديات والضغوط المحيطة بها.						
	أخرى يُمكن إضافتها:						
(٤) احتياجات اقتصاديَّة ورياديَّة							
١	فتح قنوات تسويقية للمشروعات الصغيرة من خلال التعاون مع القطاع الخاص والبنوك.						
٢	تعزيز مهاراتها الأساسية في إدارة الأعمال (مثل: التخطيط المالي، والتسويق، وإدارة الموارد والدخل).						
٣	توجيهها للاستفادة من الإمكانات البيئية المتاحة لعمل مشروع مربح ومستدام.						
٤	مساعدة المرأة المعيلة التي لديها مشروع						

م	العبارة	مدى التوافر			درجة الأهميَّة		
		كبيرة	متوسطة	صغيرة	كبيرة	متوسطة	صغيرة
	إنتاجي على تسويق منتجاتها.						
٥	التعريف بالجهات التي تقدم منحًا تمويلية للمشروعات الصغيرة للنساء المعيلات.						
٦	تدريب المرأة المعيلة على استخدام التكنولوجيا في إدارة وتسويق مشاريعها.						
٧	تنظيم معارض لعرض منتجات المرأة المعيلة لتعزيز وصولها إلى الأسواق.						
٨	مساعدتها في الحصول على فرصة عمل مناسبة كمصدر للدخل.						
٩	توفير الجمعية التمويل لبعض المشروعات الصغيرة.						
١٠	تشجيع المرأة المعيلة على تبني حلول جديدة لتحسين المنتجات والخدمات التي تقدمها.						
١١	توجيهها للاشتراك في مشروعات الأسر المنتجة وتوفير وسائل الدعم والخدمات المناسبة لذلك.						
	أخرى يُمكن إضافتها:						
	(٥) احتياجات صحيَّة وبيئيَّة						
١	تنفيذ برامج للوعي الغذائي والبيئي والإسعافات الأوَّلية.						
٢	تزويدها بالمعلومات عن طرق حماية نفسها وأولادها من الأمراض.						
٣	تقديم برامج للتثقيف الصحي تتعلق بالوقاية من الأمراض ومكافحة الأوبئة.						
٤	تنمية الوعي حول الصحة الإنجابية والأمومة والطفولة.						
٥	توعيتها بمراكز الرعاية الصحيَّة لإكسابها						

م	العبارة	مدى التوافر			درجة الأهميَّة		
		كبيرة	متوسطة	صغيرة	كبيرة	متوسطة	صغيرة
	العادات الصحيَّة والغذائية السليمة.						
٦	توفير قاعدة بيانات مع الجهات والمؤسسات البحثية لقياس صحة المرأة.						
٧	توجيه المرأة المعيلة لخدمات تنظيم الأسرة للكشف الدوري بالمجان لها ولأسرتها.						
٨	تنظيم قوافل علاجية من مختلف التخصصات للمجتمع المحيط.						
٩	توفير أجهزة تعويضية لها أو لمن تعول في حالة أنهم من ذوي الاحتياجات الخاصَّة.						
١٠	التوعية بأهمية المياه النظيفة والمحافظة عليها.						
١١	المساعدة في توفير مساكن آمنة ومستقرة ومجهزة.						
	أخرى يُمكن إضافتها:						
(٦) احتياجات قانونيَّة وإداريَّة							
١	توعيتها بالقوانين والسياسات التي تضمن حقوقها وتحميها من التمييز والإساءة.						
٢	مساعدتها في توثيق الأوراق الشخصية والحصول على الأوراق الرسمية.						
٣	توعيتها بحقوقها القانونيَّة والاجتماعيَّة للتعامل مع القضايا القانونيَّة المتعلقة بالعمل والأسرة.						
٤	مساعدتها في الحصول على التراخيص اللازمة لبدء المشاريع والحصول على الخدمات المختلفة.						
٥	مساعدتها في تسجيل أعمالها بشكل قانوني وتقديم الاستشارات القانونيَّة.						

م	العبارة	مدى التوافر			درجة الأهميَّة		
		كبيرة	متوسطة	صغيرة	كبيرة	متوسطة	صغيرة
٦	تسهيل إجراءات الحصول على قرض ميسر من الجهات المعنية بذاتها.						
٧	التنسيق مع مديرية التضامن الاجتماعي لتسهيل إجراءات صرف دخل شهري ثابت.						
٨	تسهيل الإجراءات القانونيَّة للحصول على التقارير الطبية من الجهات المعنية في حالة البحث عن فرص للعلاج على نفقة الدولة.						
٩	توفير معلومات عن برامج الدعم الحكومي والموارد المتاحة في المجتمع وكيفية الاستفادة منها.						
	أخرى يُمكن إضافتها:						